

المال والاقتصاد

مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني - العدد (٧٧) - أغسطس ٢٠١٥م

■ اختيار صاحب السمو الملكي/ الدكتور محمد الفيصل
آل سعود ضمن قادة التمويل الإسلامي في العالم

■ المدير العام المكلف يهنئ كافة المتعاملين مع البنك بحصوله على
تصنيف (الالتزام بالتميز) من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة

■ المجموعة الثانية من فريق الإدارة العليا بالبنك بقيادة نائب المدير
العام تتسلم الشارة الدولية كمحكمين دوليين لأنظمة التميز المؤسسي

■ مباحث من سيرة العلامة الراحل البروفيسور/ الصديق محمد الأمين الضيرير



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نحن الرواد



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نخس الرواد

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

مواقع ماكينات الصراف الآلي

الخرطوم:

١. فرع الفيحاء
٢. الفيحاء التجاري ١
٣. الفيحاء التجاري ٢
٤. الفيحاء التجاري ٣
٥. الفيحاء التجاري ٤
٦. الفيحاء التجاري ٥
٧. فرع جامعة الخرطوم ١
٨. فرع جامعة الخرطوم ٢
٩. فرع جامعة الخرطوم ٣
١٠. فرع جامعة الخرطوم ٤
١١. شارع القيادة العامة - رئاسة القوات المشتركة
١٢. فرع السجانة
١٣. فرع المشية
١٤. فرع الزبير باشا
١٥. فرع الشعبي الخرطوم
١٦. فرع الرياض رقم ١
١٧. فرع الرياض رقم ٢
١٨. فرع الرياض رقم ٣
١٩. فرع الرياض رقم ٤
٢٠. فرع المنطقة الصناعية الجديدة
٢١. فرع المحطة الوسطى الخرطوم
٢٢. فرع السوق المحلي
٢٣. فرع العمارة - شارع محمد نجيب جوار تقاطع ٤١
٢٤. شارع الستين
٢٥. شارع اوماك
٢٦. شارع ٢٥ جامعة السودان الغربي
٢٧. شارع المشتل كوينز
٢٨. المباحث المركزية الجنائية بري
٢٩. الخرطوم ٢ حديقة اشراقة التجاني
٣٠. وزارة المالية شارع الخليفة
٣١. أكاديمية الشرطة - شارع الصحافة زلط
٣٢. اذاعة القوات المسلحة
٣٣. الإدارة القومية للكهرباء رقم ١
٣٤. الإدارة القومية للكهرباء رقم ٢
٣٥. الإمدادات الطبية
٣٦. الجمارك الرئاسة
٣٧. الجمارك الرئاسة رقم ٢
٣٨. الشجرة
٣٩. الكلاكلة اللفة رقم ١
٤٠. الكلاكلة اللفة رقم ٢
٤١. الاحتياطي المركزي
٤٢. مسجد الخير - الشرقي اركويت
٤٣. الخطوط الجوية السودانية
٤٤. الرياض شارع عبد الله الطيب
٤٥. جامعة الرباط الوطني
٤٦. جمارك مطار الخرطوم
٤٧. صيدلية راما الصحافة زلط

٤٨. طلمبة النيل جبرة
٤٩. فندق البحرين العالمي
٥٠. كلية الصيدلة
٥١. كنار
٥٢. مدخل كبري المنشية رقم ١
٥٣. مدخل كبري المنشية رقم ٢
٥٤. مستشفى الأسنان التعليمي
٥٥. اللاماب بحر ابيض - مستشفى بست كير
٥٦. مستشفى رويال كير العالمي
٥٧. مستشفى مكة التخصصي لطب العيون
٥٨. أركويت محطة البلايل
٥٩. الصندوق القومي للمعاشات - المقرن
٦٠. معاشات ولاية الخرطوم شارع الحرية
٦١. وزارة التعليم الاتحادية
٦٢. وزارة الداخلية
٦٣. وزارة الطاقة والتعدين
٦٤. وزارة الصحة
٦٥. ديوان الضرائب - شارع الجمهورية
٦٦. مركز الأناضول للتسوق - الرياض شارع المشتل
٦٧. معاشات الشرطة
٦٨. الكلاكلة شرق
٦٩. مكتب صرف جيب للسيارات
٧٠. مكتب صرف جبل الأولياء

بحري:

٧١. فرع قري
٧٢. فرع سعد قشرة
٧٣. فرع حلة كوكو
٧٤. فرع الصناعية بحري
٧٥. شحات الزراعية
٧٦. شحات جنوب
٧٧. كافوري
٧٨. كافوري الطلمبة الوطنية الصينية
٧٩. صيدلية الميرغنية بحري
٨٠. شارع المعونة - المؤسسة بحري
٨١. المغتربين بحري - مريود
٨٢. شارع المعونة - جوار مركز سامسونج
٨٣. جامعة السودان للإنتاج الحيواني - حلة كوكو
٨٤. شارع الإنقاذ بحري رقم ١
٨٥. شارع الإنقاذ بحري رقم ٢
٨٦. مجمع الزهراء الحلفايا الشارع الرئيسي
٨٧. الكدرو - جامعة بحري
٨٨. الحاج يوسف شرق النيل - شارع الوالي
٨٩. الحاج يوسف سوق ستة
٩٠. الحاج يوسف - شارع واحد
٩١. مكتب صرف الجريف شرق - شارع أم دوم
٩٢. مستشفى شرق النيل

أمدردان:

٩٣. فرع الموردة
٩٤. فرع الجامعة الإسلامية الثورة
٩٥. فرع الجامعة الإسلامية العرضة
٩٦. فرع السوق الشعبي أمدردان
٩٧. فرع المحطة الوسطى أمدردان
٩٨. فرع سوق ليبيا
٩٩. فرع التمويل الأصغر - أبو سعد ١
١٠٠. فرع التمويل الأصغر - أبو سعد ٢
١٠١. شارع الأربعين مدخل الجوازات أبوكدوك
١٠٢. التربية جنوب - بوابة عبد القيوم
١٠٣. الثورة تقاطع الرومي
١٠٤. الجمارك أمدردان
١٠٥. الشهداء - بالقرب من صينية الأزهرى
١٠٦. الهيئة القومية للإذاعة
١٠٧. أمية شارع ود البشير
١٠٨. سوق خليفة الثورة الحارة ١٧
١٠٩. قصر الشباب والأطفال
١١٠. صيدلية محمد سعيد - محطة سراج ١
١١١. صيدلية محمد سعيد - محطة سراج ٢
١١٢. معاشات العرضة
١١٣. ود أرو
١١٤. ودنوباوي - شارع الدومة
١١٥. جامعة الخرطوم كلية التربية - شارع الوادي
١١٦. شارع النيل مدينة النيل - مسجد حي الشاطئ
١١٧. مكتب صرف شارع الوادي - الثورة
١١٨. مكتب صرف الثورة - شارع الشنتقطي سوق صابرين
١١٩. الملازمين ، جوار مركز ترخيص المرور

الولايات:

١٢٠. الجمارك المجمع الطبي بورتسودان
١٢١. الجمارك بورتسودان
١٢٢. فرع بورتسودان
١٢٣. بورتسودان - جامعة البحر الأحمر
١٢٤. فرع ود مدني
١٢٥. الجمارك ود مدني - مكافحة التهريب
١٢٦. فرع كوستي
١٢٧. السلاح الطبي - كوستي
١٢٨. فرع الأبيض
١٢٩. الأبيض - محلية شيكان
١٣٠. فرع كسلا
١٣١. فرع القضايف
١٣٢. فرع عطبرة
١٣٣. فرع الفاشر
١٣٤. فرع نيالا
١٣٥. نيالا - مجمع المحاكم
١٣٦. فرع شندي
١٣٧. شندي - القيادة العامة للفرقة الثالثة مشاة
١٣٨. فرع سنجة

الشركات التابعة

١. شركة التأمين الإسلامية المحدودة.
٢. الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة.
٣. شركة فيصل للمعاملات المالية المحدودة.
٤. شركة فيصل العقارية المحدودة.

مؤسسات المسؤولية الاجتماعية

- مركز الفصيل الثقافي

المراسلون

يملك البنك شبكة واسعة من المراسلين حول العالم

مكاتب الصرف و التوافذ

- | | |
|-------------------------------------|--|
| ١. دما دما | ٨. الثورة - شارع الوادي - المهداوي |
| ٢. العبيدية | ٩. الثورة - شارع الشنتقطي - سوق صابرين |
| ٣. جمارك الحاويات سوبا | ١٠. الحاج يوسف - شارع واحد |
| ٤. جامعة الرباط الوطني | ١١. الجريف شرق |
| ٥. جمارك مطار الخرطوم | ١٢. نافذة العلاقات البيئية - الجوازات |
| ٦. أبو دليق | ١٣. نافذة الأحوال المدنية - السجل المدني |
| ٧. الثورة - شارع النص - سوق الخليفة | ١٤. نافذة الأدلة الجنائية |



@fibsudan



fibsudan



fibsudan1

6161



مركز خدمة العملاء :

العمل والإقتصاد

المستشار الصحفي:

الأستاذ / موسى يعقوب

الإشراف:

محمد الطاهر الطيب

هيئة التحرير:

الهادي خالد إسماعيل

مهني مبارك العجب

إسماعيل إبراهيم محمد

محمد حافظ مبارك

إبراهيم محمد الأمين

قيس الصديق أحمد

طلال الهادي البشير

محمد الرشيد أحمد الحاج

التصميم والإخراج:

مهني مبارك العجب

البريد الإلكتروني:

magazine@fibsudan.com

مركز خدمة العملاء:

٦١٦١

تلفون البنك:

٠٠٢٤٩-١٨٣-٧٤١٣٢٦



محمد الطاهر الطيب

مدير إدارة البحوث والتطوير

الحمد لله مُستحقُّ الحمدِ والثَّناء، والصَّلاة والسَّلام على صاحب العلم والاصطفاء، سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه الأصفياء.

بخطواتٍ وثقةٍ ورؤيةٍ ثاقبةٍ ونهجٍ مُحكم، تُمضي مجلَّتكم "المال والاقتصاد" في طريقها الذي اختُطَّت رسالته من وحي التَّاصيل للتَّجربة الاقتصادية الإسلامية في عالم الصَّناعة المصرفية والمالية. ولقد آلينا على أنفسنا الاجتهادَ رُصداً ومتابعةً وبحثاً واستكشافاً، من أجل توفير مادة بحثية جاذبة في شكلها وإخراجها وذات فائدةٍ وقيمةٍ في مضمونها.

ولما كانت الصناعة المصرفية - وما تزال - مجالاً خصباً متجددَ الموضوعات، متعَدِّد الجوانب، واسع الأفاق، يجيء هذا العدد مُحَمَّلاً بمقالاتٍ ثرةٍ وأبحاثٍ رصينةٍ في مجالات الاقتصاد والشؤون المصرفية المختلفة، والتي نثَقُ - بحولِ الله - أنها ستُعزِّزُ مخزون الثقافة المعرفية لدى القراء الكرام بمختلف ميولهم وتجاربهم. حيث تقرأون في هذا العدد لمجموعة مقدرة من الكتاب والباحثين في الشأن الاقتصادي والتقني والمصرفي.

ولعلَّ أهم ما يتصدَّر هذا العدد من أخبار وتغطيات، هو اختيار صاحب السمو الملكي / الأمير الدكتور محمد الفيصل آل سعود؛ رئيس مجلس إدارة البنك، ضمن قادة التمويل الإسلامي في العالم، وذلك ضمن قائمة ضمت ٤٦ "من واضعي السياسات والمديرين التنفيذيين، وذلك وفق تصنيف مؤسسة CPI Financial. إلى جانب استمرار البنك - بفضل الله تعالى - في حصْد الجوائز وتوجيه هذه المرة بجائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية في دورتها الأولى والتي تمنحها رئاسة الجمهورية. كما حاز البنك على تصنيف "الالتزام بالتميز" من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة.

نشكركم ختاماً، كلٌّ من ساهم في إصدار هذا العدد؛ كتابةً وتحريراً وإخراجاً، والله نسأله التوفيقَ وبلوغ المقاصد.



يمكنك الآن استخدام كود الاستجابة السريعة
لتحميل نسخة من المجلة إلى هاتفك المحمول ..

فقط قم بمسح الكود التالي باستخدام أي برنامج
QR Code Reader

مركز الفتحاء التجاري شارع علي عبد اللطيف - الخرطوم - السودان - ص.ب: ١٠١٤٣ الخرطوم

مركز خدمة العملاء: ٦١٦١ فاكس ٧٧١٧١٤-١٨٣-٠٢٤٩ هاتف ٧٤١٣٢٦-١٨٣-٠٢٤٩ سويفت: FIBSDKH

بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com - الموقع الإلكتروني: www.fibsudan.com

www.fibsudan.com

المحتويات

العمل والاقتصاد



اختيار صاحب السمو الملكي / الدكتور محمد الفيصل
آل سعود ضمن قادة التمويل الإسلامي في العالم

٦

٦ صناعة التمويل الإسلامي تبلغ آفاقاً جديدة
خلال العام ٢٠١٥م

٨ لقاء تنويري حول تجربة التحصيل
الإلكتروني بجامعة الخرطوم بالشراكة مع
البنك



المؤسسة الأوروبية للجودة تمنح
بنك فيصل شهادة الالتزام بالتميز

٧

١٢ الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ..
التكييف الفقهي للمعاملات

أ. عوض العليم محمد أحمد - مصرف سابق

١٤ المحاسبة الإدارية ، وأهميتها في الرقابة
وتقييم الأداء

يس أحمد موسى - وزارة المالية ، ولاية الجزيرة

١٦ تطبيقات الصكوك الإسلامية في المصارف
السودانية

حسام الدين عبد الوهاب محمد - نائب المدير العام لشركة
الفيصل للمعاملات المالية



المجموعة الثانية من فريق الإدارة العليا بالبنك تتسلم
الشارة الدولية كمحكمين دوليين لأنظمة التميز

٨

العمل والاقتصاد



الاختصاص .. في دعاوى الاعتمادات
المستندية

٤٦



تحليل بيئة الأعمال
للمصارف السودانية

٦٠

فوائد
الادخار ..
في تحقيق
مقاصد
التنمية

٥٦



دور عناصر الحياة الطيبة في الإسلام
في تحقيق الرفاه الاقتصادي

٤٨

١٩ التنمية الاقتصادية .. مطلب ملح للدول النامية للحد من تكريس التبعية

أبو سفيان علي محمد صالح - صحفي

٢٢ التكافل وإعادة التكافل .. ماهيته، تطوراتهِ ومتطلبات نجاحه

عبد الهادي محمد علي ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة

٢٤ إدارة المخاطر المصرفية، في ضوء التعقيدات والتحديات الاقتصادية المستمرة

بابكر محمد عبد الله ، إدارة المخاطر

٢٨ إدارة المعرفة .. و دورها في تعزيز إبداع منظمات الأعمال

كمال الدين الصديق محمد ، شركة الشامل للحلول المتقدمة

٣٣ الأوراق المالية (البورصات) .. تعريفها ، أنواعها وأسواقها

محمد الخاتم سعد الطيب - إدارة الاستثمار

٣٦ الإعلام و الاقتصاد .. الشراكة المنتجة، وتكامل الأدوار

وائل جمال الدين ، قناة أمدرمان الفضائية

٤٠ خدمة العملاء .. بين الحكمة والذكاء

أيمن صلاح ، إدارة التسويق

٤٣ نظم و سياسات سعر الصرف في السودان، وأثرها على التجارة الخارجية

د. محمد مبارك مصطفى الإمام - إدارة المخاطر



اختيار صاحب السمو الملكي / الدكتور محمد الفيصل آل سعود ضمن قادة التمويل الإسلامي في العالم

ويأتي هذا التصنيف المستحق تتويجاً للتصنيف والجوائز المتقدمة التي حصل عليها البنك خلال مسيرته المميّزة والقائدة نحو غاياتها المنشودة في تقديم تجربته الناجحة في التمويل الإسلامي كنموذجاً وبديلاً ناجحاً للتمويل المصرفي التقليدي وملاذاً آمناً من ويلات الأزمات المالية العالمية المتكررة وإفرازاتها التي ما تزال جاثمة على الاقتصاد العالمي.

كما يأتي هذا التصنيف عقب حصول بنك فيصل الإسلامي السوداني على تصنيف أفضل بنك لتمويل المؤسسات في إفريقيا للعام ٢٠١٤م وفق الجوائز السنوية التي تمنحها مؤسسة CPI Financial في إطار برامجها المفتوحة لجميع البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الداعمة للصناعة المصرفية والتي بلغ عددها العام المنصرم (١٥٠) مؤسسة رُشحت عبر عشرات أهمها: أفضل بنك لتمويل المؤسسات، أفضل بنك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أفضل بنك للتمويل الأصغر، أفضل بنك إقليمي، أفضل بنك للتمويل بالتجزئة.

وتوجّ بنك فيصل الإسلامي السوداني حصوله العام الماضي على شهادات المطابقة لثلاثة أنظمة للايزو كأول بنك يحصل على شهادات المطابقة لثلاثة أنظمة للايزو، وكذلك حصوله على شهادة تصنيف (الإلتزام بالتميز) التي تمنحها المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM من مقرها في العاصمة البلجيكية بروكسيل.

ويعد هذا التصنيف المتميز تتويجاً لتبني القيادة العليا بالبنك منهجيات التميز المؤسسي الصادرة عن المؤسسات الدولية لوضع المعايير و يعد البنك إحدى المؤسسات القلائل على مستوى القارتين الأفريقية والآسيوية التي تحصل على هذا التصنيف المتقدم.

في تصنيف جديد ومستحق يُضاف إلى باقة التصنيفات المتقدمة والمميّزة التي حصل عليها بنك فيصل الإسلامي السوداني رائد الصيرفة الإسلامية والتقنية المصرفية، تم تصنيف قيادة البنك ممثلة في صاحب السمو الملكي / الدكتور محمد الفيصل آل سعود، رئيس مجلس الإدارة، باختياره ضمن قادة التمويل الإسلامي في العالم بواسطة مؤسسة CPI الدولية من مقرها في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفق ما نشرته مجلة ISLAMIC BUSINESS & FINANCE والتي تُصدرها ذات المؤسسة في ملحقها الخاص بقيادة التمويل الإسلامي الصادر في يناير ٢٠١٥م.

وأوضحت المؤسسة أن اختيار صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور / محمد الفيصل آل سعود رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني، جاء ضمن مجموعة مكونة من (٤٦) من السياسيين وواضعي السياسات والمديرين التنفيذيين الذين قدموا للتمويل الإسلامي أفكاراً وتجارب أسست للصناعة المصرفية الإسلامية في العالم.

الذي أحدثته نحو أسواق أوروبا وأستراليا والصين. وذكر المركز أن الصناعة المصرفية الإسلامية يُرجح لها أن تمثل ما حصته ٨٦% من حجم سوق التمويل الإسلامي في العام ٢٠١٥، متبوعة بالصكوك ٦%، صناديق الاستثمار الإسلامية ٤%، التأمين الإسلامي ٢%، والتمويل الأصغر الإسلامي ١%. وأشار المركز إلى وجود أكثر من ١٥٠٠ مؤسسة حول العالم تعمل في مجالات: التمويل الإسلامي، المصرفية الإسلامية، التأمين الإسلامي، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية والتمويل الأصغر، حيث تعمل ٤٠% منها في دول غير مسلمة.

يُتوقع للصناعة المالية الإسلامية أن تبلغ آفاقاً جديدة في هذا العام ٢٠١٥م، حيث يُقدّر أن يتجاوز حجم أصولها ما قيمته ٢,٥ تريليون دولار بعد توسّع التمويل الإسلامي وانتشاره في أسواق دولية جديدة، وذلك وفق تقرير أعدّه مركز الهدى للدراسات المصرفية والاقتصاد الإسلام من مقرّه في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال المركز إن حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية بلغ في العام الماضي ٢,١ تريليون دولار، بفضل ما تحقّق لها من مكاسب في أسواقها التقليدية مثل ماليزيا والشرق الأوسط، مدعومة بالتمدد

صناعة التمويل الإسلامي تبلغ آفاقاً جديدة خلال العام ٢٠١٥

المدير العام المكلف يهنئ كافة المتعاملين مع البنك بحصوله على تصنيف "الإلتزام بالتميز" من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة



الأستاذ / أحمد عثمان تاج الدين
المدير العام المكلف

الطريق الصحيح وذلك عبر اعتراف دولي محايد.

وأوضح السيد / المدير العام المكلف أن القيادة العليا بالبنك تبنت معايير نموذج التميز المؤسسي الأوروبي كمنهجيات لإدارة كافة عمليات البنك وقياس نتائج الأداء.

تجدر الإشارة إلى أن فريقاً من المدققين ابتعث مؤخراً من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة للقيام بعمليات التدقيق على أنظمة البنك العاملة للتحقق من مدى مطابقتها لمعايير المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة. وقد تمّ خلال عمليات التدقيق الوقوف على مستويات تطبيق معايير نموذج التميز المؤسسي الأوروبي التسعة والتي تتضمن معايير الوسائل الخمس (القيادة، الاستراتيجية، العاملين، الشراكات، الموارد والعمليات)، ومعايير النتائج الأربعة (النتائج المتعلقة بالعملاء، النتائج المتعلقة بالعاملين، النتائج المتعلقة بالمجتمع، ونتائج الأداء الرئيسية).

يذكر أن بنك فيصل الإسلامي السوداني كان قد تحصل على التصنيف الأول لمعيار القيادة في السودان ضمن جائزة السودان للأداء المصري المتميز التي أطلقها اتحاد المصارف السوداني في العام 2011م والتي بُنيت على ذات النموذج.

هنا السيد المدير العام المكلف، الأستاذ / أحمد عثمان تاج الدين كافة المتعاملين مع البنك بحصوله على شهادة تصنيف (الإلتزام بالتميز) Committed to Excellence C2E ×× التي تمنحها المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM من مقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل، وذلك لتتويجاً لتبني القيادة العليا بالبنك منهجيات التميز المؤسسي الصادرة عن المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة. مشيراً إلى أن الحصول على هذا التصنيف يعد إنجازاً مهماً يُضاف إلى رصيد إنجازات البنك على كافة الأصعدة المختلفة، ليكون بنك فيصل الإسلامي السوداني المؤسسة المصرفية الأولى، على المستوى الإقليمي، التي تحصل على هذا التصنيف المتقدم.

وأكد السيد / المدير العام المكلف، الأستاذ / أحمد عثمان تاج الدين، أن حصول البنك على شهادة تصنيف (الإلتزام بالتميز) جاء تجسيدا لأولويات الإدارة العليا بالبنك في العمل بما يتوافق مع أرفع معايير الإدارة المعمول بها عالمياً.

وأبان الأستاذ / أحمد عثمان تاج الدين أن أنظمة الجودة الشاملة والتميز أصبحت جزءاً أصيلاً من تكوين إستراتيجية البنك وكذلك الخطط التشغيلية لكافة إدارات وفروع البنك، مُشيراً إلى أن هذا التصنيف يؤكد أن البنك يسير في

بقيادة السيد نائب المدير العام المجموعة الثانية من فريق الإدارة العليا بالبنك تتسلم الشارة الدولية كمحكمين دوليين لأنظمة التميز



الأستاذ / الباقر أحمد نوري
نائب المدير العام

وفق المنهج الذي اعتمدته الإدارة العليا بالبنك للعمل بأنظمة الجودة الشاملة والتميز المؤسسي ترسيخاً لشعار (نحن الرواد) الذي انتهجته مؤسسة بنك فيصل الإسلامي السوداني طوال مسيرتها الطويلة، تبنت الإدارة العليا بالبنك تطبيق أفضل الأنظمة الإدارية للجودة الشاملة والتميز المؤسسي المعمول بها دولياً. وكان نتاج ذلك حصول البنك على ثلاث شهادات لأنظمة (الايزو) وشهادة نظام السلامة والصحة المهنية، كما تحصل على المرتبة الأولى في معيار القيادة على مستوى البلاد، وعلى تصنيف ٣٢٧ درجة وفق نموذج التميز المؤسسي الأوربي وفق قرار لجنة المحكمين في جائزة السودان للأداء المصرفي المتميز التي عقدت في مايو من العام السابق. كما تحصل البنك على المرتبة الأولى في جائزة التقنية المصرفية التي نظمتها اتحاد المصارف السوداني في يناير من العام الماضي. كذلك تحصل البنك على جائزة أفضل مؤسسة إسلامية مالية في السودان للعامين ٢٠١٣م، ٢٠١٤م على التوالي وفق التصنيف الذي أعدته مؤسسة قلوبال فاينانس الأمريكية.

ومواصلة لهذه الجهود فقد اعتمدت القيادة العليا للبنك برنامج المحكمين الدوليين لأنظمة التميز المؤسسي لموظفي البنك الذين سيقومون بالتقييم الداخلي لأنظمة الجودة الشاملة والتميز بالبنك. وقد تم اعتماد المجموعة الثانية من فريق الإدارة

الأستاذ / الشيخ إدريس محمد عبد القادر - مدير إدارة الموارد البشرية والخدمات، الأستاذ / بشير علي عبد الكريم - مساعد المدير العام للقطاع الإداري، الأستاذ / عمر بابكر المكي - مدير إدارة الشئون القانونية، الأستاذ / مزمل عبد الرحمن أبوبكر - مدير إدارة الشئون المالية، والأستاذ / خالد محمد زين - نائب مدير إدارة التمويل بالتجزئة.

وقد سلم السيد / صمويل بيشاي عن المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة المجموعة الثانية الشارة الدولية للتحكيم على نموذج التميز المؤسسي الأوروبي في حفل أقامه مركز MCQ ومؤسسة CREATIVE TECHNOLOGY بمدينة رئاسة البنك ببرج الفيحاء بالخرطوم.

العليا بالبنك كمحكمين دوليين لأنظمة الجودة والتميز المؤسسي وفق النموذج الذي أطلقته المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة، وذلك بعد استيفائهم كافة متطلبات الحصول على الاعتماد الدولي كمحكمين دوليين لأنظمة التميز المؤسسي. وقد تم تنفيذ البرنامج بواسطة مركز MCQ إستشاري أنظمة الجودة والتميز بالبنك، ومؤسسة (CREATIVE TECHNOLOGY) إحدى الأذرع الرئيسية للتدريب ومنح الاعتماد لدى المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة.

وقد تضمنت المجموعة الثانية كلاً من: الأستاذ / الباقر أحمد النوري - نائب المدير العام، الأستاذ / حسن جعفر الحفيان - المراقب الشرعي للبنك،

لقاء تنويري حول تجربة التحصيل الإلكتروني بجامعة الخرطوم بالشراكة مع البنك

الإلكتروني في الأداء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مجمل العمل الحسابي والمالي بالجامعة، من حيث تيسير الإجراءات وإنجاز المعاملات بالدقة والسرعة المطلوبة.

وخطب اللقاء السيد / مساعد المدير العام للقطاع الإداري، مستعرضاً المراحل التي مر بها التطور التقني في البنك، مؤكداً أن شراكة البنك مع جامعة الخرطوم راسخة وممتدة وتشمل العديد من المشروعات التقنية والتنمية التي نفذت بالتعاون بين المؤسسات.

كما قدم المهندس / أسامة عثمان سوار الذهب من إدارة تقنية المعلومات بالبنك عرضاً توضيحياً عن طريقة عمل نظام التحصيل الإلكتروني، موضحاً الخصائص والمميزات التقنية للبرنامج.

أقامت جامعة الخرطوم في شهر فبراير ٢٠١٥م، اللقاء التفاعلي التنويري حول التطبيقات الإلكترونية في مجال العمل الحسابي والمالي بجامعة الخرطوم، والذي استضافته قاعة الشارقة، بمشاركة السيد / مساعد المدير العام للقطاع الإداري، ممثلاً للبنك. حيث شهد اللقاء نقاشاً وتفاعلاً حول الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في مجالات العمل المحاسبي والمالي بجامعة الخرطوم، واستعراض وتقييم شراكة الجامعة مع بنك فيصل الإسلامي السوداني في مجال التحصيل الإلكتروني.

وقد أجمع المتحدثون من ممثلي ومندوبي الوحدات والقطاعات المختلفة بجامعة الخرطوم، على الإشادة بالنجاح الذي حققته التجربة، والذي عزّوه إلى التعاون البناء الذي وجدوه من قبل قيادة بنك فيصل الإسلامي السوداني، فيما يختص بالمتابعة المستمرة والاستجابة السريعة، إلى جانب كفاءة برنامج التحصيل

رئاسة الجمهورية تمنح بنك فيصل الإسلامي السوداني جائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية



سيادته بأن البنك أولى اهتماماً كبيراً لمسئوليته تجاه المجتمع، ترسيخاً لقيم التكافل وإسهاماً من البنك في دعم مشروعات الحد من الفقر والبطالة وتنمية قطاعات المجتمع المختلفة، إضافة لجهودات البنك الماثلة في مجال الصحة بدعم وتأهيل المستشفيات والمراكز الصحية وتزويدها بالأجهزة والمعدات والمعامل.

وأضاف سيادته أن فوز البنك بجائزة رئاسة الجمهورية للمسؤولية الاجتماعية في دورتها الأولى، يُعدّ تكريماً لمنهج البنك القائم على الشراكة مع المجتمع وتبني مشروعات التنمية الاجتماعية التي أولاهها البنك عنايته الفائقة. وأشار السيد / المدير العام المكلف إلى أن البنك ظلّ يُقدّم نموذجاً حياً في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مستوى السودان، انطلاقاً من حرص قيادة البنك على القيام بدور بناء في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

الجدير بالذكر أن المؤتمر الخامس للمسؤولية الاجتماعية ركّز في مداولاته على المشروعات الداعمة لولاية شمال كردفان، خاصة قضية المياه، وإنهالت التبرعات من المؤسسات والمنظمات والأفراد، حيث تبرّع البنك بمبلغ مقدّر، كما تبرّع عدد من موظفي البنك بمرتب شهر دعماً لمشروعات توفير المياه بالولاية.

وتّم توزيع أربع جوائز لأربع مؤسسات ضمن جائزة رئاسة الجمهورية للتميز في المسؤولية الاجتماعية في دورتها الأولى، وهي: شركة زين للاتصالات، شركة النيل للبترول، بنك فيصل الإسلامي السوداني، والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس.

مجلسها برئاسة رئيس القضاء الأسبق؛ عبيد حاج علي، وعضوية مجموعة من المختصين والأكاديميين أصحاب الكفاءات المتعددة، والذي وضع أسس ومعايير الجائزة وشروطها ومجالاتها، مُشيراً إلى أن المجلس كوّن لجنة للفرز واختيار الفائزين برئاسة بروفييسور/ حسن محمد صالح؛ عميد الاقتصاد الأسبق بجامعة الخرطوم ومجموعة من الفنيين والمختصين؛ حيث راعت في اختيارها عدداً من المبادئ في مقدمتها المساهمة في خدمة المجتمع وتطبيق المعايير الدولية في إدارة الأعمال والاستخدام الأمثل للموارد البيئية والاستدامة.

تقديرٌ مستحق واعترافٌ بالتميز:

وجاء في الشهادة الصادرة من رئاسة الجمهورية المرفقة مع الدرع أن رئاسة الجمهورية تمنح بنك فيصل الإسلامي السوداني جائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية إكراماً وتقديراً لإسهاماته والتزامه ودوره ومشاركته الفعلية في تعزيز وتعميق مفهوم المسؤولية المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة (واعترافاً بفضلكم وتعاونكم وتأكيداً على دور مؤسساتكم في ردّ الجميل إلى المجتمع).

المسؤولية الاجتماعية للبنك ترسيخاً لقيم التكافل:

من جانبه عبّر السيد / المدير العام المكلف لبنك فيصل الإسلامي السوداني؛ الأستاذ / أحمد عثمان تاج الدين، عن سعادته بفوز البنك بجائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية في دورتها الأولى، واعتبرها تقديرًا لسعي البنك الدؤوب لخدمة المجتمع في مجالات التعليم والصحة والبيئة وبناء القدرات ودعم مشروعات التنمية والبنى التحتية ومدّ يد العون للشرائح الضعيفة بالمجتمع، وأبان

مَنحُ رئاسة الجمهورية بنك فيصل الإسلامي السوداني جائزته التميز في المسؤولية الاجتماعية في دورتها الأولى، وقَدّم المهندس صلاح الدين ونسي محمد خير؛ وزير رئاسة الجمهورية، والأستاذة / مشاعر الدوب؛ وزير الرعاية والضمان الاجتماعي، درع الجائزة للسيد / مساعد المدير العام للقطاع الإداري - ممثل السيد / المدير العام للبنك، وذلك في ختام المؤتمر الخامس للمسؤولية الاجتماعية الذي عقد بمدينة الأبيض؛ عاصمة ولاية شمال كردفان يومي الخميس والجمعة ٢ - ٣ أبريل، تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية شراكة استراتيجية لتنمية مستدامة".

وهنأت الأستاذة / مشاعر الدوب بنك فيصل الإسلامي السوداني بفوزه بالجائزة، مشيرة إلى أن هذه الجائزة هي نتاج معايير دقيقة ولجان مختصة على قدر عالٍ من الخبرة والنزاهة والشفافية، وقالت إن الفائزين بالجائزة يُعدّون نموذجاً يُحتذى به في دور مؤسسات القطاع الخاص الحيوي في المسؤولية الاجتماعية، مُعتبرة أنهم شركاء حقيقيون للوزارة في البرامج المجتمعية المتعلقة بالتعليم والصحة ومحاربة الفقر، داعية إلى تنسيق الجهود للوصول لاستراتيجية متكاملة وتشريعات محكمة في أعمال المسؤولية المجتمعية دون تقييد للقطاع الخاص.

الإعلان عن الجائزة ومعايير الاختيار:

وكان وزير الدولة بالرعاية والضمان الاجتماعي، رئيس اللجنة العليا للمسؤولية المجتمعية؛ إبراهيم آدم إبراهيم، قد سرّد في جلسة المؤتمر الختامية التي حضرها عدد كبير من الوزراء ووزراء الدولة والوزراء الولائيين والمنظمات والشركات، خطوات إعلان الجائزة من قبل رئاسة الجمهورية وتكوين

مباحث من سيرة العلامة البروفيسور الصادق محمد الأمين الخرطوم

السودان في العهد التركي، وتلقى بعض علوم الشريعة واللغة العربية، على يد والده الشيخ محمد الأمين، وتابع دراسته عبر مراحل التعليم النظامي العام بمدارس السودان، ثم التحق بكلية غردون التذكارية (جامعة الخرطوم فيما بعد) قسم المحاسبة وتخرج منها عام ١٩٣٨م.

كما حصل الضرير على دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية القانون بجامعة الخرطوم قسم القضاء الشرعي، وبناءً عليه تم تعيينه عاملاً قضائياً بالمحاكم الشرعية السودانية، عام ١٩٥٢م، لكنه أثر أن يواصل تعليمه الجامعي، فانتقل إلى مصر، والتحق بجامعة القاهرة، حيث تحصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٥٧م، ثم تحصل على دبلوم معهد الشريعة الإسلامية من الجامعة نفسها عام ١٩٥٩م، ثم توج ذلك بنيله شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، بمرتبة الشرف الأولى، من جامعة القاهرة، عام ١٩٦٧م، ونال درجة الأستاذية في الشريعة الإسلامية من جامعة الخرطوم، كما توجته جامعة الخرطوم بلقب أستاذ ممتاز (أستاذ كرسي) ليكون أستاذاً مدى الحياة بالجامعة.

للبروفيسور الضرير بأع طويل من الخبرة العملية في مجالات التدريس، والإشراف، والتدريب العملي الإداري، عمل محاضراً لمادة الشريعة الإسلامية، بكلية القانون جامعة الخرطوم، كما حاضر في جامعات عربية وأجنبية مختلفة. حيث عمل خارج السودان بالملكة العربية السعودية، وكان أستاذاً للشريعة الإسلامية بالمعهد العالي للقضاء، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٩٧٥م، كما عمل ممتحناً خارجياً لمادة الشريعة الإسلامية بكلية القانون والشريعة بجامعة باييروا بجمهورية نيجيريا لمدة ٣ سنوات.

كما عمل الضرير أستاذاً زائراً لإلقاء المحاضرات في الشريعة الإسلامية بمدرسة الدراسات الاستشرافية والأفريقية بلندن بالملكة المتحدة، وأستاذاً زائراً لإلقاء المحاضرات في الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت في ١٩٧٢م.

وتوج خبرته التدريسية بكلية القانون بجامعة الخرطوم بتولي رئاسة قسم الشريعة بكلية القانون بجامعة الخرطوم ١٩٦٢م، حيث منحته جامعة الخرطوم لقب الأستاذ الممتاز (أستاذ كرسي) من جامعة الخرطوم في عام ١٩٩٠م ضمن أربعة أساتذة فقط من جامعة الخرطوم في كل السودان.

يعد البروفيسور الضرير رائد تأصيل تجربتي البنوك الإسلامية والتأمين الإسلامي في السودان وفي عدد من الدول العربية؛ وله جهود بارزة في التأليف، وله العديد من البحوث والكتب، وقد تميزت بحوثه وكتبه بعمق التحليل وسبر أغوار القضايا التي تتناولها، ومن أهم كتبه: "حكم عقد التأمين في الشريعة الإسلامية"، و"إجماع أهل المدينة"، و"الفرق وأثره في العقود في الفقه الإسلامي؛ دراسة مقارنة"، و"نظام الأحوال الشخصية المطبق في المحاكم الشرعية بالسودان"، و"العقد من حيث الصحة والبطالان في الفقه الإسلامي والقانون" وغيرها.



بقلم: أ. محمد خليفة الصديق، رئيس تحرير صحيفة المحرر

غيب الموت يوم الأحد ١٨ رمضان ١٤٣٦هـ بالخرطوم العلامة البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير العالم والباحث السوداني المختص في مجال المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة، وصاحب الكتاب ذائع الصيت (الفرق وأثره في العقود) والذي وافته المنية عن عمر ناهز (٩٧) عاماً، وقد شيعته جماهير غفيرة إلى مقابر حلة حمد في العاصمة السودانية الخرطوم، وتقدم المشيعين رئيس جمهورية السودان المشير عمر البشير، وعدد كبير من قيادات البلاد ومسؤوليها وعلمائها، وأساتذة الجامعات وزملاء وأصدقاء وتلاميذ الفقيد.

والفقيد من كبار علماء السودان والأمة الأجلاء الذين وهبوا أنفسهم لخدمة الإسلام، وله جهود ومؤلفات كثيرة في مجال الفقه ولاسيما المعاملات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، وكان من أبرز المساهمين في تأصيل تجربتي البنوك الإسلامية والتأمين الإسلامي في جمهورية السودان وغيرها، وعضواً في عدد من مجامع الفقه واللغة العربية، ودرس وحاضر في عدد من جامعات البلدان العربية.

وُلد العلامة الضرير بمدينة أم درمان بالسودان في عام ١٩١٨م، الموافق ١٣٣٧هـ، وهو سليل أسرة علمية مرموقة، فقد كان جده الشيخ الأمين الضرير شيخ علماء

مؤلفاته

وقد ناقش فيه التعديلات في مسائل الميراث التي أوردتها المنشورات السودانية على مذهب الحنفية.

ومن بحوثه المميّزة كذلك بحث بعنوان "المسؤولية الجنائية للمصارف التجارية باعتبارها شخصيات اعتبارية"، نُشر بمجلة "تفكير" التي تصدر عن معهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة، عام ٢٠٠١م. ومنها كذلك بحثه "خطابات الضمان في الشريعة الإسلامية".

وقد صدرت له بحوث أخرى عديدة تخص المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية. منها كتابه: "التأمين.. تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية"، وقد بَيَّن فيه رأيه في التأمين، حيث يرى، رحمه الله تعالى، عدم جواز التأمين التجاري، وجواز التأمين التعاوني الإسلامي، كما قوّم من خلال هذا الكتاب تجربة نماذج التكافل الإسلامي المطروحة من قبل شركات التأمين الإسلامية.

تمنّع البروفيسور الضريبرعضوية عدد كبير من هيئات الرقابة الشرعية في الدول العربية والإسلامية، بجانب عضويته العلمية بالمجامع الفقهية واللغوية، ونال الضريبر عددا من الجوائز العلمية الرفيعة من السودان وخارجه، وقد منحته جمهورية السودان نجمة الإنجاز في البحث العلمي، وجائزة الدولة التقديرية، كما حاز على وسام النيلين في عهد الرئيس السوداني الأسبق جعفر محمد نميري. ولعل أكبر جائزة نالها هي جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية عام ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، عن كتابه: "الفرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي"، ونال كذلك جائزة البركة للاقتصاد الإسلامي في نسختها الأولى عام ٢٠١٢م.

ومن بين أبرز كتبه، كتابه ذائع الصيت: الفرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، وهو "كتاب شاغ صيته وذاع في المحافل العلمية حتى حاز به جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية، وهو أول كتاب يقدم نظرية متكاملة عن الفرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي"، كما قال عنه الدكتور عجيل النشمي. ويمتاز كتابه الفرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي باتباعه منهجاً علمياً أصيلاً، واستقصاءً دقيقاً لأراء الفقهاء، ودراسة عميقة لمشكلات العالم المعاصر، حتى توصل إلى نتائج مثمرة تثبت عجز الحلول غير الإسلامية عن تناول المشكلات الاقتصادية التي يواجهها العصر، وقدرة الإسلام على إيجاد الحلول لها. كما يعد كتاب الفرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي هو الكتاب الذي بُنيت عليه تجربة التأمين الإسلامي في العالم.

ومن بحوثه المميّزة في مجال التورق المصري بحث بعنوان "حكم التورق كما تُجْريه المصارف في الوقت الحاضر"، بَيَّن فيه أن عملية التورق المصري هي استحلال للربا باسم البيع. بجانب بحثه التورق والتورق المصري، والذي قُدّم إلى ندوة البركة الثانية والعشرين للاقتصاد الإسلامي عام ٢٠٠٢م، وبحثه "الرأي الفقهي في التورق المصري"، والذي نُشر بمجلة الاقتصاد الإسلامي المحكمة.

ومن كتبه المميّزة: "الميراث في الشريعة الإسلامية على ما عليه المحاكم الشرعية السودانية مقارناً بآراء الفقهاء في المسائل المهمة وبما عليه المحاكم المصرية"، وقد طُبعت منه الطبعة الأولى في عام ١٩٦٧م بالمطبعة الكمالية بالقاهرة، وكان هذا الكتاب مقروفاً على طلاب الشريعة بجامعة الخرطوم، وقد أورد الضريبر في كتابه أمثلة وتمارين تُعين الطالب على فهم مسائل الميراث وترسخها في ذهن الطالب،



العلامة الراحل يتسلم جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية ١٩٩٠م

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.. التكييف الفقهي للمعاملات



أ. عوض العليم محمد أحمد - مصري سابق

وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم... الخ.

وخلاصة القول أن الرقابة الشرعية تعني: التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.

أهداف هيئة الرقابة الشرعية

تهدف الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بالدرجة الأولى إلى التأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشريعة الإسلامية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تكون الشريعة ملزمة للمؤسسة.

وتتعدد أشكال الرقابة الشرعية وتختلف من بلد لآخر، بل وحتى من مصرف لآخر، وذلك بسبب حداثة تجربة المصارف الإسلامية عموماً، والرقابة الشرعية على الخصوص، وتبعاً لدرجة قناعة الإدارات والمسؤولين في المصارف بأهميتها ويدورها، ولذلك نجد أن منهم من اكتفى بمراقب شرعي يعول عليه بكل النواحي الشرعية، ومنهم من يصرح بحاجته إلى جهاز شرعي متكامل للقيام بهذا الغرض.

وتتحدد مهام هيئة الرقابة الشرعية في نوعين من المهام:

جانب حاجة هيئات الرقابة الشرعية إلى تطوير ذاتها، هي بحاجة أكبر إلى تطوير آليات عملها، فيجب أن تتعدد آليات الرقابة والمتابعة وتتطور لتواكب الواقع والمستجدات، وهذا هو المدخل إلى الجودة الشرعية والتي هي مطلب شرعي. وبناءً عليه فإن الجودة مطلب شرعي في كل عمل يقوم به الإنسان سواء في سلوكه أم في حياته العامة أو في معاملاته التجارية ونشاطه الاقتصادي. ولذلك فإن الأخذ بمعايير الجودة وتبني معايير عالية للأداء ومستويات مرتفعة للإنتاجية والحرص على إيجاد العلاقات الممتازة بين المؤسسة وعملائها أمر محمود ومطلب يدخل ضمن هدف الإتقان الذي هو من صميم الدين.

مفهوم وتعريف الرقابة الشرعية

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية بأنها: "جهاز مستقل من الفقهاء المختصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المختصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد إلى هيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاوها وقراراتها ملزمة للمؤسسة". وجاء في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم (٢) بأنها عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويمثل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات،

أضحت الرقابة الشرعية بالفعل مجالاً علمياً له أصوله وآلياته وفتاياته المتداخلة فيما بين مبادئ التدقيق المتعارف عليها والمتطلبات الشرعية، وهي في مجمل مضامينها تنطلق بالضرورة من أصول القواعد والضوابط الشرعية. وكذلك تعتبر أساليب الرقابة الشرعية بمثابة المحدد الرئيسي للإطار العام للخطط التنظيمية والآليات المنتهجة في عملية التدقيق، وبما يُعزّز من قدرة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية أصولها ومجابهة مختلف المخاطر والتحديات.

ويعد جهاز الرقابة الشرعية أحد أهم الأجهزة في المؤسسات المالية التي تقدم خدمات إسلامية؛ ذلك أن دعوى المصرف أو أي مؤسسة مالية بأن خدماته متوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تكون مقبولة إذا لم تكن مصدقة بالجهاز الرقابي لديه. ودفعاً للتلاعب في هذه القضية فإن من السياسة الشرعية منع أي مؤسسة مالية من تقديم خدمات إسلامية ما لم يكن لديها هيئة رقابة شرعية. وأنشطة الرقابة الشرعية هي بمثابة الروح من جسد المؤسسات المالية الإسلامية، وإزاء ذلك فهي بحاجة إلى تطوير نفسها وكيانها كي تقوى على مواكبة تطور المؤسسات المالية الإسلامية، فترشد عملها شرعياً، وتراقب أعمالها المتشعبة المختلفة ميدانياً، فما لم يكن جهاز الرقابة الشرعية ذا جودة عالية وعلى قدر من الكفاءة والقدرة والاستيعاب والتماسك والجدية، فإن المؤسسات لن تؤدي الدور الذي يمثل الاقتصاد الإسلامي الصافي من الكدر، كما أنه إلى

الأولى: مهام معنوية تتمثل في اطمئنان العملاء إلى مشروعية كافة الأعمال التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، وتحرص البنوك على تعيين المشتهرين من أهل العلم والباحثين على الثقة لدى جمهور الناس لزيادة الاطمئنان لديهم.

الثانية: مهام عملية ممثلة في أمور ثلاثة: الأول: مهمة الإفتاء الشرعي فيما يعرض عليها من عقود وأعمال أو وضع عقود أخرى أو إعادة صياغتها، وتعتبر هذه المهمة هي جوهر عمل الهيئة وأصل وجودها، وتقوم الهيئة بنشر فتاويها تلك للجمهور.

الثاني: مهمة استشارية إذ تقوم بدور المستشار الشرعي قبل ممارسة أي عمل.

الثالث: مهمة إدارية إذ تطالب بتقديم تقارير دورية لكل من مجلس الإدارة وللجمعية العمومية لتأكيد مطابقة الأعمال للشرعية الإسلامية لكل من الجهتين.

الرابع: مهمة رقابية فعليها التدقيق في كل الأعمال، وإعطاء التعليمات التصحيحية بالنسبة لما لا يتطابق معها.

الجودة في أنشطة الرقابة الشرعية

تعتبر أنشطة الرقابة الشرعية على درجة عالية من الجودة إذا كانت تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وتلبي رغبات قطاع معين من العملاء. فالمعاملون في السوق الإسلامي يتخبرون الجهات الأعلى تصنيفاً من الجانب الشرعي حتى يتجنبوا المؤسسات ضعيفة الكفاءة الشرعية من ناحية التطبيق، وبالتالي يحفظون أموالهم وأموال المستثمرين من الوقوع في أي معاملة بها شبهة الخطأ. ومن وجهة نظر تقنية فإن الجودة هي عبارة عن مجموعة من شروط ومواصفات تحدد مدى ملائمة الهيئة الشرعية لكي تقوم بأداء الوظيفة المطلوبة منها. فالمواصفات تعتبر المحدد الأساسي لجودة أنشطة الرقابة الشرعية بحيث تعبر عن الخصائص المطلوبة في الرقابة الشرعية لكي تؤدي الغرض الذي أنشئت من أجله والمرجو منها.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود متطلبات معينة ومتابعة تحقيقها والتدخل لإصلاح أي انحراف أو حدوث عيوب في أنشطة الرقابة الشرعية. ومنه تُعرف ضبط جودة الرقابة الشرعية بأنها مجموعة الأنشطة والجهود التي يبذلها جميع العاملين والتي تسمح بتحقيق المستويات القياسية للجودة.

فليس المقصود من ضبط الجودة تحقيق رغبات جميع العملاء وأصحاب المصالح، بل وفائها بمتطلبات الشرع وطمأننة العملاء من شرعية المعاملات والمنتجات وأن

تكون الهيئة بدرجة الجودة المطلوبة حتى تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل.

ويجدر القول بأن نقاط التدخل لضبط جودة أنشطة الرقابة الشرعية تشمل: المواصفات؛ وهذا بتحديد الخواص المهمة لأعضاء وأنشطة الرقابة الشرعية الملبي للهدف التي أنشئت من أجله.

التصميم: وهذا بتصميم الأطر التي تسمح بمزاولة أنشطة الرقابة الشرعية وأعضائها بممارسة عملها حسب المواصفات. فكل إضافات (تحسينات) قد تكون مضیعة للوقت والمال.

مرحلة النشاط: وهي قيام الرقابة الشرعية بدورها حسب المواصفات.

التفتيش عن الجودة: للتأكد من مطابقة أنشطة الرقابة الشرعية مع المواصفات وتصحيح المشاكل. مراجعة المواصفات؛ وهذا يقصد به مواكبة التطور في رغبات العملاء من جهة والمنتجات والأدوات المالية الحديثة ومدى شرعيتها.

ويمكن القول بأن الضبط المتكامل للجودة في أنشطة الرقابة الشرعية هو عبارة عن نظام شامل ومتكامل بواسطته يمكن تجميع عمل الوحدات المختلفة داخل الرقابة الشرعية والتي تعمل في مجالات الفتوى والتدقيق والمراجعة وغيرها من أنشطة الرقابة الشرعية وتحسينها لضمان شرعية المعاملات وتحديثها وبأقل التكاليف.

وتوكيد الجودة الشرعية يقصد منه جميع الأنشطة والإجراءات التخطيطية والتنظيمية اللازمة لاكتساب الثقة الكافية بأن المعاملات شرعية والمنتجات المستحقة تفي بمتطلبات العملاء الذين يرغبون في الاطمئنان على عدم وجود شبهات محرمة في المنتجات المستحقة. ويشمل توكيد الجودة الشرعية أيضاً التحقق من أن الجودة الفعلية هي الجودة المطلوبة. ويتضمن هذا التقييم المستمر للجودة ولضمايتها. مفهوم توكيد الجودة أشمل وأوسع من ضبط الجودة الذي يهتم بالمواصفات والإنتاج والفحص ومتابعة شرعية المعاملات.

الخلاصة

خلاصة القول بأن درجة جودة أنشطة الرقابة الشرعية تحدّد بالعوامل التالية:

١- درجة استقلالية الهيئة الشرعية (الاستقلال الفكري والاستقلال التنظيمي) وموضوعيتها، ذلك لأن غياب استقلالية الهيئة سيثير الشكوك للمعاملين بالمصارف الإسلامية وهذا قد يؤدي إلى

الشك في نسبة حل وحُرمة المعاملات. فلا بد أن تكون مستقلة في المظهر والواقع ولا يمكنها أداء واجبها بشكل فعال إذا كانت معتمدة على طرف آخر لأداء واجبها بل لا بد من استقلالية تامة. أيضاً يجب ألا تشمل عضويتها أي موظف في المؤسسة المالية بحيث يتم الاطمئنان إلى استقلالية قراراتها وتقاريرها وضمان عدم وجود تضارب في المصالح. وأن يتم تعيينها والاستغناء عن خدماتها من قبل الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة للمؤسسة المالية.

٢- إلزامية قرارات الهيئة الشرعية، فيجب النص في قرار تعيين الهيئة الشرعية على إلزامية قراراتها.

٣- اختيار أعضاء الهيئة الشرعية وفق معايير مهنية واضحة مثل المؤهل العلمي المناسب والدراية بالصناعة المصرفية وألا يتبنى اجتهداً يخالف فيه الأصل الذي قامت عليه الصناعة، الأمر الذي يحقق تجانس الفتوى. ولذا فمن المهم جداً القيام بالدراسة المفصلة والدقيقة في اختيار أعضاء الهيئة، حتى يكون الأعضاء مكملين لبعضهم البعض من حيث الخبرة والمعرفة والتأهيل ليضمن فعالية الهيئة للمؤسسات المالية وللحفاظ على سلامتها. وإضافة إلى الكفاءة العلمية، يجب أن يكون هؤلاء العلماء من أصحاب السمعة الطيبة، ومتسكين بالصفات الأخلاقية الرفيعة ولا يوجد في سجلهم أي سوابق جنائية، ومتصفين بالصفات النبيلة مثل الجدارة بالثقة والأمانة والمسؤولية والإخلاص والتقوى والصدق ومراقبة الله تعالى دوماً.

٤- انضباط الفتوى بحيث تقوم على وجود التأصيل الشرعي المبني على الدليل، وألا تكون مبنية على رأي فقهي شاذ وعدم مخالفتها للفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية (إن وجدت).

٥- نزاهة واستقلالية الرقابة الشرعية الداخلية؛ فلا يمكن الحكم على المنتج الذي تقدمه هذه المؤسسة أو تلك بأنه متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلا بوجود هذه الرقابة الشرعية حيث المخالفات الكثيرة للشريعة الإسلامية التي تعاني منها منتجات الصيرفة الإسلامية تحدث في مرحلة التطبيق، وكلما كانت الرقابة الشرعية الداخلية مستقلة وذات صلاحيات قوية في المؤسسة المالية دل ذلك على الجودة الشرعية. وقد قررت هيئة المحاسبة والمراجعة ضرورة وجود الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسة وأن تكون جهازاً مستقلاً تقدم تقاريرها إلى الجمعية العمومية عن مدى مطابقة المؤسسة لأحكام الشريعة والنزاهة المؤسسة بالفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة المختصة بها ووجود نظام رقابة شرعية شاملة وكافية في المؤسسة.

البعض منها يتعلق بالأداء ومقارنته مع ماهو مخطط ومرجعي، والآخر بشكل متكرر ودوري، وكذلك العمل على إعداد التقارير التحليلية من أجل التحقيق بمشكلات نوعية تواجه المنظمة.

مما سبق من تعريفات للمحاسبة الإدارية ومن وجهة نظر الباحثين يتضح أن الكتاب لم يتفقوا على تعريف محدد لمفهوم المحاسبة الإدارية، بل ظهر جليا اتفاقهم على وظائف المحاسبة الإدارية الأساسية بصرف النظر عن بيئة التطبيق، ويمكن استنباط تعريف جامع بأن المحاسبة الإدارية هي عبارة عن نظام متكامل من المبادئ العلمية والطرق العملية التحليلية المتصفة بالترابط، والهادفة لخدمة القرارات الإدارية، والقابلة لإعادة التشكيل والصياغة بناءً على طبيعة القرار اللازم اتخاذه ومدى تأثيره على استمرارية المنشأة.

دور المحاسبة الإدارية في مساعدة الإدارة :

يتمثل دور المحاسبة الإدارية في مساعدة إدارة المنشأة للقيام بوظائفها كالآتي:

(١) **التخطيط:** يقصد بالتخطيط الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها لتحديد الأهداف ووضع البرامج المناسبة للحصول على الموارد المختلفة واستخدامها لتحقيق هذه الأهداف، ويقوم المحاسب الإداري بمهمة تجميع البيانات التي تساعد الإدارة في وظيفة التخطيط.

(٢) **التنظيم:** يقصد بالتنظيم تحديد أفضل الطرق والإجراءات والوسائل التي يمكن بها تنظيم الموارد المتاحة المختلفة وبما يمكن من تنفيذ الخطط الموضوعية، ويعد المحاسب الإداري مسؤولاً عن عمليات تحديد وتجميع وقياس وتحليل وإعداد وتفسير وتوصيل المعلومات المستخدمة من قبل الإدارة لتحقيق الأهداف الأساسية للتنظيم، كما يحتاج المحاسب الإداري أن يكون حساساً لاحتياجات المديرين من المعلومات، ويستخدم المحاسب الإداري كعضو مساعد في التنظيم، ويعد مسؤولاً عن توفير المعلومات وأحد العناصر القيمة للفريق الإداري.

(٣) **الرقابة:** ويقصد بها الإجراءات الخاصة بقياس وتصحيح الأداء الفعلي لضمان تحقيق أهداف وخطط المنشأة، بمعنى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يطابق الخطط الموضوعية واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة وجود انحرافات عن الخطط الموضوعية. ويظهر دور المحاسبة الإدارية في توفير معلومات تساعد الإدارة على أداء وظيفة الرقابة، وتمارس الإدارة وظيفة الرقابة من خلال التقارير (المعلومات) التي يوفرها المحاسب الإداري.

المحاسبة الإدارية .. وأهميتها في الرقابة و تقييم الأداء

يسين أحمد موسى - وزارة المالية / ولاية الجزيرة



مفهوم المحاسبة الإدارية :

لقد أورد الباحثون عدة تعريفات لمفهوم المحاسبة الإدارية وذلك من خلال وجهات نظر مختلفة خُصَّ جُلُّها إلى أن المحاسبة الإدارية ما هي إلا جزء من نظام معلومات إداري متكامل للمنشأة يقوم بوظائف محددة. نورد من هذه التعريفات تعريف ("كابلان"، ١٩٩٨) الذي عرّف المحاسبة الإدارية بأنها نظام يقوم بتزويد المعلومات لمساعدة المديرين في تادية أنشطة التخطيط والرقابة، وتتضمن أنشطة المحاسبة الإدارية جمع المعلومات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وإيصال تقارير المعلومات إلى المديرين. وفي نفس الإطار عرّفها (جمعة، ٢٠١١) بأنها إطار علمي منظم منهجياً يهدف إلى مساعدة الإدارة في رسم السياسات وترشيد القرارات الخاصة بتحقيق أهداف الوحدة في ظل متغيرات الواقع وذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب. والمحاسبة الإدارية من وجهة نظر (Mown & Hansen، ٢٠٠٦) هي عبارة عن نظام يقوم بتوفير المعلومات للأطراف الداخلية في المنظمة، والمصمم لدعم الإدارة بما تحتاجه من معلومات، حيث أن المحاسبة الإدارية تعمل على مساعدة المديرين، من خلال المعلومات التي تزودهم بها في التعرف على القضايا المهمة وإيجاد الحلول للمشكلات والعمل على تقييم الأداء. ولم يختلف (Garrison, et.al، ٢٠٠٦) في تعريف المحاسبة الإدارية كثيراً عن سببقهم، فقد تطرقوا إلى اهتمامها بتزويد المعلومات للمديرين والمستخدمين داخل المنظمة بشكل مباشر وأنها تعمل على تزويد المنظمة بما تحتاجه من معلومات أساسية وضرورية وذلك من خلال إعداد أنواع متنوعة من التقارير،

تمهيد :

كانت مهام ووظائف المحاسبة الإدارية مقتصرة في الماضي على المتطلبات التشغيلية، ولكن في ظل بيئة اليوم المتغيرة تبدو المعلومات الضرورية والتي تميل إلى أن تكون أكثر استراتيجية في طبيعتها، بحاجة إلى بعض التحليل من خلال منظور أوسع وأكثر وعياً ووضوحاً، وذلك لن يتم بمعزل عن استخدام أدوات المحاسبة الإدارية ووظائفها كما حددها ذوو الاختصاص، والمثلة بتقديم معلومات تخدم الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات والتوجيه والرقابة الهادفة إلى تحقيق الأهداف وقياس أداء وإنجاز الإدارات ومساعدة المصارف في المحافظة على مظهرها التنافسي والعمل على تحسينه في المدى الطويل، أضف إلى ذلك أن الإصدارات المهنية الدولية الحديثة تؤكد على الحاجة المتزايدة للمحاسبين الإداريين لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات التي تُضيف قيمة، إذ تتزايد الفرص أمام أصحاب مهنة المحاسبة الإدارية الذين أعدوا أنفسهم لتحمل المسؤوليات الموسعة لاستخدام مهاراتهم في مجال إدارة المعلومات والإدارة المالية الاستراتيجية، ويتضمن هذا الدور الموسع المشاركة في إيجاد الحلول المسبقة للمشكلات التي تواجه المنظمات أثناء عملية صنع القرار. من هذا المنطلق فإن المحاسبة الإدارية تشمل وظائف رئيسية في المجال المحاسبي والمالي وحتى الإداري منها وأصبحت محط اجتذاب معظم المنشآت باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة سواء أكان مالياً أم خدمياً أم صناعياً، وذلك لما يمتلكه المحاسبون الإداريون من قدرات علمية ومهنية فنية متميزة قادرة على المضي بالمنشأة إلى ما هو أفضل.

عن الفعاليات، مقومة ومقاسة في ضوء المخططات وما ينتج عنها من انحرافات، مع تحليل الانحرافات حسب مسبباتها ومراكز المسؤولية عنها واقتراح الإجراءات المصححة لها، وتتابع الإدارة ما تحقق من أهداف والعقبات التي تعترض تحقيق الأهداف وتتخذ الإجراءات الكفيلة لتفادي هذه العقبات.

٤) اتخاذ القرارات: إن عملية اتخاذ القرار هي عملية مركزية في إدارة المنظمة ومن أهم الوظائف التي يقوم بها المدير. وتُعد وظيفة اتخاذ القرارات باختيار البديل المناسب من البدائل المختلفة بهدف تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة، وتقوم المحاسبة الإدارية بتوفير المعلومات التي تساعد الإدارة على المفاضلة بين البدائل المتاحة وتحديد البديل الأفضل للمنتأة، وذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

ومن خلال ما سبق من الوظائف التي تقوم بها الإدارة، فإن المحاسبة الإدارية تقوم بدور المساعد والمرشد للإدارة في أداء تلك الوظائف، فمن الملاحظ أن المهام الموكلة للمحاسب الإداري والمثلة في توفير المعلومات باستخدام أساليب المحاسبة الإدارية من خلال التحليل المالي والفني والموازنات التخطيطية والنماذج الرياضية والإحصائية، ستؤدي إلى فعالية في تأدية تلك الوظائف، وإذا ما قمنا بحجب الخدمات المقدمة من قبل نظام المحاسبة الإدارية عن الإدارة فمن غير الممكن تأدية تلك الوظائف بالفعالية المرجوة. وهذا ما يؤكد بأن نظام المحاسبة الإدارية هو النظام الذي من غير المعقول التفريط به.

المحاسبة الإدارية في مجال اتخاذ القرارات

تحتاج الإدارة إلى بيانات ومعلومات عن التكاليف والإيرادات عند اتخاذ القرارات الإدارية. لذلك يجب تحديد القرارات الإدارية وأنواعها مع تحديد خطوات صنع القرار الإداري لتحديد المعلومات والبيانات التي ينبغي أن تقدمها المحاسبة الإدارية للمساعدة على ترشيح تلك القرارات.

خطوات صنع القرار الإداري:

تتضمن عملية اتخاذ القرار بصفة عامة الخطوات الأساسية التالية:

١- التعرف على المشكلة:

يساعد وجود نظام معلومات متكامل على تسهيل وتيسير مهمة تحديد المشكلة والتعرف عليها.

وتعد هذه الخطوة من أصعب خطوات اتخاذ القرار، يفرض أن المشكلة هي وجود طاقة عاطلة.

٢- تحديد البدائل:

وهي عبارة عن الطرق المختلفة التي يمكن اتباعها لحل المشكلة. ويفرض أن البدائل لحل مشكلة الطاقة العاطلة هي:

أ - استخدام الطاقة:

١- لإنتاج منتج جديد

٢- توسع في منتج قائم

ب- تأجير الطاقة

ت- الإبقاء على الموقف كما هو.

وكما زادت البدائل المتاحة تعقدت المشكلة، أما إذا وجد بديل واحد فقط فإنه لا توجد مشكلة في اتخاذ القرار.

٣- تقييم البدائل (المفاضلة)

وذلك بدراسة تكاليف كل بديل والعائد منه بمعنى التعبير عن مزايا وعيوب كل بديل في شكل رقمي، ويتم اختيار الأفضل وفقاً لذلك. إلا أنه في كثير من الحالات نجد أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على عملية المفاضلة بين البدائل.

مثال: قد يكون القرار الأفضل للمنشأة وفق العوامل الكمية هو الاستغناء عن عدد كبير من العاملين واستخدام الوسائل الآلية بدلاً منهم إلا أن المنشأة قد تأخذ في اعتبارها تأثير الاستغناء عن عدد كبير من العاملين على العلاقة بين المنشأة ونقابات العمال، وبينها وبين الجهات الحكومية والروح المعنوية للعاملين، وسلوكهم تجاه المنشأة (خوف من المستقبل وعدم الأمان).

ولا شك أن تقدير تلك العوامل متروك للتقدير الشخصي لمتخذ القرار.

٤- اتخاذ القرار:

بعد دراسة البدائل المختلفة وتقييم العوامل الكمية وغير الكمية فإن أمام صانع القرار إما اتخاذ أفضل قرار ممكن أو البحث عن معلومات جديدة تساعد على تحسين الموقف، ويتم إعادة المفاضلة بين البدائل المتاحة في حالة الحصول على معلومات جديدة.

ويجب أن يُراعى أن الحصول على معلومات جديدة لها تكاليفها وتستغرق وقتاً مما يؤخر عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب أو يزيد من تكلفة البديل.

أنواع القرارات:

يمكن تقسيم القرارات الإدارية بناءً على:

١- ارتباطها بنشاط المنشأة:

أ- قرارات إستراتيجية: وهي القرارات التي تتعلق بتحديد أهداف المنشأة وأنواع منتجاتها، والأسواق التي تخدمها. وهي من اختصاص الإدارة العليا.

ب- قرارات تنظيمية: وهي قرارات لوضع الهيكل التنظيمي وتحديد الإدارات والأقسام. وتوضيح السلطة والمسئولية لكل مستوى إداري، وهي من اختصاص الإدارة العليا.

ج- قرارات تنفيذية (تشغيلية): وتتعلم باستغلال الموارد الإنتاجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة لتحقيق الأهداف الموضوعة. ويقوم باتخاذ تلك القرارات مستويات إدارية مختلفة.

٢- من حيث الزمن:

أ- قرارات قصيرة الأجل: تتعلق باستغلال الطاقة الإنتاجية، مثل قرارات الإنتاج، التسعير، قرارات توزيع الأرباح، وتغطي فترة قصيرة وتكلفتها متوسطة.

ب- قرارات طويلة الأجل: تتضمن تغييرات الطاقة الإنتاجية وتمتد آثارها إلى فترة طويلة نسبياً وتكلفتها عالية.

٣- حسب تكرار الموقف الإداري:

أ- قرارات مكررة: هي قرارات تعالج مواقف مكررة بشكل يكاد يكون يومياً مثل: تحديد كمية الإنتاج، تحديد احتياجات المنشأة من النقدية، استعاضة المخزون، فحص الانحرافات.

ب- قرارات غير مكررة: تعالج مواقف لا تتكرر كثيراً، حتى وإن تكررت يكون مداها الزمني طويلاً بحيث تنتفي عنها صفة التكرار، مثال: طلبيات البيع الخاصة، التوقف المؤقت عن النشاط، إضافة أو استبعاد منتج من تشكيلة المنتجات، إنشاء مصنع جديد أو إضافة خط إنتاجي (توسع في الطاقة).

٤- حسب ظروف اتخاذ القرار:

يتم تبويبها في ضوء احتمالات الأحداث إلى:

أ- قرارات في ظل ظروف التأكد: نتائج كل بديل مؤكدة.

ب- قرارات في ظل المخاطرة: لكل بديل نتائج متفاوتة ولكل منها درجة احتمال معروفة.

ت- قرارات في ظل ظروف عدم التأكد: لكل بديل نتائج متفاوتة ولكن درجة احتمال تحقق كل منها غير معروفة.



تطبيقات الصكوك الإسلامية في المصارف السودانية

مقدمة

لقد أصبح التطوير والابتكار في المنتجات المصرفية والأدوات المالية ضرورة حتمية للدول العربية والإسلامية بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، وذلك بسبب التحديات المختلفة التي تواجه هذه الدول والمصارف الموجودة بها، سواء كان ذلك محلياً أو دولياً.

فالدول العربية ومصارفها الإسلامية في حاجة ماسة إلى الانطلاق نحو رحاب أوسع من الابتكار والتطوير لمنتجاتها وأدواتها المالية والمصرفية، الأمر الذي يعكس بالفعل حقيقة وجوه المصرفية الإسلامية في تميزها عن المصرفية التقليدية، سواء في جانب أدوات تعبئة المدخرات، أو آليات توفير التمويل للأنشطة الاستثمارية والتجارية للأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة.

مفهوم الصكوك

الصكوك الإسلامية الحكومية هي عبارة عن سندات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة (المستفيد من الصكوك) تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية وتقوم على أساس شرعي ويتم تسويقها عبر البنوك أو شركات مختصة أو شركات الوساطة المالية للجمهور في داخل الدولة وخارجها. تكون الصكوك متوسطة أو بعيدة المدى في العادة، وهي في شكل وثائق أو شهادات اسمية أو لحاملها، وتصدر بموجب عقود شرعية وضوابط تفصل مالكيها ومصدرها ويحدد العقد شروط إدارتها وتداولها. وتصدر الصكوك مستندة إلى أصول حقيقية أو منافع أو خدمات وتعطي لصاحبها ملكية جزئية في هذه الأصول والخدمات والمنافع (ملكية على الشيوع).



حسام الدين عبد الوهاب محمد
نائب المدير العام لشركة
الفيصل للمعاملات المالية

أهمية وأهداف الصكوك

من العوامل المشجعة أن سوق الصكوك أبدت مرونة عالية في الشرق الأوسط رغم الأوضاع السياسية فيه ما أدى إلى قفزة بأكثر من ثلاثة أضعاف على أساس سنوي لإصدارات الصكوك في منطقة الشرق الأوسط في ظل استفادة مصدري الصكوك من انخفاض تكاليف جمع الأموال، فضلاً عن استمرار الهيئات السيادية في توفير مصادر التمويل لدعم النمو الإقتصادي، فضلاً عن العمل على نهضة وإنعاش مشاريع القطاع الخاص. وللصكوك مردود إقتصادي يتمثل في:

- ١ / المساعدة في إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- ٢ / دعم المشروعات الإستراتيجية.
- ٣ / دعم مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبنيات الأساسية.

تعريف الجهاز المصرفي السوداني

يتكون الجهاز المصرفي السوداني من ثلاثة أقسام تحت إشراف بنك السودان المركزي وهي:

- مصارف حكومية
- مصارف تجارية
- مصارف مختصة

وقد تبنى بنك السودان المركزي النظام المصرفي الاسلامي منذ ثمانينات القرن الماضي، ولما كانت معظم الدول والمصارف المركزية تستخدم النظام المصرفي التقليدي فإن بنك السودان المركزي لم يجد إرشاً عملياً ممارساً يعتمد عليه في تطبيق التجربة الاسلامية في المصارف، ونسبة لذلك فإن بنك السودان المركزي قد واجه ظروفاً بالغة التعقيد في إدارته للسياسة النقدية والتمويلية، وذلك لأن أدوات إدارة السياسة النقدية المعروفة في الاقتصاد الغربي لا تلبي حاجة النظام المصرفي الاسلامي فحسب، بل تتعارض معه نظراً لاعتمادها على الفوائد الربوية، ومن هنا كان لابد من الاجتهاد لاستنباط صيغ وأدوات مالية إسلامية لإدارة السياسة النقدية والتمويلية فيما يخص إدارة السيولة في الاقتصاد وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وإدارة السيولة النقدية لدى المصارف الاسلامية.

آلية ومتطلبات إصدار الصكوك الإسلامية المستخدمة في السودان

تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية بواسطة بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد

الوطني الاتحادية، وقد تم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ في ١٦/٥/١٩٩٨، وأُنيط إليها القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف الإداري الكامل في الأنصبة والحصص المملوكة لحكومة السودان ومؤسساتها عن طريق إصدار صكوك استثمارية وفق الأدوات المالية الإسلامية المناسبة، ويجوز للشركة القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف في إصدار أي صكوك عن أصول مالية مملوكة لأي جهة أخرى بطلب من أصحابها والتنسيق مع الجهات المختصة بوزارة المالية وبنك السودان وسوق الخرطوم للأوراق المالية وأي أسواق إقليمية أو عالمية لتطوير الأدوات المالية الإسلامية وإصدارها.

أنواع الصكوك المستخدمة

• **شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم):-**
هي نوع من توريق الأصول، حيث يتم تجميع أصول مملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية في القطاع المصرفي خاصة في سلة (صندوق) وتوزع قيمة الصندوق إلى أنصبة متساوية (شهادات) لها قيمة اسمية، ومشتري هذه الشهادات يكون مشاركاً في الصندوق بقيمة شهادته، وهي قابلة للتداول في السوق الثانوية، كما أنها سهلة التسييل وتمثل آلية لإدارة السيولة للبنك المركزي وذلك علي النحو التالي:

- في حالة حاجة الاقتصاد للسيولة يقوم البنك المركزي بشراء الشهادات.
- وفي حالة زيادة السيولة يقوم ببيع الشهادات.

وتصدر هذه الشهادات استناداً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة للأصول المكونة للشهادات، ويستخدمها البنك المركزي لإدارة السيولة في الاقتصاد في إطار عمليات السوق المفتوحة، وهي شهادات قابلة للتداول فقط بين المصارف.

آلية عمل شهادات شمم:

- أ/ المستثمرون (المصارف)
- ب/ الشركة (مدير الصندوق)
- ج/ بنك السودان المركزي (المالك لمكون الشراكة والجهة المستفيدة من هذه الشهادات في إدارة السيولة).

• صكوك المشاركة الحكومية (شهامه)

- استندت هذه الشهادة على ملكية الدولة للأسهم في بعض الشركات والمؤسسات الراححة وتصدر هذه الشهادات أيضاً استناداً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وهي قابلة للتداول بين الجمهور والمصارف

والمؤسسات وتهدف إلى تمويل عجز الموازنة العامة لتحقيق وتخفيف الاستدانة بالعجز (الاستدانة من النظام المصري)، كما أنه يمكن تداولها في السوق الثانوية.

- وهي تقوم علي أساس صيغة المشاركة.

- تصدرها وزارة المالية إنابة عن الحكومة ويتم تسويقها عبر الوكيل المكلف من وزارة المالية والبنك المركزي وعادة ما يكون مصرفاً إسلامياً أو شركة مالية.

- تصدر صكوك المشاركة الحكومية بأجال مختلفة (٦ أشهر وعام)، وبفئات متعددة من حيث التسعير.

آلية عمل شهادات شهامه:

أ/ المستثمرون

ب/ الشركة

ج/ الوزارة وهي الجهة المالكة لمكون الشراكة

• شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب):-

تصدر هذه الشهادات استناداً إلى عقود الإجارة الإسلامية، واعتمدت هذه الشهادات على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة في العاصمة والولايات وهي قابلة للتداول بين المصارف فقط ولا يجوز تداولها إلا مع البنك المركزي بيعاً وشراءً (ليست للجمهور) وهي تستخدم لإدارة السيولة النقدية في الاقتصاد.

آلية عمل شهادات شهاب:

أ/ المستثمرون

ب/ الشركة (الوكيل المؤجر)

ج/ البنك وهو البائع للأصل والمستأجر له

• صكوك الاستثمار الحكومي (صرح):-

كذلك أصدرت الدولة بالتعاون مع البنك المركزي هذه الصكوك لتمويل بعض مشروعات التنمية متوسطة وطويلة الأجل نسبياً من ٥-٧ سنوات، وهي صندوق استثماري متوسط الأجل الغرض منه جذب موارد مالية من المستثمرين عن طريق المضاربة المقيدة، وتوظف أموال الصندوق في تمويل المشاريع التنموية لوزارة المالية وتمثل تمويلاً حقيقياً للدولة ما يقلل من آثار التضخم.

آلية عمل الصكوك:

- المستثمرون (أرباب المال)

- شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)

- وزارة المالية وهي الجهة المستفيدة من التمويل.

تقوم العلاقة بين المستثمرين وشركة السودان على أساس عقد المضاربة المقيدة، وبين الشركة والوزارة على أساس صيغ التمويل الإسلامية المختلفة (مرابحة، سلم... إلخ)، وتوزع الأرباح كل ٦ شهور.

• شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) :

والتي يتم إصدارها على صيغة الإجارة الإسلامية بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.

آلية عمل شهادات (شامة)

تقوم العلاقات التعاقدية بين الأطراف الآتية :

أ/ المستثمرون

ب/ الشركة

ج/ الوزارة وهي البائع للأصل والمستأجر له بإجارة تشغيلية

الرقابة على الصكوك الإسلامية

تلعب الهيئة العليا للرقابة الشرعية دوراً رئيساً وأساسياً في إصدار الصكوك الإسلامية في السودان بحيث لا يتم إصدار الصكوك والشهادات وطرحها إلا بعد اعتماد الهيئة لها وإجازتها بعد عدة مناقشات ومراجعات، ويبدأ دور الهيئة منذ التفكير في إصدار الورقة المالية مروراً بدراساتها وتصنيفها الشرعي وتكييفها تحت أحد العقود الإسلامية المعروفة (مثل المشاركة أو الإجارة.. الخ)، ولا يقتصر دور الهيئة العليا للرقابة الشرعية على هذا فحسب بل تراجع نشرة الإصدار الوافية والمفصلة لكي يتم الوقوف على حجم المخاطر ومؤشرات الجدوى الفنية والإدارية والجهات المحايدة لمراعاة حقوق حاملي الصكوك، وبذلك فإن الصكوك والإصدارات المالية الإسلامية لا تصدر إلا بعد الدراسة الوافية والإقرار من الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالمصرف والمؤسسات المالية الأخرى. كما أن صكوك

الدولة والبنك المركزي لا تصدر أيضاً إلا بعد استكمال شروط المراجعة والمراقبة من الهيئة العليا للرقابة الشرعية - أضف إلى ذلك أن الشركة التي تتولى إصدار الصكوك والأوراق المالية إنابة عن الدولة (شركة الخدمات المالية) لديها هيئة رقابة شرعية تراجع الصكوك والأوراق المالية قبل صدورها، وعلى هذا فإن عملية إصدار الصكوك والأوراق المالية الإسلامية تخضع لرقابة أولية ونهائية. كما أن الصك لا يصدر إلا بعد إعداد نشرة وافية للإصدار وبها إقرار من الهيئة الشرعية للجهة المصدرة.

وتحرص هيئات الرقابة الشرعية على توافق الإصدارات مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تحرص على أن تكون العقود واضحة وغير مبنية على غرر أو جهالة أو غش، وما لم تتوفر هذه الصفات في الصكوك فإنها تنتقل مباشرة إلى سندات ربوية غير إسلامية. ووفق هذا الدور المهم للهيئة العليا للرقابة الشرعية، فإن قانون إنشائها قد نصّ على أن يكون أعضاؤها من علماء الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى مستشارين اقتصاديين.

ولا شك أن تكوين الهيئة ومؤهلات أعضائها يؤثران كثيراً على أنواع الصكوك والأوراق المالية المصدرة بواسطتها، بمعنى أن هذه الصكوك تكتسب قوتها من قوة وكفاءة مؤهلات الهيئة المصدرة لها.

آليات الرقابة على الصكوك الإسلامية

ومن أجل تقوية دعائم التجربة المصرفية الإسلامية، عمل بنك السودان المركزي على إصدار اللوائح والمنشورات والموجّهات والمعايير الحاكمة والمنظمة للعمل المصرفي، وفي سبيل تحقيق الالتزام بتطبيق هذه المعايير واللوائح والموجّهات، عمل البنك كذلك على تطوير آليات وأساليب الرقابة المصرفية والشرعية للعمليات، وذلك في سعي منه لتحقيق وضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي. ويمارس بنك السودان أنواعاً عديدة من الرقابة منها المباشر مثل التفتيش الميداني بشقيه المصرفي، والشرعي، عبر المفتشين الميدانيين المختصين في مجالات العمل المصرفي. كما يضم فريق التفتيش الميداني مختصين في مجال التفتيش

الشرعي. إضافة إلى ذلك فقد ألزم البنك المصارف بتعيين أحد علماء الاقتصاد والشريعة ليكون مراقباً شرعياً للمصرف، وقد قام بنك السودان المركزي بتأهيل هؤلاء المفتشين في مجال العلوم المصرفية والشرعية. وهناك الرقابة غير المباشرة التي تتم عبر الرواجع الإلكترونية التي تصل للبنك المركزي من المصارف والمؤسسات.

دور الصكوك الإسلامية في التمويل ومخاطرها

- تساهم في انعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربوياً.

- تتيح للحكومات والشركات الحصول على تمويلات مشروعة تساعد في التوسع في نشاطاتها.

- تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين.

- بديل شرعي لشهادات الاستثمار والسندات.

- تغطية جزء من العجز في الموازنة الذي كان من المعتاد تغطيته بطباعة أوراق نقدية.

- نشر الوعي الادخاري بين الجمهور وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الوعي الاستثماري.

- المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال إيجاد أوراق مالية إسلامية.

- تنوع وزيادة موارد الدولة وذلك بالصرف على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية.

- توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة ومن موارد موجودة أصلاً في الدورة الاقتصادية، ما يقلل من الآثار التضخمية.

- استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي.

مخاطر الصكوك الإسلامية

- خصخصة الأصول المكونة للشهادات.

- تضخم شهادات المشاركة الحكومية (شهادة).

- عدم وجود جهات مختصة في تقييم الأصول.

- مخاطر تسويقية وارتفاع تكاليف الإصدار.

- مخاطر أسعار الصرف.

وفي رأينا أنه يمكن درء هذه المخاطر ببعض التحولات مثل:

- تفعيل دور الرقابة الشرعية، تنشيط السوق الثانوية، كفاءة المضارب أو الشريك.

- تنوع استثمارات الصكوك حسب القطاعات وجهات الإصدار.

- تكثيف الجهود من قبل بنك السودان المركزي وسوق الخرطوم للأوراق المالية وشركات الوكالة للمساعدة في تطوير هذه المنتجات.



التكافل وإعادة التكافل..

ماهيته، تطوراته ومتطلبات نجاحه



عبد الهادي محمد علي
شركة التأمين الإسلامية المحدودة



مع تطور الأعمال الاقتصادية وقيام مجموعة من المصارف الإسلامية في العالم في سبعينيات القرن الماضي ظهرت الحاجة للحماية التأمينية لممتلكات وعمليات هذه المصارف فبادر بنك فيصل الإسلامي السوداني بإنشاء أول شركة للتأمين التكافلي في العالم عام ١٩٧٩م وهي شركة التأمين الإسلامية (السودان)، تلاها قيام الشركة الإسلامية العربية للتأمين إياك بالملكة العربية السعودية، وبعد ذلك شركة البركة للتأمين الإسلامي ثم انزاحت التجربة إلى دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي فقامت شركات كثيرة وأيضاً نوافذ إسلامية في شركات تأمين تجارية. وفي عام ١٩٩٢م تحول كل سوق التأمين السوداني تأميناً مباشراً وإعادة تأمين إلى سوق تكافلي بموجب القانون.

ماهية التكافل:

عقد التأمين التكافلي عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بأن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو أي عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن على وجه التبرع لمقابلة التزامات المؤمن.

عقد التأمين التعاوني يتفق مع عقد التأمين التجاري في:

- أنه عقد غرر.
- إن المؤمن يلتزم فيه بأداء التعويض للمؤمن له مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن.

يختلف التأمين التعاوني عن التجاري في:

- أنه عقد تبرع، وليس عقد معاوضة.
- إن المؤمن يتصرف نيابة عن المؤمن لهم، وليس أصالة عن نفسه.
- إن التعويض كله يدفع من أموال المؤمن لهم المتبرع بها ولا يدفع من رأس مال الشركة شيء منه.

الغرر في عقد التأمين.

شرط الغرر المفسد للعقد:

- أن يكون في عقد من عقود المعاوضات المالية.
- أن يكون كثيراً.
- أن يكون في العقود عليه أصالة.
- ألا تدعو إلى العقد حاجة.

وظيفة رأس المال في التأمين التكافلي:

- لا وظيفة لرأس المال في شركات التأمين التكافلي إلا الاستجابة للمتطلبات القانونية.
- الأصل في شركة التأمين التكافلي أن يؤسسها المستأمنون لكن القوانين تفرض وجود مساهمين.
- رأس المال في التأمين التكافلي لا يغرم ولا يغنم.
- لا يغرم لأن:
- جميع مصروفات الشركة من اشتراكات المستأمنين.
- التعويضات تدفع من الاشتراكات.
- العجز لا يطالب به المساهمون ولا يؤخذ من رأس المال.
- لا يغنم لأن:

- رأس المال لا يغنم من فائض الاشتراكات شيئاً.

- الفائض كله حق للمستأمنين بعد تخصيص جزء منه للاحتياطي.

العلاقة بين الشركة والمساهمين:

يتكون منهم مجلس الإدارة مع ممثلين لحملة الوثائق.

تحتفظ الشركة لهم بحساب يتكون من:

١. رأس المال المدفوع والاحتياطيات الخاصة بحملة الأسهم.
٢. نسبة من أرباح استثمار رصيد حساب حملة الأسهم تصل إلى ٩٠% في بعض الشركات وهناك صيغة جديدة سيرد الحديث عنها لاحقاً في هذه الورقة.
٣. أي أرباح تنتج عن مشاركة حساب حملة الأسهم في استثمارات المخصصات الفنية وفقاً لما يطلبه القانون.
٤. تخصم المصروفات الإدارية والأخرى المتعلقة

بحملة الأسهم من رصيد حساب حملة الأسهم وكذلك ما يليها من مصروفات استثمار المخصصات الفنية.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

١. تتكون منهم هيئة المشتركين التي تختص بالآتي:
 - إجازة الحسابات الختامية.
 - اتخاذ قرار توزيع الفائض.
 - اختيار ممثليها في مجلس الإدارة.
٢. تحتفظ الشركة بحساب لحملة الوثائق يتكون من:
 - كل أقساط التأمين المقبولة من حملة وثائق التأمين.
 - كل المطالبات المدفوعة بموجب وثائق التأمين.
 - تخصم المصروفات الإدارية ومصروفات الإنتاج وتلك المتعلقة بعمليات إعادة التأمين بما في ذلك أقساط إعادة التأمين من رصيد حملة الوثائق.
 - يضاف للحساب نصيب حملة الوثائق في استثمار المخصصات الفنية ويخصم منهم نصيبهم في مصروفات الاستثمار لهذا الحساب.

تصفية شركات التأمين التكافلي:

- يصفى حساب المساهمين بإعطاء كل مساهم ما يستحق من رأس المال مع عائد الاستثمار.
- يصفى حساب المشتركين أولاً بالوفاء بالتزاماته، ثم يصرف ما تبقى على أعمال الخير وفق ما تقرره الجمعية العمومية.
- يصفى حساب التكافل أولاً بالوفاء بالتزاماته ثم يصرف الفائض على حملة شهادات التكافل.
- يصفى حساب المضاربات أولاً بالوفاء بالتزاماته ثم يعطى الباقي لأرباب المال.

أنظمة التحكم والضبط الموافقة للشريعة الإسلامية:

- هيئة الرقابة الشرعية:
- تتكون هيئة الرقابة الشرعية من عدد من رجال الفقه الإسلامي والقانون يتم اختيارهم بواسطة الجمعية العمومية وتحدد مكافاتهم ويحق لها الآتي:
 - المشاركة في وضع ومراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
 - حضور اجتماعات الجمعية العمومية وإبداء رأي فيها.
 - يحق لرئيس هيئة الرقابة الشرعية أو من يمثلها طلب حضور اجتماعات مجلس الإدارة لطرح أي موضوع يراه.
 - ١. مجلس الإدارة.
 - ٢. هيئة المشتركين "حملة الوثائق".
 - ٣. المراجع الخارجي.
- تلتزم بعض شركات التأمين التكافلي في إعداد

حساباتها الختامية ونظامها المحاسبي بالمعايير التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- يقوم حملة الوثائق بإدارة محفظة التأمين وتدار محفظة الاستثمار بواسطة حملة لأسهم.
- يوزع الفائض سنوياً بعد إجازته بواسطة حملة الوثائق في اجتماع هيئة المشتركين بعد خصم الاحتياطات اللازمة.

صيغ ممارسة التأمين التكافلي:

- صيغة بذل المال للتأسيس، واستنفاذ وظيفته من بعد، ويشارك في الأرباح دون الفائض إن لم يتم استرجاعه إلى حملة الأسهم.
- هذه هي الصيغة التي قامت عليها شركة التأمين الإسلامية "السودان" أول شركة تأمين تكافلي في العالم.
- رأس المال لهذه الشركة كان الهدف منه الاستجابة للمطالبات القانونية لإنشاء شركة مساهمة.
- دفعت من رأس المال مصاريف التأسيس على سبيل القرض وسدد القرض من اشتراكات حملة الوثائق.

(صيغة جديدة):

تعريف الصيغة الجديدة

- تتيح الصيغة الجديدة لشركات التأمين التعاوني استثمار أموال حملة الوثائق والاحتياطات المتوفرة عن طريق المضاربة، ووفقاً لذلك يكون أصحاب رأس المال مضاربين وتتاح لهم إمكانية استثمار أموال حملة الوثائق على أن ينالهم نصيب من عوائد هذه الاستثمارات أولاً في إن تكون شركات التأمين التعاوني جاذبة للمستثمرين وأن تحفز الصيغة الجديدة حملة الأسهم في زيادة رؤوس أموالهم وإنشاء شركات جديدة ويترتب على الصيغة الجديدة توزيع الأرباح على النحو التالي:
 - ٥٠% لحملة الوثائق باعتبارهم أرباب المال.
 - ٥٠% لحملة الأسهم باعتبارهم مضاربين.
- على أن تقوم بهذا العمل إدارة منفصلة للاستثمار تكون تابعة للمساهمين.



نص الفتوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية بشركة شيكان للتأمين بشأن صيغة المضاربة:

(لا مانع شرعاً من أن يتولى المساهمون بعض أموال شركة التأمين الإسلامية كمضارب وفي هذه الحالة لا بد أن ينشئ المساهمون إدارة منفصلة للاستثمار يعينون مستخدميهما ويوفرون لهم المعينات اللازمة من مكاتب وعربات وأجهزة وخلافها على أن تتولى شركة التأمين تحويل ما يتوافر من احتياطات ورأس مال وما يمكن أن يجنب من أقساط التأمين المدفوعة لهذه الإدارة. ولإدارة الاستثمار أن تتقاضى نسبة كبيرة نسبياً كمضارب يحددها مجلس إدارة الشركة، على أن يتحمل أصحاب رأس المال ضمان كل خسارة تقع بسبب تقصير أو تعد من قبل إدارة الاستثمار، على أن يكون مفهوماً أن المضاربة في هذه الحالة تكون مضاربة مطلقة).

الفوائد المرجوة من تطبيق صيغة المضاربة:

١. أن تصبح صناعة التأمين التكافلي أكثر جاذبية لرؤوس الأموال.
٢. تشجيع حملة الأسهم على زيادة رأسمال الشركات.
٣. زيادة حجم رأس المال يساهم في تقوية المراكز المالية للشركات ويزيد من ثقة المتعاملين مع هذه الشركات.
- ويؤمل أن تكون هذه الصيغة الجديدة حلاً للشركات لجذب المستثمرين والعمل على تقوية الشركات من حيث مراكزها المالية وطاقاتها الاستيعابية الأمر الذي سيمكنها مستقبلاً من زيادة احتفاظها بدرجة كبيرة والتقليل من الاعتماد على معيد التأمين التجاري وهذا من أهم الأهداف التي ينشدها نظام التأمين التعاوني.
- هذه الصيغة تعمل بها شركة شيكان للتأمين في السودان وأيضاً شركتنا التأمينات المتحدة وجوبا للتأمين بالسودان.

إعادة التكافل:

- يرى خبراء التأمين أن شركات التأمين التكافلي لا يمكن أن تستمر في أداء خدماتها إلا إذا أعادت التأمين في شركات إعادة التأمين. شروط إعادة التأمين لدى شركات الإعادة التجارية التي حددتها هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني عندما أنشأ أول شركة للتأمين التكافلي في العالم عام ١٩٧٩م:
 ١. تقليل النسبة التي تدفع من الأقساط لشركات إعادة التأمين التجارية إلى أدنى حد ممكن - القدر الذي يزيل الحاجة.
 ٢. عدم تقاضي عمولة من شركات إعادة التأمين التجارية.

٣. ألا تدفع شركة التأمين التكافلي فائدة على الاحتياطات التي تحتفظ بها.

٤. عدم تدخل شركة التأمين التكافلي في طريقة استثمار شركة إعادة التأمين لأقساط إعادة التأمين المدفوعة لها، وعدم المطالبة بنصيب في عائد استثماراتها، وعدم المسؤولية عن الخسارة التي تتعرض لها.

٥. أن يكون الاتفاق مع شركة إعادة التأمين لأقصر مدة ممكنة، وأن ترجع شركة التأمين التكافلي إلى هيئة الرقابة الشرعية كلما أرادت تجديد الاتفاقية مع شركات إعادة التأمين التجارية.

٦. العمل على إنشاء شركة إعادة تأمين تكافلي تغني عن التعامل مع شركات إعادة التأمين التجاري.

التكافل وتلبية حاجات قطاعات المجتمع:

١. قطاع الأعمال التجارية:

أ- التجارة الدولية:

- تأمين حصة الصادرات.
- تأمين النقل البحري والجوي والبري.
- ب- التجارة الداخلية:
- تأمين الحريق والأخطار الطبيعية.
- تأمين السرقة.
- تأمين خيانة الأمانة.
- تأمين تعطل الأعمال.

٢. القطاع الصناعي:

- التأمينات الهندسية.
- تأمين تعطل الأعمال.
- تأمينات المسؤوليات.

٣. القطاع المصرفي:

- تأمينات النقدية.
- تأمين خيانة الأمانة.
- تأمين حصة الصادر.
- تأمينات أخرى للمشروعات التي يمولها القطاع.
- تأمين حماية الرهن.

٤. القطاع الزراعي:

- تأمين المحاصيل الزراعية.
- تأمين الثروة الحيوانية.
- تأمين الدواجن.

٥. قطاع النفط:

- تأمينات النفط.
- التشغيل.
- الإنشاءات.
- المسؤوليات.
- النقل.

٦. قطاع النقل:

- تأمينات أجسام السفن والطائرات.
- تأمينات السيارات.
- تأمينات نقل البضائع جوي، بحري، بري.

٧. القطاعات المهنية:

- التأمين الطبي.
- تأمين إصابات العمل.
- تأمين التكافل "البديل الشرعي للتأمين على الحياة".
- تأمين المسؤولية ضد أخطاء المهنة.

متطلبات نجاح التكافل:

١. العمل على إنشاء شركات إعادة تكافل قوية إذ أن المشروع تواجه عقبات هي:
- نظام التأمين التكافلي غير مطبق في كثير من البلدان الإسلامية.
- اعتماد كثير من الدول الإسلامية على نظام اقتصادي غربي ربوي.
- عدم تطبيق الشريعة الإسلامية في كثير من الدول الإسلامية مما يجعل قوانينها تتعارض مع التأمين التكافلي.

٢. طريقة توظيف رأس المال في شركات التأمين التكافلي غير جاذبة لرؤوس الأموال.
٣. إيجاد صيغ ممارسة تمكن المساهمين من الحصول على أرباح مجزية.
٤. العمل على رفع الوعي التأميني.
٥. معالجة مشكلة شح الكوادر الفنية في التأمين في الدول الإسلامية:

٦. رعاية وتطوير مؤسسات التدريب.
٧. تشجيع كوادر التأمين على الحصول على المؤهلات المهنية الإقليمية والعالمية في التأمين.
٨. بناء منظمات لسوق التأمين التكافلي:
- هيئة رقابة شرعية عالمية.
- تفعيل اتحاد شركات التأمين الإسلامية.
٩. تطوير قوانين وتشريعات التأمين في الدول الإسلامية.
١٠. تقوية البنية التحتية لصناعة التأمين في الدول الإسلامية.

١١. العمل على الاستفادة من الآثار الإيجابية لاتفاقية التجارة العالمية وهي:

- خلق منافسة يمكن من خلالها تجويد الخدمة المقدمة للمواطنين.
- تقوية وتطوير الجهاز الرقابي للخدمة.
- نقل التكنولوجيا المستخدمة في هذه الخدمة لقطاع السوق المحلي.
- تحرير الخدمات يسمح بالانتشار للشركات المحلية لتقديم تجربة التأمين التكافلي لنموذج خارج الحدود القطرية ومن ثم إجراء التجربة لكل الشرائح الإسلامية عبر العالم.
- ٩. العمل على معالجة الآثار السالبة لاتفاقية التجارة العالمية على ممارسي التأمين التكافلي وهي:
- دخول شركات تأمين أجنبية أو فروع لها أو شركات خدمات مساعدة للتأمين دون شروط

رقابية لحماية التكافل سيؤثر سلباً على التجربة.

- محدودية سوق التأمين يجعل الشركات الوافدة تسحب (نشاط) الشركات الوطنية سوقها بالتالي قوتها المالية مما يؤثر على موقفها.

- لا يوجد ضمان لتقديم التكنولوجيا والتدريب المطلوب في دخول الشركات الأجنبية.
- سحب سوق العمالة من الوطنيين وتوفير عمالة أجنبية.

التأمين التكافلي واتفاقية التجارة العالمية:

التدابير التي ينبغي أن يتم التحوط بها لدخول ممارسي التأمين التكافلي مظلة اتفاقية التجارة العالمية:

أولاً: على المستوى القطري:

١. حماية الشركات من التعرض للانهيار.
٢. اختيار شركات إعادة التأمين الملائمة.
٣. توسيع وتطوير مظلة التغطيات التأمينية.
٤. تأهيل كوادر فنية فاعلة تستطيع أن تمارس عملية التأمين بدرجة عالية من الكفاءة.
٥. الاهتمام بخدمات ما بعد البيع وأتباع أحدث الوسائل التي تجعل منها خدمة قادرة على التنافس.

ثانياً: على المستوى الإقليمي:

١. إنشاء كتلتات إقليمية تمنح فيها مزايا لتبادل الخبرات والتغطيات بأسعار معقولة.
٢. إنشاء شبكة معلومات لهذه التجمعات.
٣. سهولة تداول حركة المال إقليمياً وتشابه محفظة الأخطار يجعل إدارتها فنيا سهلة وبالتالي خطر التراكم والكوارث يبقى قليلاً نسبياً.

ثالثاً: على المستوى العالمي:

١. عدم التراجع عن مبدأ التأمين التكافلي.
٢. التنسيق بين الدول التي تمارس التأمين التكافلي في عروضها للتقديم للانضمام للمنظمة.
٣. الاستفادة من الفرص الممنوحة للدول الأقل نمواً ومحاولة تجنب قطاع التأمين حتى يتم بناؤه وتأهيله عبر فترة زمنية يمكن خلالها طلب مساعدات في التكنولوجيا والتدريب والقوانين.
٤. وضع شروط مدروسة ومتفق عليها للنفاذ للأسواق التي تمارس التأمين التكافلي:
- تحد من دخول شركات غير ذات كفاءة مالية عالية.
- تسمح بدخول شركات توفر تغطيات نادرة وكبيرة لا يوفرها التأمين التكافلي.
٥. وضع شروط فيما يلي العمالة الوطنية بحيث يمكن من خلالها الاستفادة من تدريب الكوادر المحلية وإشراك رأس المال الوطني في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بلا شك فإن تمويل التنمية قضية مجتمعية ذات أهمية واعتبار، وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول. فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يضطلعون بها وواجبات يلتزمون بها، فإن الدول، بما تملك من سلطات، تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسق بين الأدوار والمستويات. وقد يثار تساؤل عما هي مسؤوليات المواطنين في قضية التنمية؟ نظرياً، على الفرد، في ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة، بالقدر الذي يزيد من الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى فائدة للاقتصاد القومي تتمثل بزيادة في المدخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار.

أما دور الدولة في التنمية، فهو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسنّ القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أو مستهلكين، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للإنطلاق، ما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية. خلاصة القول، إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية، ويجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل، بل أنها ضرورة ملحة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدّين الخارجي/ الدين الداخلي)، المنح والهبات الدولية.

ويشير الخبراء في هذا السياق إلى أن مفهوم التنمية يحتوي على ثلاث قيم (مكونات) رئيسية وهي:

١. توفر مقومات الحياة: وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعلّم / مأكّل / علاج / مسكن وكل ما يُخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف.

٢. احترام الإنسان لذاته: من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.

٣. الحرية: وفي هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم في الاختيار.

والواقع إنّ العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهّم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء؛ فالدول الغنية ترغب

التنمية الاقتصادية.. مطلبٌ ملحٌ للدول النامية للحدّ من تكريس التبعية



أبوسفيان علي محمد صالح - صحفي

لقضية تمويل التنمية الاقتصادية بُعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي، حيث تعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما في الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق المعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه.

في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة حتى يمكن تجنب الكساد والركود طويل الأمد، وما لم يكن معدل التنمية مرتفعاً فإن هذه الدول قد تعاني من زيادة



الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية)، ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة على الأمد الطويل، في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلباً ملحاً للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرف والحد من تكريس التبعية. وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات ومن ثم يجب على استراتيجيات التنمية السعي إلى تحقيق التوزيع العادل للدخل والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية.

ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية؛ حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار وأياً تكن درجة تأثير الاستثمار على التنمية فإنها تتحدد وفق مدى توافر السياسات الإنتاجية والعمالة المناسبة، كما أن التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة. وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك لتجنب ما يسمى

بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عند تجاوز الاستثمار للمدخرات وتؤدي إلى ضغوط تضخمية. وي طرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة التي تقف حجرة عثرة أمام زيادة المدخرات في الدول الفقيرة حيث عادة يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفضاً وهو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره لقلّة الاستثمار ومن ثم إلى عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة انتاجية. ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية والتي تعتبر شرطاً من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية، ويمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي:

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخل لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية، وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

- تطوير وتحرير قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.

- العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات ادخارية، بل يتعين أن تكون بالمجان كي تجتذب صغار المدخرين، بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال وهو الأمر الذي يُنعش من الاستثمارات ومن ثم التشغيل وبدء دورات اقتصادية جديدة.

- العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار وتوظيفها توظيفاً جيداً، وهو الأمر سيجعل الأفراد أكثر ميلاً للادخار (تعد صناديق الاستثمار مثلاً طيباً كأداة من أدوات الاستثمار الحديثة باعتبارها وعاءً مالياً لتجميع المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية بواسطة خبراء مختصين، فضلاً عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق أقل منها في حالة استثماره مباشرة).

عراقيل التنمية في الدول النامية:

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها كما يشير الخبراء في هذا السياق:

- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال

التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.

- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.

- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.

- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

- ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيراً على المديونية الخارجية للبلدان النامية هروب رؤوس الأموال المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.

ختاماً لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقيق برامج التنمية، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي، وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما: محلي (داخلي) والآخر خارجي. ولكل من المصدرين عوائق يجب على حكومات الدول النامية اتباع إجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية بهذه الدول.





بابكر محمد عبد الله
إدارة المخاطر

إدارة المخاطر المصرفية..

في ضوء التعقيدات والتحديات الاقتصادية المستمرة

تعريف الخطر :

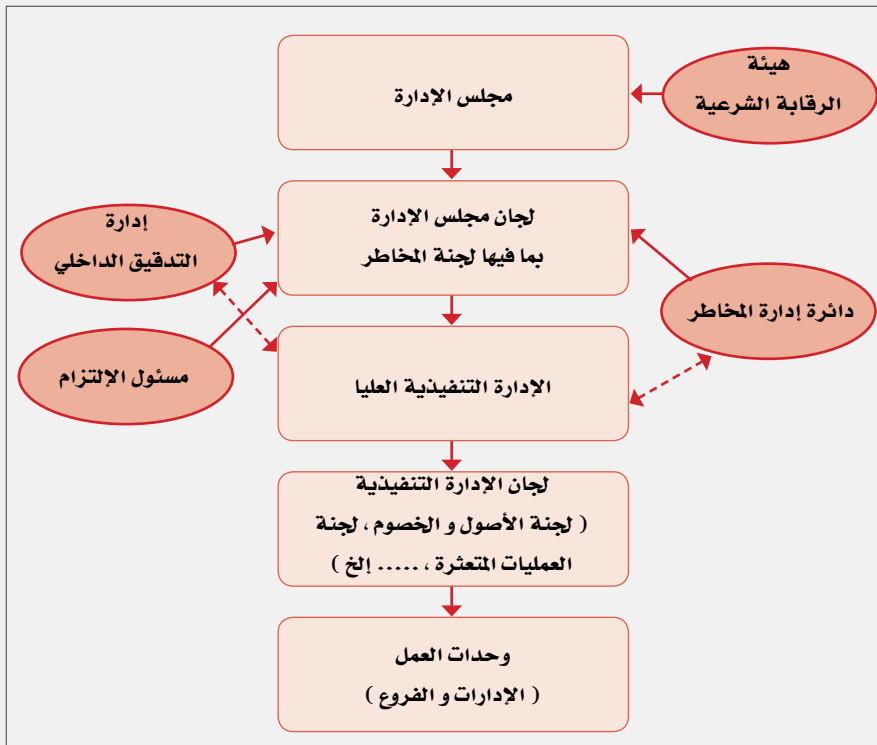
للخطر عدة تعاريف، والتي اختلف حولها الباحثون والمفكرون ومن بينها "الخطر هو حالة عدم التأكد من وقوع خسارة معينة" اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته، ذلك أنه قام على "عدم التأكد". وقد قام آخرون بتعريف الخطر على أنه "الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين". وقد أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية. ويذهب بعض الكتاب في علم التأمين بتعريف الخطر أنه: "حالة الخوف أو الشك أو عدم التأكد التي تنتاب الشخص عند اتخاذ قرار معين لعدم معرفته بنتائج هذا القرار"، ومن هنا فالخطر هو حالة معنوية غير مواتية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات لعدم التأكد من نتائجها والتي تتوقف على احتمال وحجم الخسارة المتوقعة.

أهمية إدارة المخاطر:

- يعتبر راس المال من العناصر الأساسية key factor لتحقيق السلامة المصرفية.
- تلعب إدارة المخاطر دوراً أساسياً ومكملاً لهيكل رأس

مقدمة :

مع تطور الصناعة المصرفية، أصبح العمل المصرفي محفوفاً بالمخاطر، بتنوع الأنشطة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا الخدمات المالية والتحرر من بعض القيود وبعض العوامل الأخرى، أصبحت الأعمال التي تقوم بها المصارف تتسم بالتعقيد وبدرجة لم يسبق لها مثيل، وهذا انعكاس لما يفرزه الاقتصاد الراهن من زيادة لمعدلات التغيير في الحياة الاقتصادية وارتفاع معدلات الترابط بين وحدات القطاع الواحد فضلاً عن التداخل بين القطاعات الاقتصادية، فإذا بالمصارف تواجه مصيراً تكتنفه التحديات المفاجئة أحياناً والتي تنشأ كلما تجددت إحتياجات الشركاء الاقتصاديين وتغيرت عاداتهم وكلما تعاظم التشابك بين مختلف القطاعات على الصعيدين المحلي والدولي، ويعرف عن القطاع المصرفي أنه أكثر من غيره اندماجاً واحتكاكاً وهذا يجعله كذلك أكثر عرضة من غيره إلى المخاطر.



الهيكل العام لإدارة المخاطر بالمصرف

مهامها ومتابعة نشاطها (لجنة التمويل، لجنة إدارة الأصول والخصوم، لجنة الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر ولجنة متابعة العمليات التمويلية المتعثرة..... إلخ).

• متابعة تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر المجازة من قبل مجلس الإدارة.

• وضع هيكل ملائم لإدارة المخاطر يؤكد على استقلالية الأنشطة الخاصة بإدارة المخاطر عن الأقسام والإدارات الأخرى بالمصرف والتي تنشئ المخاطر.

• تحديد المسؤوليات وتفصيل المهام والواجبات بصورة واضحة على جميع العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة بالمصرف وفصل الواجبات المهام المتعارضة من أجل إدارة سليمة للمخاطر.

• مساعدة مجلس الإدارة في تطوير السياسات والنظم والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بعملية إدارة المخاطر.

٣- مهام دائرة إدارة المخاطر:

١. وضع سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر وإجازتها من مجلس الإدارة.

٢. التعاون على المستوى الإستراتيجي والتشغيلي فيما يخص عملية إدارة المخاطر.

٣. بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المصرف ووسط كافة العاملين.

٤. التنسيق مع مختلف الوظائف التي تقدم النصيحة فيما يلي المخاطر داخل المصرف والبيئة المحيطة به وأعماله.

- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمصرف، وخلق بيئة وهيكل من أجل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة.

- يجب كحد أدنى أن تأخذ الإدارة التنفيذية العليا في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:

• طبيعة ومدى حجم المخاطر المقبولة التي يستطيع المصرف تحملها ضمن نشاطه الخاص.

• احتمالية تحقق تلك المخاطر.

• كيفية إدارة المخاطر غير المقبولة.

• قدرة المصرف على تخفيض احتمال تحقيق المخاطر وتأثيره على النشاط.

• تكاليف وعوائد المخاطر وأنشطة التحكم في المخاطر المطبقة.

• فاعلية عمليات إدارة المخاطر.

• الآثار الضمنية لقرارات الإدارة العليا على المخاطر.

• وضع سقف (Limits) للتمويل بمختلف مستوياته للحد من مخاطر التركيز بكافة أنواعه (العميل، القطاع، الصيغة، الجغرافي.... إلخ) بالإضافة إلى وضع سقف لأنشطة السوق.

• التوصية لمجلس الإدارة بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية المعاملات المصرفية.

• الإشراف على وضع نظام جيد للتقارير عن المخاطر والمعلومات الإدارية ومراجعة السياسات والإستراتيجيات بصورة دورية للتأكد من كفايتها وصلاحياتها.

• تشكيل اللجان المختصة التابعة لها وتحديد

المال في تحقيق السلامة المالية للمصارف.

• تمثل إدارة المخاطر خط الدفاع الأول لحماية حقوق المودعين والدائنين بينما يمثل رأس المال خط الدفاع الأخير.

• تساعد الإدارة السليمة للمخاطر على تحسين كفاءة العمليات المصرفية وجودتها وتحسين القدرة التنافسية للمصرف.

حاجة المصارف الإسلامية إلى إدارة المخاطر:

أصبحت المصارف الإسلامية تواجه العديد من المخاطر وذلك نتيجة:

١. للتطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية.

٢. التغيرات الكبيرة والمستمرة في البيئة التي تعمل فيها هذه المصارف والمتمثلة في:-

• الزيادة المستمرة في حجم نشاطها ومعاملاتها.

• تبني إستراتيجيات جديدة واعتماد التقنيات الحديثة لتقليل التكاليف.

• ظهور أسواق جديدة.

• ابتكار منتجات جديدة تعتمد على التكنولوجيا.

• الإصلاحات الرقابية لمواكبة المستجدات في النظم المالية.

• حاجة تلك المصارف للتعامل على المستوى الدولي.

الهيكل العام لإدارة المخاطر بالمصرف:

١- مهام مجلس الإدارة:

تقع مسؤولية الإشراف على المصرف بشكل أساسي على مجلس الإدارة، فتمثل مهامه في الآتي:

• رسم السياسات وإقرار النظم والتأكد من سلامة تنفيذها.

• المحافظة على حقوق المودعين وأمالك المصرف، بالتالي هو المسؤول الأول أمام السلطات الرقابية عن أداء المصرف ونتائجه، لاسيما متانة المركز المالي وشفافية المعلومات المصرح بها.

• المصادقة على إستراتيجية المصرف في تقديم خدماته المصرفية.

• الموافقة على سياسات الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر.

• تعيين هيئة الرقابة الشرعية.

• تقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق لجان مختصة تابعة له.

٢- مهام الإدارة التنفيذية العليا:

- نقل وتبليغ كافة التوجيهات والاستراتيجية الموضوعية من قبل مجلس الإدارة في شكل سياسات وإجراءات إلى جميع الموظفين والعاملين بالمصرف وبصورة واضحة.

٥. تطوير عمليات مواجهة الخطر والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط وإجراء الاختبارات عليها.

٦. إجراء اختبارات الضغط دورياً للتأكد من مقدرة المصرف في مقابلة الأزمات ورفع نتائجها للمدير العام ولجنة المخاطر.

٧. الإشراف على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وتجميع نتائجها وعمل سجل المخاطر بالمصرف Risk Profile وتحديد المخاطر الرئيسية KRIs ومتابعتها والتوصية بإجراء اللازم تجاهها للمدير العام ولجنة المخاطر.

٨. صياغة بيان المخاطر المقبولة بالمصرف بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وفق إستراتيجية المصرف وتعميمها لكافة المستويات ومتابعة الالتزام بها.

٩. تصميم وإعداد التقارير عن كافة أنواع المخاطر ورفعها للمدير العام ولجنة المخاطر بمجلس الإدارة.

٤- مهام وحدات العمل (إدارات وفروع) :-

- تتحمل وحدات العمل المسؤولية الأولى في إدارة المخاطر على أساس يومي.

- التعرف على الاخطار التي تندرج ضمن منطقة مسؤولياتهم وتأثيرها المحتمل على مناطق أخرى، وتأثير المناطق الأخرى على وحدة العمل والأداء الكلي للمصرف.

- إعداد مؤشرات الاداء التي تسمح لهم بمراقبة الانشطة الرئيسية والمالية، ومراقبة مدى التقدم تجاه إنجاز الأهداف والتعرف على التطورات التي تتطلب التدخل مثل «التنبؤات والموازنات».

- تصميم نظم التبليغ عن الانحرافات في الموازنات والتنبؤات بطريقة منتظمة للسماح باتخاذ القرارات المناسبة.

- التبليغ المنظم والسريع للإدارة العليا وإدارة المخاطر عن أي مخاطر جديدة أو فشل في إجراءات التحكم المطبقة.

٥- مهام إدارة التدقيق الداخلي:

• قد يختلف دور المدقق الداخلي من بنك لآخر، وعملياً قد يتضمن دور المدقق الداخلي كل أو بعض ما يلي:-

- تركيز عمل التدقيق الداخلي على الأخطار المهمة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.

- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.

- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار ونشر ثقافة التدقيق المبني على المخاطر.

• التعرف على المخاطر وتحديدها.

• تحليل المخاطر.

• وصف المخاطر.

• تقدير المخاطر.

• خصائص تقدير المخاطر.

• تقييم المخاطر.

• إعداد تقارير المخاطر.

• معالجة المخاطر.

• طرق التعامل مع المخاطر

• مراقبة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر.

يتم التعرف على المخاطر عن طريق الآتي:

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المصرف والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأي حدث يعرض تحقيق هدف من الأهداف إلى خطر سواء جزئياً أو كلياً يعتبر مخاطرة.

- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم تطبيق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرقاً بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليلاً للتفاعل بين قوى معينة. لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه مخاطرة.

- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.

- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المصارف هناك قوائم بالمخاطر المحتملة يتم التعرف عليها بالتقييم الذاتي للمخاطر وتجمع في سجل يتم تحديثه من وقت لآخر.

تعرض المصرف للخطر يتطلب معرفة جوهرية بالمصرف وإستراتيجيته والسوق التي يشارك

فيها والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يوجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المصرف الاستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المصرف والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

• يهدف وصف المخاطر إلى عرض الأخطاء التي تم تعريفها بأسلوب منهجي (استخدام جدول) ويمكن استخدام جدول منفصل لوصف المخاطر لتسهيل عملية وصف وفحص الأخطار أو استخدام أسلوب مصمم بطريقة جيدة للتأكد من إجراءات تعريف ووصف وفحص الأخطار.

• عند الأخذ في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر تضمنها الجدول، يصبح من الممكن إعطاء الأولوية للمخاطر الرئيسية والتي تحتاج التحليل بطريقة أكثر تفصيلاً.

• يمكن تصنيف المخاطر التي تم تعريفها والمصاحبة للأنشطة واتخاذ القرارات الاستراتيجية تجاهها.

• يتم تقدير المخاطر بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي من حيث احتمال التحقق والنتائج المحتملة.

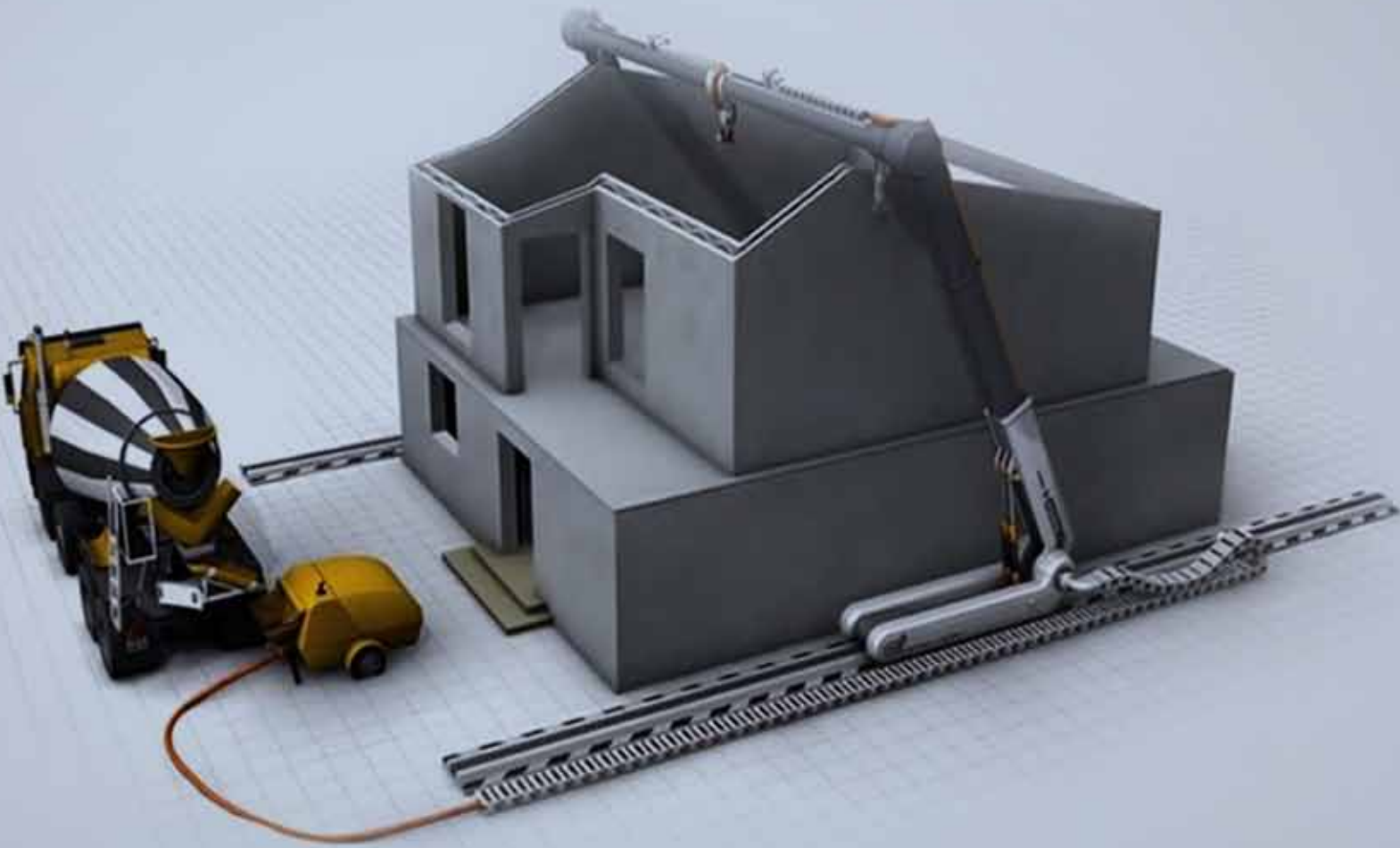
• أما النتائج أو التهديدات قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة وفقاً لشدة الأثر واحتمالية الحدوث.

• قد تكون الاحتمالات مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة إلا أنها تتطلب تعريفات مختلفة من حيث التهديدات وفرص النجاح.



شركة الفيصل العقارية

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني



نبنى لراحتك ..

إدارة المعرفة..

ودورها في تعزيز إبداع منظمات الأعمال



كمال الدين الصديق محمد - شركة الشامل للحلول المتقدمة

في

ظل

الملاحم الجديدة

للاقتصاد العالمي المبني على

المعرفة، كيف تساهم إدارة المعرفة في

تعزيز الإبداع للمنظمة الحديثة؟

وذلك من خلال التطرق للعناصر التالية:

□ المفاهيم الأساسية لأسلوب إدارة المعرفة.

□ المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإبداع.

□ إبراز التأثيرات والعلاقات بين إدارة المعرفة

والإبداع في المنظمات الحديثة.

□ إبراز الدور المتزايد لإدارة المعرفة في تمكين المنظمة

الحديثة من التطور والنمو والبقاء والاستمرار في

عالم الأعمال.

الجانب النظري

لقد مرّ التطور الاقتصادي للمجتمع بعدة مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في الاقتصاد الزراعي الذي كانت ركيزته الأساسية الأرض، ثم تلتها المرحلة الثانية والمتمثلة في الاقتصاد الصناعي والذي كان قوامه رأس المال المادي القائم على الآلة، واستمرت هذه المرحلة فترة طويلة امتدت من بداية الثورة الصناعية وحتى منتصف القرن الماضي تقريبا. ومع ثورة الحاسوب وتساعد أهمية المعلومات كوحدة فنية للثروة القائمة على تكنولوجيا المعلومات ظهرت المرحلة الثالثة والمتمثلة في اقتصاد المعلومات.

الكبير

من

المعلومات والمعارف

الواردة إلى المنظمة والتي

تسعى بدورها للحصول عليها، لا بد

من جهاز فعال يقوم بتنظيم وتسيير وإدارة هذا

المورد الأساسي للمنظمة من أجل تمكينها من تحقيق

الإبداع والسبق التنافسي للبقاء والاستمرار في

عصر البقاء فيه لمن يملك معارف أكثر ويستغلها

بشكل أفضل.

من هنا كانت الثورة الإدارية المعاصرة المصاحبة للنمط الاقتصادي الجديد اقتصاد المعرفة، والتي شاعت في السنوات الأخيرة تحت اسم إدارة المعرفة، والتي تتخذ من المعرفة العنصر الحقيقي المساعد للمنظمة على تحقيق الإبداع كميزة تنافسية تمكنها من التفوق على المنافسين والبقاء والاستمرار في السوق المحلية والعالمية.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

شهد

العالم في

العقود الأخيرة تطورات

وتغيرات هائلة في مختلف

المجالات، ومن أبرز هذه التغيرات التحوّل

نحو اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد الذي أصبحت فيه المعرفة موردا أساسيا في عمليات الإنتاج يفوق أهمية الموارد المادية الأخرى، حيث أضحت المعرفة عاملا أساسيا في توليد الثروة وتحقيق الرفاهية على المستوى العالمي.

ومع هذا التطور الذي حدث على مستوى الاقتصاد العالمي، والذي انعكس على مدخلات ومخرجات مختلف المنظمات، كان لا بد أن يصاحبه تطور مماثل على مستوى الإدارة والفكر الإداري، فمع هذا الزخم

ويتعاظم دور المعرفة كوحدة إنسانية للثروة القائمة على الأفراد وخبراتهم وقدراتهم على الابتكار وتوليد المعرفة الجديدة. فإن اكتشافاً آخر أخذ طريقه إلى مركز الاهتمام والحديث عنه على نطاق متصاعد هو اقتصاد المعرفة، والذي يمثل المرحلة الحالية للتطور الاقتصادي.

والواقع الذي يبدو جلياً في الوقت الحاضر وخاصة في الدول المتقدمة هو أن الثروة والقيمة والتطور في المجتمعات والاقتصادات المتقدمة أصبح يعتمد على رأس المال الفكري وجوهره الأساسي هو المعرفة، ما يعني أن مركز النقل في توليد القيمة والثروة انتقل من عمل الأشياء إلى العمل المعرفي، ومن استغلال الموارد الطبيعية إلى استغلال الأصول الفكرية، ومن قانون تناقص العوائد الذي ينطبق على السلع المادية إلى قانون تزايد العوائد بالنسبة للمعرفة والأفكار.

أولاً: مفهوم المعرفة:

إن المعرفة حقل قديم متجدد، وبرز الاهتمام بها منذ آلاف السنين، واليوم تنظر المنظمة الحديثة إلى المعرفة على أنها تعدّ أساساً فاعلاً لتحقيق الميزة التنافسية ولعمليات الإبداع والابتكار.

حيث تُعرّف المعرفة على أنها تشكل أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالإشارات Signals وتندرج إلى البيانات Data ثم إلى المعلومات Information ثم إلى المعرفة Knowledge ثم إلى الحكمة Wisdom (التي تعدّ أساساً فاعلاً للابتكار). ويتضح أن المعرفة الفاعلة والسليمة والكافية هي جوهر الحكمة والإبداع والابتكار.

كما تُعرف المعرفة أيضاً بأنها معالجة معلومات وتصورات ذهنية من الأفراد، وتم التركيز في هذا التعريف على العلاقة المتبادلة بين المعلومات والمعرفة والفعل، فالمعرفة هي معلومات مفهومة قادرة على دعم الفعل، فيما يكون الفعل والعمل تطبيقاً لها.

وقصد (Drucker) بالمعرفة القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء محدد وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول والمهارات الفكرية.

ولتحقيق صورة أكثر وضوحاً وعمقا لمفهوم المعرفة فإنه لا بدّ من التمييز بين المعرفة وبين مفهوم ومصطلح المعلومات، حيث أن مصطلح المعلومات يتضمن ويعبر عن حقائق وبيانات منظمة تشخص

موقفاً محدداً أو ظرفاً محدداً أو تشخص تهديداً ما أو فرصة محددة، والمعلومات هي المخرجات الأساسية للبيانات وفق المدخل النظامي، أما المعرفة ما هي إلا تجميع للمعلومات ذات المعنى ووضعها في نص للوصول إلى فهم يمكن الضرد من الاستنتاج.

وعند الحديث عن المعرفة فإن الحديث يتشعب ويتناول مجالات متعددة. وما يهم المنظمة الحديثة بصورة جوهرية وأساسية هو المعرفة بالعمل والمعرفة بالأعمال، وهذه المعرفة تعبر عن قدرة الأفراد والمنظمات على الفهم Understanding والتصرف Act بصورة فاعلة في بيئة العمل، وهذه المعرفة عادة ما يقوم بإدارتها المديرون والأفراد ذوو القدرات المميزة وصناع المعرفة وزملاء العمل، وهؤلاء يكونون مسؤولين عن تحقيق بقاء المنظمة في بيئة العمل التنافسية، ويعمل كل من هؤلاء على بناء أفضل معرفة ممكنة في كل جانب من مجالات المنظمة.

وتوجد عدة تصنيفات للمعرفة غير أنها كلها تصب في إطار نمطي واحد يصنف المعرفة إلى معرفة صريحة واضحة أو ظاهرة (Explicit Knowledge) ومعرفة ضمنية كامنة Tacit Knowledge وفيما يلي توضيح لهذين الصنفين:

١. المعرفة الصريحة Explicit Knowledge: يقصد بها المعرفة الرسمية، الرمزية، المعبر عنها كمياً والقابلة للنقل والتعلم والتي يمكن تقاسمها مع الآخرين، وتتمثل هذه المعرفة في المعرفة التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات وسجلات المنظمة والتي تتعلق بسياسات المنظمة وإجراءاتها وبرامجها وموازاناتها ومستنداتها، وأسس ومعايير التقويم والتشغيل والاتصال ومختلف العمليات الوظيفية وغيرها.

٢. المعرفة الضمنية Implicit Knowledge: هي التي تتعلق بما يكمن في نفس الضرد من معرفة فنية ومعرفة إدراكية ومعرفة سلوكية، والتي لا يسهل تقاسمها مع الآخرين أو نقلها إليهم بسهولة. ومن هنا يمكن القول أن هناك أفراداً مميزين يمتلكون معرفة ضمنية في عقولهم، وتستطيع المنظمة أن تزيد من فعاليتها وأن تحقق الأداء المميز وتعزز ميزتها التنافسية إذا استطاعت أن تضم أياً من هؤلاء الأفراد إلى طاقمها عندما تكون المعرفة الضمنية لهؤلاء الأفراد تتعلق بطبيعة أعمال المنظمة.

ثانياً: ماهية إدارة المعرفة Knowledge Management

١. مفهوم إدارة المعرفة: إن التأطير المفاهيمي لإدارة المعرفة لم يكتمل بعد، غير أن الباحثين والكتاب والمنظرين يجتهدون في تقديم هذا المصطلح الجديد إلى المهتمين.

حيث تُعرّف إدارة المعرفة على أنها تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليف Orchestration المعرفة والأصول المرتبطة برأس المال الفكري Intellectual Capital، والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، بحيث يجري تحقيق أكبر ما يمكن من التأثير الإيجابي في نتائج الميزة التنافسية، وتتضمن إدارة المعرفة تحقيق عملية الإداسة للمعرفة ولرأس المال الفكري، واستغلالها واستثمارها ونشرها، كما أن إدارة المعرفة يجب أن تؤدي إلى توفير التسهيلات اللازمة لتحقيق مضامين هذه الإدارة.

كما تُعرف أيضاً إدارة المعرفة على أنها تعتني بالعمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة، واختيارها، وتنظيمها، واستخدامها، ونشرها، وأخيراً تحويل المعلومات المهمة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة، كاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي.

ولأجل توضيح أكثر لمفهوم إدارة المعرفة لا بد من التفريق بينها وبين إدارة المعلومات، فالبعض يتصور إدارة المعرفة على أساس كونها مصطلحاً مرادفاً أو بديلاً لمصطلح إدارة المعلومات، فقد أدى عدم التمييز بين المصطلحين إلى تداخل مفهوم إدارة المعرفة بمفهوم إدارة المعلومات، ولكن رغم التشابه الكبير بين المصطلحين، إلا أنهما ليسا وجهين لعملة واحدة. فإدارة المعرفة تختلف عن إدارة المعلومات بقدر اختلاف المعلومات عن المعرفة، حيث أن إدارة المعلومات تتعلق بالتعامل مع البيانات والمعلومات، وتتعلق بالوثائق والتصميم باستخدام الكمبيوتر والجداول الالكترونية وتخزين ونقل البيانات والمعلومات وتوفير أمن البيانات والمعلومات Information Security وجميع الوظائف والعمليات التي تتعلق بالبيانات والمعلومات، في حين أن إدارة المعرفة أكثر تقدماً حيث تقوم بتحليل المعلومات والاهتمام بتحليل كافة الأصول المعرفية المتوفرة والمطلوبة وإدارة العمليات المتعلقة بهذه الأصول والمتمثلة بتطوير المعرفة والحفاظ عليها، استخدامها والمشاركة فيها، وتتضمن الأصول المعرفية التي تتعلق بالسوق والمنتجات والتقنيات والمنظمات التي تمتلك المعرفة والتي تحتاجها، وتستخدم إدارة المعرفة تقنية المعلومات والنظم الخبيرة للاستدلال المعرفي والذكاء الإنساني والاصطناعي لتوليد المعرفة.



٢. أهمية إدارة المعرفة: يمكن إجمال أهمية إدارة

المعرفة في النقاط الآتية:

- تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيض التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.

- تعد عملية نظامية متكاملة لتنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.

- تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المؤسسي المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.

- تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها وتقييمها.

- تعد إدارة المعرفة أداة المنظمات الفاعلة لاستثمار رأس مالها الفكري من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين الذين يحتاجون إليها عملية سهلة وممكنة.

- تعد أداة تحفيز للمنظمات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.

- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

٣. أهداف إدارة المعرفة: إن ممارسات إدارة المعرفة

تتضمن مجموعة من الفعاليات والجهود التي تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- توليد المعرفة اللازمة والكافية والقيام بعمليات التحويل المعرفية وتحقيق عمليات التعليم Learning وعمليات نشر المعرفة إلى كل الأطراف ذات العلاقة.

- حفظ المعرفة و تخزينها بالأماكن المخصصة لها.

- نشر المعرفة وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة حسب الحاجة إليها.

- تسهيل عملية تقاسم المعرفة.

- العمل على توفير تجديد وتطوير المعرفة بصورة مستمرة وترجمتها إلى سلوك عملي يخدم أهداف المؤسسة بتحقيق الكفاءة والفعالية من خلال تخطيط جهود المعرفة وتنظيمها بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمنظمة.

- السعي إلى إيجاد القيادة القادرة على بناء وتطبيق مدخل إدارة المعرفة.

- تحديد طبيعة ونوع رأس المال الفكري الذي يلزم للمنظمة، وتحديد كيفية تطويره وإدامته.

- التحكم والسيطرة على العمليات ذات العلاقة بإدارة المعرفة.

- السعي إلى إيجاد قيادة فاعلة قادرة على بناء وتطبيق مدخل إدارة المعرفة.

٤. أبعاد إدارة المعرفة: تتمثل أبعاد إدارة المعرفة في ثلاثة أبعاد أساسية للمعرفة وهي:

• **البعد التكنولوجي (Technological Dimension):** ومن أمثلة هذا البعد محركات البحث ومنتجات الكيان الجماعي البرمجي وقواعد بيانات إدارة رأس المال الفكري والتكنولوجيات المتميزة، والتي تعمل جميعها على معالجة مشكلات إدارة المعرفة بصورة تكنولوجية، ولذلك فإن المؤسسة تسعى إلى التميز من خلال امتلاك البعد التكنولوجي للمعرفة.

• **البعد التنظيمي واللوجستي للمعرفة (Organizational & Logistical Dimension):** هذا البعد يعبر عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم بها وإدارتها وتخزينها ونشرها وتعزيزها ومضاعفتها وإعادة استخدامها. ويتعلق هذا البعد بتجديد الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فاعلة من أجل كسب قيمة اقتصادية مجدية.

• **البعد الاجتماعي (Social Dimension):** هذا البعد يركز على تقاسم المعرفة بين الأفراد، وبناء جماعات من صناعات المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناعات المعرفة، والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد، وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة.

ويشير البعض إلى أن لإدارة المعرفة أربعة أبعاد أساسية يتعلق كل منها بالتركيز على محور محدد وهي:

• **البعد الأول التركيز على الأفراد:** يجري التركيز على تحقيق المشاركة بين الأفراد بالمعرفة المتاحة، وتوسيع وبناء قدرات معرفية واسعة ومتميزة.

• **البعد الثاني التركيز على إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات:** يجري هنا التركيز على المعرفة المتعلقة بإدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، ويجري التأكيد والتركيز على المعرفة المرتبطة بالتكنولوجيا واستخداماتها.

• **البعد الثالث التركيز على الأصول الفكرية ورأس المال الفكري:** ضمن هذا المحور يجري التركيز على استخدام المعرفة بما يؤدي إلى دعم وتعزيز القيمة الاقتصادية للمؤسسة، وضمان توفير رأس المال الفكري الذي يحقق ميزة تنافسية دائمة تكفل نجاحا طويل الأمد.

• **البعد الرابع التركيز على فعالية المنظمة:** يجري هنا التركيز على استخدام المعرفة بما يقود إلى تطوير وتحسين الفعالية التشغيلية والفعالية التنظيمية.

أما العوامل المؤثرة في تطور إدارة المعرفة فتؤكد الدراسات والبحوث على أن هناك مجموعة من العوامل التي تقف وراء تطور إدارة المعرفة، وتنقسم هذه العوامل إلى:

١. **العوامل الخارجية:** إن أية منظمة تمارس أعمالها وأنشطتها في إطار البيئة الخارجية المحيطة، وهي لا تملك السيطرة على عناصر هذه البيئة، ويرتبط نجاحها بقدرتها على التكيف مع هذه البيئة، والاستجابة لها ولتطلباتها. وأهم العوامل الخارجية التي تترك أثرا ملموسا في إدارة المعرفة:

- **عولمة الأعمال والمنافسة الدولية والعالمية:** وهذا الواقع الجديد حقق منافسة شديدة بين المنظمات بحيث لا يستطيع البقاء إلا المنظمات الأكثر فعالية، وهنا تبرز أهمية إدارة المعرفة.

- **زيادة التطور والتعقيد في حاجات ورغبات المستهلك:** مع التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم تزداد حاجات ورغبات المستهلك وتزداد تعقيدا، وهذا يعزز من أهمية إدارة المعرفة لمواجهة هذه الحالة.

- **زيادة حدة المنافسة:** هناك سباق تنافسي شديد بين المنظمات في طرح المنتجات (سلع وخدمات)

وتطويرها واستخدام أحدث التكنولوجيات، وهذا يحتاج إلى بناء عمليات تعلم مستمرة وسريعة لبناء خبرة تنافسية قادرة على مواجهة.

- زيادة مستوى التطور والتعقيد في عمليات التوريد؛ يسعى الموردون إلى مجاراة عمليات التطور في حاجات ورغبات المستهلك، والمنافسة المتزايدة بين المنظمات، وإلى مجاراة عوامة الأعمال، ولذلك فإنها تطور قدراتها وإمكاناتها باستمرار، وتساهم في عمليات الابتكار والإبداع لتقديم أفضل المنتجات، وهنا يأتي دور المنظمة في إشراك الموردين في عمليات تطوير أعمالها ومنتجاتها وتحقيق المشاركة في المعرفة.

٢. العوامل الداخلية: هناك عوامل متعددة داخل المنظمة تساهم في تطوير إدارة المعرفة، ومن هذه العوامل:

- حدوث اختناقات في فاعلية المنظمة: إن فاعلية المنظمة تتحدد بعوامل كثيرة منها تدفق العمل وتدفق وحجم المعلومات. وتتمكن المنظمة من التغلب على الاختناقات في فاعليتها عن طريق استخدام التكنولوجيات المتقدمة والنظم اللوجستية المتطورة وطاقم عمل أفضل وتنظيم المهام وتدفق العمل وغيرها، وهذا يتطلب تبنيها واضحاً وفعالاً لإدارة المعرفة.

- تزايد القدرات التكنولوجية: ساهمت القدرات التكنولوجية المتطورة في توليد مداخل جديدة متعددة في إدارة المعرفة، وقد لعبت تكنولوجيا المعلومات IT وإدارة المعلومات IM دوراً أساسياً.

- فهم الوظائف المعرفية: يلعب الأفراد ذوو المعرفة دوراً مهماً في تحقيق فاعلية المنظمة.

ثالثاً: أثر إدارة المعرفة على تحقيق الإبداع في المنظمة

إذا كانت المعرفة هي الأصل الأكثر قيمة في المنظمات القائمة على المعرفة، فإن المهمة الأساسية لهذه المنظمات تتمثل في كيفية المحافظة على هذا الأصل أولاً، وكيفية استخدامه لتوليد معرفة جديدة من أجل خلق القيمة وتحقيق الميزة التنافسية ثانياً، والواقع أن هاتين المهمتين الكبيرتين هما جوهر إدارة المعرفة اللتين من خلالهما تساهم إدارة المعرفة في تحقيق أهداف المنظمة.

وباعتبار أن الإبداع هو عملية تحويل المعرفة الجديدة إلى منتجات جديدة، وبما يجعله مصدراً لخلق القيمة وتحقيق الميزة التنافسية، يمكن القول بأن إدارة المعرفة هي المصدر الرئيسي لخلق وتحقيق الإبداع في المنظمة.

وتساهم إدارة المعرفة في تحقيق الإبداع للمنظمة من خلال تأثيرها على الأبعاد المختلفة للموارد كالأفراد والعمليات والمنتجات (المخرجات)، وفيما يلي تأثير إدارة المعرفة على كل بعد من هذه الأبعاد:

١. أثر إدارة المعرفة على أداء وتعلم العاملين:

تؤثر إدارة المعرفة على العاملين في المنظمة بطرق مختلفة، الأولى تمكن إدارة المعرفة من توصيل عملية التعلم (Learning) لديهم وذلك من خلال بعضهم البعض وكذلك من خلال المصادر الخارجية للمعرفة. وبالتالي فإن هذا التعلم يُفسي تأثيره على عملية نمو المنظمة باضطراد ويمدها بقدرة كبيرة على التغير استجابة لمتطلبات السوق والتطور التكنولوجي، والطريقة الثانية التي تمارس بها إدارة المعرفة تأثيرها على العاملين في المنظمة هو جعلهم أكثر مرونة إضافة إلى تدعيمها لرضا العمل لديهم، وهذا يعني مساعدة العاملين على بناء قدراتهم في التعلم وفي حل ومعالجة مختلف المشاكل التي تواجه نشاطات المنظمة، ذلك لأن إدارة المعرفة تساعد العاملين في المنظمة على التعلم والانطلاق نحو المعرفة المتجددة في مجال حقولهم وتخصصاتهم المختلفة ويتم هذا بطرق مختلفة بما في ذلك تجسيد المعرفة (Externalization) ودمج المعرفة (Internalization) وجعلهم متفاعلين اجتماعياً Socialization ومتشاركين في التطبيقات.

وفي الوقت الذي تساعد فيه إدارة المعرفة على تشجيع العاملين في المنظمة على التعلم المستمر الواحد من الآخر، فإن كافة العاملين سوف يستخدمون المعلومات والمعرفة التي حصلوا عليها في حل المشكلات التي تواجهها المنظمة خلال عملها اليومي ومواجهة التغيرات الكبيرة التي قد تحدث مستقبلاً، حيث إن مهاراتهم وقدراتهم المعرفية تجعلهم أكثر مرونة واستجابة للتغيرات المفاجئة

وأكثر ميولاً لها، وهنا تكون إدارة المعرفة قد حققت المواءمة الكبيرة للعاملين داخل المنظمة، كما أن هنالك فوائد عديدة لإدارة المعرفة التي تؤثر مباشرة على الأفراد العاملين ومن أهمها:

- أنه يصبح بمقدور العاملين التعلم أفضل مقارنة بالمنظمات الأخرى التي تعاني من نقص في المعرفة.

- تهينة الظروف الأفضل والمناخ المناسب للتعامل مع المتغيرات المفاجئة.

هذه الفوائد في الحقيقة تمكن العاملين من الشعور بالرضا الوظيفي وزيادة الفوائد للمنظمة، وذلك بسبب تدعيم المعرفة لديهم وزيادة مهارتهم وخبراتهم المعرفية، إضافة إلى ذلك أن إدارة المعرفة تساعد أيضاً العاملين في التصدي للمشاكل التي تواجههم حيث أن قسماً من هذه المشاكل كانت قد واجهتهم سابقاً وتم معالجتها بصورة فعالة، وأن هذه الطريقة التي تعتمد على الحلول التي يتم الحصول عليها بأسلوب المحاولة والاختبار تجعل العاملين قادرين بفاعلية أكثر من أداء أعمالهم مما يجعلهم متحفزين ومدفوعين دوماً لأداء أفضل لأن نجاح العاملين في أداء أعمالهم يعتبر من أهم عوامل الدافعية ومواجهة المشاكل، وفي الحقيقة ذلك يرجع بسبب زيادة العاملين لمعارفهم وتعزيز وتطوير خبراتهم المعرفية، كما أن مساهمة إدارة المعرفة في وضع العاملين في برامج التدريب والتطوير من شأنه أن يُفسي إلى تحسين القيمة السوقية لهم Market Value وتعظيم أداؤهم إضافة إلى المساهمة المباشرة في رفع دافعية العاملين وبالتالي زيادة الرضا لديهم في العمل.

٢. أثر إدارة المعرفة على العمليات:

تمارس إدارة المعرفة تأثيراً واضحاً وفعالاً على تطوير وتحسين العمليات والفاعليات المختلفة داخل المنظمة خاصة أنشطتها الرئيسية مثل الإنتاج التسويق، الأفراد، المالية إضافة إلى الأنشطة الثانوية (المساعدة) مثل العلاقات العامة، الصيانة والخدمات، البحث والتطوير... الخ، لذلك تؤكد بعض البحوث والدراسات أن تطبيق إدارة المعرفة في منظمات الأعمال أصبح الآن واحداً من أهم استراتيجيات الإدارة، إذ أن رأس مال المنظمة

أصبح اليوم المعرفة Knowledge التي تلتقطها من بيئتها الخارجية والتي تقوم بعملية تحويلها من معرفة ضمنية يمتلكها الأفراد وتخزنها نظمها إلى معرفة واضحة موثقة قابلة للتشارك والتداول، حيث أنه بعد الاستخدام تمارس هذه المعرفة تأثيرها الواضح على فاعلية Effectiveness وكفاءة Efficiency المنظمة ودرجة الإبداع والابتكار في العمليات الإنتاجية (Degree of Innovation)، أي أنه من خلال تطبيقات الإدارة المعرفية يمكن أن تنجز المنظمة عملياتها الإنتاجية بشكل ملائم ومناسب ووفق قراراتها المخططة مسبقاً، كما يمكنها التطبيق المعرفي من إنجاز هذه العمليات بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، وبالتأكيد إن إنجاز هذه العمليات يمكن أن يتم بصورة مبدعة وحديثة بما يؤدي إلى تحسين الكفاءة والفعالية. إن هذه النتائج تتحقق في المنظمة لأن إدارة المعرفة الفاعلة تساعد العاملين في المنظمة على اختيار المعلومات ذات القيمة العالية والضرورية في مراقبة الأحداث الخارجية، وهذا ينتج عن استخدام القاعدة المعرفية من قبل القادة الإداريين في المنظمة وبالتالي يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى تحديث الخطط وجعل هذه الخطط أكثر استقراراً وبالمقابل فإن إدارة المعرفة الضعيفة تؤدي إلى حدوث الأخطاء في عمل المنظمة وإفشال خططها الإنتاجية. ونستطيع أن نوجز أثر إدارة المعرفة على كفاءة العمليات من خلال الآتي:

- تحفيز العاملين على المشاركة في المعرفة والانفتاح أكثر في الاستفادة من هذه المشاركة في مواجهة

تحديات السوق.

- تجنب الدخلاء الذين يسعون للحصول على المعرفة من دون مساعدة الآخرين وتطويرهم.
- تقليل التكلفة ذات العلاقة بالمنتجات والوصول إلى الأنماط المختلفة من المعرفة القيمة.

٣. أثر إدارة المعرفة على المنتج (output) :

تؤثر إدارة المعرفة على المنتجات والمخرجات النهائية المختلفة التي تقدمها المنظمة وخاصة في سوق المنافسة الحادة، ويمكن مشاهدة هذه الآثار في محورين هما: المنتجات ذات القيمة المضافة (Value- Added Products) والمنتجات المستندة على المعرفة (Knowledge-Based Products) هذا مع العلم أن الآثار على هذه الأبعاد تأتي أيضاً من خلال المعرفة أو مباشرة من إدارة المعرفة. حيث تساعد عمليات إدارة المعرفة منظمات الأعمال على تقديم المنتجات الجديدة وكذلك تحسين المنتجات القائمة في تحقيق قيمة مضافة عالية مقارنة مع المنتجات السابقة، والمثال على ذلك تطبيقات شركة فورد لإنتاج السيارات؛ حيث تطلب الإدارة العليا لهذه الشركة العملاقة سنوياً من المديرين العاملين فيها إجراء التحسينات والتطويرات على المنتج النهائي بنسبة تتراوح ما بين (٥-٧٪)، وتتمثل هذه التحسينات بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الفنية التي تطبق على المنتج أو مواصفاته الفنية والنوعية أو معدلات استهلاك الطاقة وغيرها من المؤشرات، وفي ضوء هذه التوجيهات يلجأ المدبرون إلى البحث عن أفضل

التطبيقات، وذلك باستخدام قاعدة البيانات والموارد المعرفية المطلوبة (وفي بعض الأحيان اللجوء إلى عمليات ابتكار داخل المنظمة) بغية تحقيق هذه المؤشرات.

وتؤثر إدارة المعرفة من جانب آخر على المنتجات المستندة على المعرفة من خلال قواعد المعرفة التي تمتلكها الشركات الاستشارية والمختصة في تطوير صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والوسائل التقنية الأخرى.

نستخلص مما تقدم أن إدارة المعرفة وتطبيقاتها المختلفة تنعكس على أداء المنظمة بأثر إيجابية مختلفة يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- تحسين عملية اتخاذ القرار.
- تحسين مستوى الاستجابة للزبائن.
- تحسين مستوى كفاءة الأفراد والعمليات.
- تحسين الإبداع.
- تحسين المنتج.

ومن ذلك يمكننا القول إن منظمات الأعمال يجب عليها ألا تتخلف عن مواكبة ركب إدارة المعرفة والمبادرة السريعة للاستثمار في هذا المجال لأن ذلك سيحقق لها منافع واسعة جداً، كما أن المنظمات التي تهمل هذا الجانب سوف تتحمل خسائر في العائدات والزبائن والأسواق.



الأوراق المالية (البورصات)

تعريفها ، أنواعها وأسواقها



محمد الخاتم سعد الطيب - إدارة الإستثمار

تعرف سوق الأوراق المالية (البورصة) بأنها السوق التي تباع وتشتري فيها الحقوق على الثروة سواء كانت حقوق ملكية (الأسهم) أو حقوق دَين (الصكوك والسندات) ولكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تعرض ولا تملك في معظم الأحوال البضائع والسلع المتداولة بها، وهي المكان الوحيد الذي تتم فيه عمليات تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً وفق الأسعار التي تحددها آلية العرض والطلب، كما تتم فيه عمليات تمويل شركات المساهمة العامة عبر إنشاء الشركات الحديثة أو رفع رؤوس أموال الشركات القائمة، كما أن لها أيضاً دوراً حيوياً في عملية إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار.

يعود أصل كلمة بورصة إلى اسم عائلة فان در بورسن (Van der Bursen) الهولندية التي كانت تعمل في مجال البنوك، واتفق على أن يكون الفندق الذي تملكه هذه العائلة بمدينة "بروج" مكاناً لالتقاء التجار المحليين في فترة القرن الخامس عشر، فأصبح بمرور الزمن رمزاً لسوق رؤوس الأموال وبورصة للسلع.

أنواع أسواق الأوراق المالية :

السوق الأولية :

ويقصد بها السوق التي تجري فيها عمليات إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب العام في إطار القوانين واللوائح المعمول بها.

السوق الثانوية :

ويقصد بها السوق التي تجري فيها عمليات تداول الأوراق المالية من حيث البيع والشراء ويتم فيها أيضاً تحويل ملكية الأوراق المالية. وتُقسم السوق الثانوية إلى :

• السوق النظامية

• السوق الموازية

وتشمل السوق الثانوية أيضاً التحويلات التي تتم خارج قاعة التداول وتضم :

• التحويلات الإرضية

• التحويلات العائلية

• التحويلات من خارج البلاد

خصائص أسواق الأوراق المالية :

- مستمرة ومنظمة.
- الأسعار تحدّد وفق آلية العرض والطلب.
- تحقق درجة عالية من العدالة : بمعنى أن السوق تتيح فرصة متساوية لكل من يرغب في إبرام الصفقات.
- توفر بيانات ومعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة.
- توفر قدراً كبيراً من الشفافية في المعاملات التي تتم.
- تسهيل جمع السيولة النقدية لنمو الشركات.
- تحفيز المدخرات نحو الاستثمار.
- هنالك سلع في هذه الأسواق وهي متجانسة.
- تنافدي المخاطر و الانتظار: حيث يستطيع

- المستثمر أن يتخلص من الأوراق المالية التي لا يقدر على تحمل مخاطرها أو لا يستطيع أن يتحمل الانتظار فيها لحين تاريخ استحقاقها ويقوم بتحويلها إلى طرف آخر أو بيعها.
- كفاءة التشغيل : بمعنى تضاعف تكلفة المعاملات إلى أقصى حد، مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تحقّقه تلك المعاملات.
- الأمان : ويقصد به ضرورة توافر وسائل للحماية ضد المخاطر التي تنجم عن العلاقات بين الأطراف المتعاملة في السوق.
- المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية، وهو الشئ الذي يصاحبه نمو وازدهار في الاقتصاد، وللعدالة ومن وجهة نظر أخرى يعتبر غياباً للسيولة في الاقتصاد الحقيقي.
- المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك الأسواق، فبالرغم من

أهمية الأسهم التي تصدرها شركات المساهمة العامة، ازداد لجوء الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب، لسداد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق الصكوك والسندات التي تصدرها الخزنة العامة ذات الأجل المختلفة حتى صارت مجالاً لتوظيف الأموال.

• المساعدة في تحويل الأموال من الفئات التي لديها فائض (المُرضين) إلى الفئات التي لديها عجز (المُقرضين)، فالمقرضون يقومون بتخفيض نفقاتهم الاستهلاكية الحالية مقابل الحصول على دخول أعلى في المستقبل عند حلول آجال استحقاق تلك القروض، وعندما يقوم المقرضون باستخدام تلك الأموال المقترضة في شراء وتأجير عناصر الإنتاج، فإنهم سوف ينتجون دخلاً أعلى، وبالتالي زيادة مستوى المعيشة ليس فقط للمقرضين بل لكل فئات المجتمع.

• المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي؛ حيث أن الأوراق المالية المتداولة في البورصة تعد مظهراً من مظاهر الائتمان الداخلي، فإذا ما ازدادت مظاهر هذا الائتمان ليشمل الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية، أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية الخارجية.

يتضح من ذلك أن هنالك سلعاً يتم تداولها في هذه الأسواق ومنها:

شهادات المشاركة الحكومية (شهادة):

وهي عبارة عن صكوك حكومية تمثل نسبة من صافي الأصول التي تمتلكها الدولة في وحدات استثمارية لتتم المشاركة فيها على أساس شرعي محدد وتصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني إجابة عن حكومة السودان عن طريق شركة السودان للخدمات المالية التابعة لبنك السودان ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):

يقصد بها الصكوك التي تصدرها الحكومة والمجالس

والهيئات والمؤسسات العامة وشركات المساهمة العامة وفق صيغ التمويل الإسلامية، وهي عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محددة تتيح لحاملها المشاركة في أصول حكومية عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والاستصناع، تلتزم وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الصكوك المصدرة في تواريخ استحقاقها.

الأسهم:

هي حصة متساوية القيمة من رأس مال شركة مساهمة عامة قابلة للتداول تمثل حق المساهم في رأس مال هذه الشركة تخول له ممارسة حقه في الحصول على نصيبه من الأرباح المحققة وحضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها والحصول على نصيبه من قيمة أصول الشركة في حالة تصفيتها.

يمكن تصنيف الأسهم وفق الآتي:

- نوع الحصة المدفوعة.
- شكل السهم.
- ما يتمتع به مالكة من حق.

أولاً: وفق نوع الحصة المدفوعة:

السهم النقدي: يكتب به المساهم ويدفع قيمته نقداً
السهم العيني: يكتب به المساهم ويدفع قيمته عيناً
في حصة التأسيس - يعطى "مثلاً" لمن أدى عملاً للشركة.

ثانياً: وفق شكل السهم:

السهم الاسمي: يحمل اسم صاحبه وتدوّن فيه الشركة البيانات الخاصة بالمساهم، والنسبة المدفوعة من قيمة السهم.
السهم لحامله: لا يذكر فيه اسم صاحب السهم ويتم تداوله بالتسليم من يد إلى يد.

السهم الإذني أو السهم للأمر: ويذكر فيه اسم صاحب الحق مسبقاً بعبارة لإذن أو لأمر، ويستطيع

مالكه نقل ملكيته عن طريق التظهير دون أن يرجع للشركة.

ثالثاً: وفق ما يتمتع به مالكة من حق:

السهم الممتاز: يختص دون غيره من الأسهم ببعض المزايا منها حق الأولوية في الأرباح والأولوية عند التصفية ومنح مالكة أصواتاً زائدة عما تمنحه الأسهم العادية.

السهم العادي: ويتمتع مالك هذا السهم بالحقوق العادية وليس له أي امتياز عن غيره من الأسهم.

يعطي السهم لمالكة الامتيازات التالية:

- الحصول على نسبة من أرباح الشركة.
- الحصول على نصيبه من أصول الشركة عند تصفيتها.
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية وإبداء الرأي والتصويت والانتخاب.
- الأولوية في الاكتتاب في حالة زيادة رأس المال.
- القابلية للتداول والتسييل متى ما رأى مالكة ذلك.

خصائص الأسهم:

- متساوية القيمة ويتربط عليها حقوق متساوية باستثناء الأسهم الممتازة
- غير قابلة للتجزئة
- قابلة للتداول والتسييل

السندات:

هي عبارة عن صكوك قابلة للتداول تصدرها الشركات والمؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية عن طريق الدعوة إلى الاكتتاب العام وتعلق بقرض طويل الأجل وتعطي لمالكها حق استيفاء فوائد (أرباح) وحق استرداد قيمتها عند حلول الأجل.

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من السندات:

السندات الحكومية: وهي سندات تصدرها الدولة.

السندات شبه الحكومية : وهي التي تصدرها الهيئات التابعة للحكومة والمتمتع بالاستقلال الإداري.

سندات الشركات المساهمة العامة : تصدرها الشركات المساهمة العامة وتتعلق بقرض طويل الأجل.

يمكن تصنيف السندات كالآتي :

- السند المستحق الوفاء بعلاوة إصدار
- السند ذو النصيب
- السند العادى (ذو الاستحقاق الثابت بسعر الإصدار)
- السند المضمون
- السند القابل للتحويل إلى سهم

خصائص السندات :

- يمثل السند ديناً على الشركة
- يستوفي السند فائدة إذا ربحته الشركة أم خسرت
- يتقدم حملة السندات على حملة الأسهم عند تصفية الشركة
- لا يشترك حملة السندات فى الجمعية العمومية
- السند ورقة مالية قابلة للتداول

مزايا السندات :

- يحصل على فوائد ثابتة فى المواعيد المتفق عليها
- الحق فى استرداد قيمة السند عند حلول أجله
- الحق فى التنازل عنه
- الحق فى إقامة دعوى إفلاس ضد الشركة إذا تأخرت عن دفع قيمة السند

شركات الوكالة العاملة بسوق الأوراق المالية

وهي الشركات المرخص لها بالعمل فى سوق الأوراق المالية وفق قانون الشركات المعمول به من قبل الدولة، وهي التي تنفذ عمليات البيع والشراء لصالح عملائهم المستثمرين وفق تعليماتهم حيث يتم تفويض الوكيل من قبل المستثمر بالشراء أو البيع بعد أن يحدد له المستثمر عدد الأسهم المراد شراءها

أو بيعها والأسعار المراد التنفيذ بها وتواريخها.

آلية التنفيذ داخل سوق الأوراق المالية

يُفوض الوكيل من قبل المستثمر بالشراء أو البيع بعد أن يحدد له المستثمر عدد الأسهم المراد شراءها أو بيعها والأسعار المراد التنفيذ بها وتواريخها، بعد إتمام عملية الشراء أو البيع تتم عملية التسوية والتقاص بين الوكيل فى ذات اليوم تحت إشراف إدارة السوق فيستلم البائع قيمة أسهمه ويستلم المشتري مستنداً يؤكد إتمام عملية الشراء.

أعمال شركات الوكالة :

- شراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء
- البيع والشراء لصالح محفظة الوكيل
- تغطية إصدارات الأوراق المالية
- تسويق وبيع إصدارات الأوراق المالية
- العمل كمستشار مالي وإدارة محافظ الغير الاستثمارية فى الأوراق المالية

كيفية تحليل المتعاملين مع سوق الأوراق المالية

يعتمد المتداولون (للأوراق المالية) عموماً على أسلوبين فى اختيار الأوراق :

- التحليل الفني: وهو أسلوب يمكن من فحص الأوراق المالية وفق تطور سعرها وتحركات السعر التاريخية وباستخدام الرسوم البيانية وذلك لاتخاذ القرار المناسب (بمعنى تحديد توقيت إتخاذ القرار).

- التحليل الأساسي : وهو فحص للقوائم المالية وصولاً إلى القيمة الحقيقية للورقة المالية بحيث يساعد التحليل الأساسي فى التعرف على القيمة الحقيقية للورقة المالية مقارنة مع سعرها المعلن بنشرة السوق لاتخاذ القرار المناسب (بمعنى اختيار الورقة المالية الجيدة).

وهنا يمكن القول إن التحليل الفني أفضل من التحليل الأساسي أو العكس، لكن المستثمر يحتاج للتحليل الأساسي لاختيار الأوراق المالية الجيدة ويحتاج

للتحليل الفني للمساعدة فى تحديد توقيت إتخاذ القرار.

محفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك :

لدى البنك محفظة أوراق مالية مميزة لإدارة الأوراق المالية من خلال تنوع الأدوات المالية التي يتم التعامل عليها بالإضافة إلى الإلمام بكافة معطيات السوق واتباع سياسات استثمارية تهدف للوصول إلى التوازن المنشود بين كافة الاعتبارات المهمة سواء الربحية أو السيولة أو الأمان.

فلسفة إدارة المحفظة :

استثمار الأموال فى أوراق مالية ذات جودة عالية واتباع إستراتيجية استثمار محافظة مع الاحتفاظ برأس المال بشكل جيد، وأيضاً تحقيق أقصى حد ممكن من النمو على المدى الطويل وتحقيق ربحية عالية على المدى القصير، ويتم اختيار الأوراق المالية بناءً على تحليل وقراءة جيدة للسوق على أسس علمية وعملية وتحليل المراكز المالية ودراسة حركة اسهمها بهدف تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة وتضادي التهديدات القائمة فى ظل مخاطر محسوبة ومن ثم إتخاذ قرار استثمارى كضء (الشراء - البيع) الذي يجيب على سؤاليين مهمين: "ماذا نشتري.. ومتى نشتري..". مع الالتزام بالقوانين المعتمدة والأنظمة المرعية والإجراءات الإدارية والمعايير المهنية لحماية مصالح المحفظة.

إنجاح فلسفة إدارة المحفظة باتباع الآتي:

- معرفة أحدث الأخبار الخاصة بالشركات والأخبار الاقتصادية ومتابعة السوق وحجم تعاملات المؤسسات والأفراد.
- توفير كافه التحليلات الفنية يومية وأسبوعياً لمتابعة حركة الأسهم بالسوق ومعرفة نقاط القوة والضعف.

• الدقه والسرعة فى التنفيذ.

- تقييم المحفظة بسعر السوق الحالي ومقارنته مع سعر الشراء.

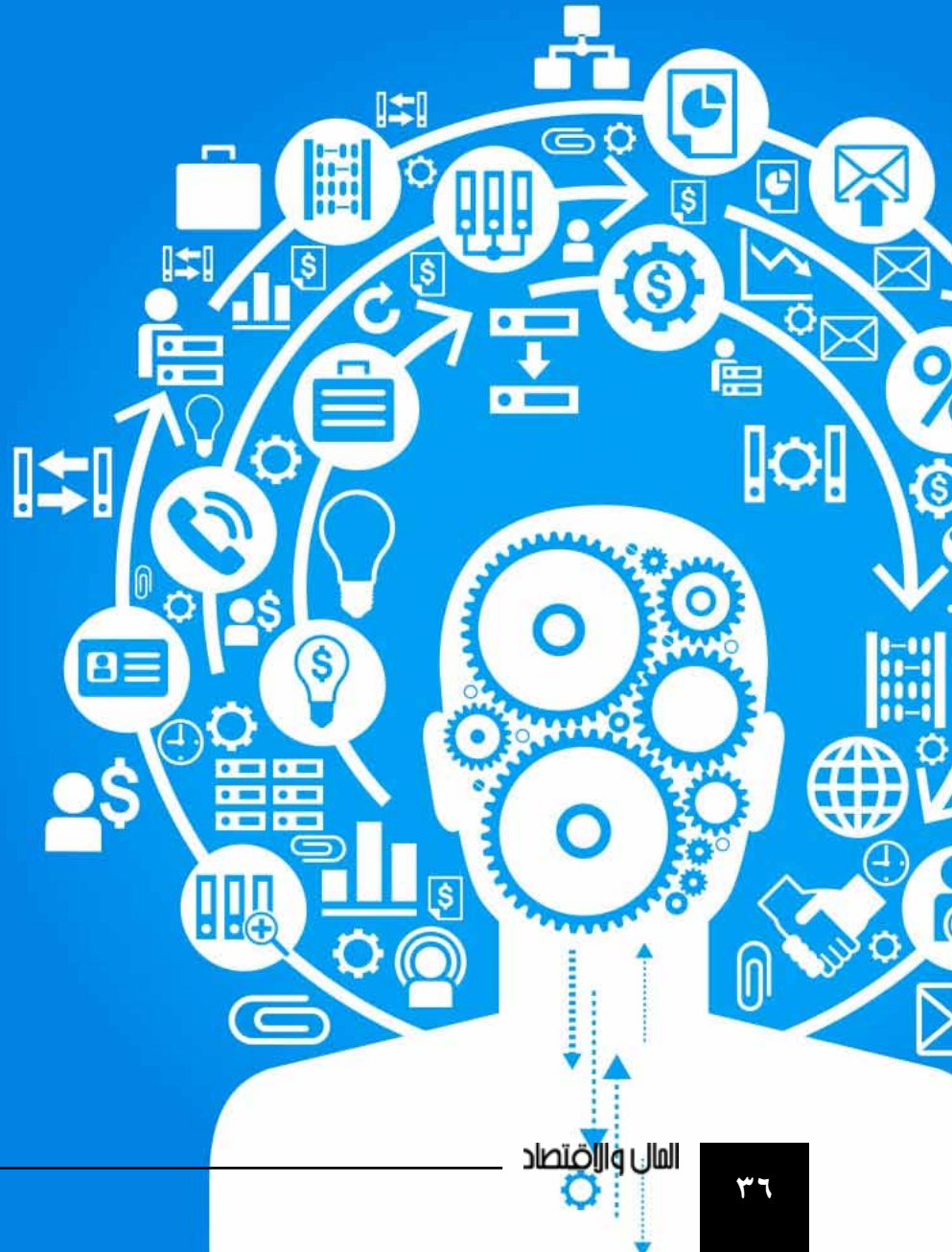
الإعلام والاقتصاد

الشراكة المنتجة .. و تكامل الأدوار



وائل جمال الدين - قناة أمدرمان الفضائية

إن الرابطة القوية بين الإعلام والاقتصاد تتجاوز مفهوم (الإعلام الاقتصادي) إلى درجة كبيرة، لتشمل الإعلام بمعناه العام، فلم يعد هناك ما يُسمى الإعلام الاقتصادي بعد أن أصبح الاقتصاد جزءاً من نسيج الإعلام، والإعلام جزءاً من نسيج الاقتصاد، وهو تلاحم تفرضه معطيات العصر ومُنجزاته، فالإعلام الذي يُعنى بالجانب التخصصي بالنسبة للاقتصاد خرج من أروقة المؤسسات الأكاديمية بفعل ما فرضته الطفرات والهزات الاقتصادية التي شهدتها العالم، ما دفع الإعلام إلى تسخير كل طاقاته لمتابعة تلك الطفرات وما تلاها من هزات باعتباره شريكاً في تحمّل نتائجها في حالتي السلب والإيجاب، وباعتبارها المحور الأساس لاهتمام كل القطاعات التي يتعامل معها الإعلام ابتداءً من القارئ العادي المؤثر على حجم التوزيع، وانتهاءً بالشركات الكبرى الأكثر تأثيراً في حجم الإعلان، وهما - أي التوزيع والإعلان - مصدر التمويل الرئيس للمؤسسة الإعلامية.



من هنا يكون الإعلام والاقتصاد في شراكة متعددة الوجوه ودائمة العلاقة، وهما في الجبهة ذاتها لمواجهة التحديات الشرسية التي يواجهانها معاً، وإذا سلمنا بأن الاقتصاد يمكن أن يصنع إعلاماً ناجحاً، فمن المؤكد أن الإعلام يمكن أيضاً أن يصنع اقتصاداً ناجحاً، وهذا ما يفسر نجاح المؤسسة الإعلامية إذا توافرت لها قيادات اقتصادية متخصصة، وواعية لدور الإعلام كصناعة واستثمار مفتوح على النجاحات المؤكدة في ظل الدراسات العلمية والتخطيط السليم لتحقيق مراحل التغيير والتطوير بنجاح، ومن جانب آخر فيما يتعلق بالعلاقة الوثيقة بين الإعلام والاقتصاد ما نراه من نظريات اقتصادية تُفسي إلى أن ميزانيات الدعاية والإعلان لا تعرف الشح أو التقير إذا ما أريد للمؤسسة الاقتصادية النجاح. لكن هذه العلاقة بين الطرفين غالباً ما يعترها الالتباس في أذهان بعض القيادات الإعلامية والاقتصادية معاً؛ فمن الجانب الإعلامي يندر خاصة في الصحافة العربية التركيز على الكوادر المختصة في الاقتصاد، وهذا شأنها في كل مجالات النشر وليس الاقتصاد فقط.

ملاح الشراكة وضرورة التكامل:

إن الإعلام والاقتصاد في شراكة متعددة الوجوه ودائمة العلاقة، وهما في الجبهة ذاتها لمواجهة التحديات الشرسية التي يواجهانها معاً، وإذا سلمنا بأن الاقتصاد يمكن أن يصنع إعلاماً ناجحاً، فمن المؤكد أن الإعلام يمكن أيضاً أن يصنع اقتصاداً ناجحاً. ليست المشكلة الوحيدة في الصحافة والإعلام هي غياب المحرر المختص، بل هناك مشكلة لا تقل عنها أهمية.. هي مشكلة غياب مراكز المعلومات لديها، مع أن وسائل الاتصال أصبحت ميسورة، والاشتراك في مراكز المعلومات الأجنبية أكثر يسراً، ولعب الحاسوب دوره في التغلب على الكثير من الصعوبات المتعلقة بإنشاء مراكز المعلومات، كما لعبت المراكز العالمية، المتخصصة دورها الإيجابي في تسهيل الحصول على المعلومات والتعامل معها بالمناجعة والتحليل والاستنتاج، لكن معظم الصحافة العربية ما زالت مكبلية بقيود أساليب العمل التقليدية، دون محاولة الانفتاح على الحاضر ناهيك بالمستقبل، رغم الخطر الداهم الذي تشكله الصحافة الإلكترونية على هذه الصحافة الورقية.

لنائل أن يقول إن الإعلام لا يمكن اختزاله في الصحافة الورقية فقط، حيث تعدد وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وهذا صحيح، لكن الإعلام المقروء هو الأكثر تأثراً بالحراك الاقتصادي، وهو الأكثر عناية بالجانب الاستثماري والإعلامي باعتباره يستأثر بالنصيب الأكبر من رأس المال الذي يتم استثماره في المجال الإعلامي،

حيث إن مؤسسة صحفية ناجحة يمكنها أن تنشئ عشر محطات فضائية، ومائة محطة إذاعة F.M. وألف صحيفة إلكترونية، كل ذلك بتكلفة أقل من رأس مالها كمؤسسة صحفية ناجحة.

تعدد وسائل الإعلام وتنوعها، وسهولة وصول الناس إليها إن لم تقل وصولها إلى الناس، كل هذا أصبح له تأثيره المباشر على حياة الناس ومعاشهم اليومي، بعد أن أصبح الإعلام بوسائله الجديدة، أو ما يسمى بالإعلام الجديد، جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس وهمومهم، ومن هذه المهمات الاقتصادية، في عصر أصبح فيه الاقتصاد هو المحرك الرئيس للسياسة على مستوى العلاقات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية أو الاجتماعية أو حتى الأسرية، حيث أصبح أقوى رابط في هذه العلاقات، وكثيراً ما تم تقييد المبادئ والمثل والقيم والمذاهب والأديان، إذا حضر الاقتصاد، وفرض سطوته المتحكمة في مصائر الأمم والشعوب.

المسئولية الأخلاقية للإعلام:

إن الأهمية التي يتمتع بها الاقتصاد، تضع على الإعلام مسئولية أخلاقية تصب في النهاية في نهر نجاحه الاقتصادي، هذه المسئولية هي إشاعة الوعي الاقتصادي بين الجماهير، وهو وعي لا يقتضي طرح نظريات جهابذة الاقتصاد، ولا دروس تعليم معنى وفحوى وأهداف واشكاليات وتعقيدات الاقتصاد، ولكنها تعني تنوير المواطن بثقافة الانتاج بدل الانغماس في ثقافة الاستهلاك

ولأن الاقتصاد هو المحرك الأساس لأي نشاط إنساني، وفي بوتقته تنصهر كل الجهود المبذولة لتطور وازدهار الحياة والحضارة البشرية، لذلك أصبح من الطبيعي والطبيعي جداً أن يكون الاقتصاد إحدى المهام الرئيسية للإعلام، وعلى عدة وجوه، سواء فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي العام، أو بمتابعة المؤشرات والتغيرات الاقتصادية التي تهم قطاع رجال المال والأعمال، أو باستقراء الواقع واستشراف المستقبل الاقتصادي للدول والتكتلات الاقتصادية العالمية، أو تنظيم التوازن بين الدخل والمصروفات للمؤسسات والهيئات، بل وحتى الأفراد في الأسرة التي تضع من أهدافها تنظيم حياتها على ضوء دخلها، للخروج من أغراء الديون وما تتبعها من فوائد بنكية لا طاقة لها على احتمالها، وليس من المبالغة إذا قلنا إن الاقتصاد وحده يتحكم في الإعلام، كما يتحكم في غيره من الأنشطة الاستثمارية الأخرى، فالإعلام لا يمكن النظر إليه إلا من هذه الزاوية، فهو أولاً وأخيراً نشاط استثماري، يمسك الاقتصاد بتلابيبه دون فكاك، والمؤسسات الإعلامية الناجحة، هي تلك المؤسسات

التي تتباهى بما تحققة من نجاح اقتصادي في مشاريعها الاستثمارية، ودون أن تحقق اقتصاداً صلباً ومتوازناً.. لن تحقق نجاحاً إعلامياً ملحوظاً.

وهذه الأهمية التي يتمتع بها الاقتصاد، تضع على الإعلام مسئولية أخلاقية تصب في النهاية في نهر نجاحه الاقتصادي، هذه المسئولية هي إشاعة الوعي الاقتصادي بين الجماهير، وهو وعي لا يقتضي طرح نظريات جهابذة الاقتصاد، ولا دروس تعليم معنى وفحوى وأهداف واشكاليات وتعقيدات الاقتصاد، ولكنها تعني تنوير المواطن بثقافة الانتاج بدل الانغماس في ثقافة الاستهلاك، وعن طريق الاهتمام بهموم الناس يحقق الإعلام نجاحه الجماهيري، وبالتالي نجاحه الاقتصادي، في إطاره الأخلاقي. وإعلام بلا ملتق لا يمكنه المنافسة في سوق يتحكم فيها غول الاقتصاد بشكل مباشر.

إشاعة الوعي الاقتصادي لدى المواطن.. من الأمور التي لا بد أن يعتبرها الإعلام من أولوياته، ليعرف هذا المواطن مواطناً قدمه في عالم أصبحت فيه النزعة الاستهلاكية هي الظاهرة الأكثر انتشاراً، خاصة في الشعوب النامية ذات الوفرة الاقتصادية الطارئة، والتي لا تتوافر فيها نهضة صناعية كبرى، ولا يتمتع أفرادها بالرغبة في الحياة الانتاجية بدل الانصراف للحياة الاستهلاكية، في ظل جهود حثيثة للدول المتقدمة هدفها بقاء هذه الشعوب النامية بعيداً عن قيم الانتاج والإسهام بنصيب وافر في الحضارة الإنسانية المعاصرة، فالهم الأساس للدول المتقدمة هو استنزاف ثروات الشعوب النامية، وإغراقها في بحور من القيم الاستهلاكية ذات الآثار السلبية البعيدة المدى، وفي مؤتمرات وندوات الإعلام الاقتصادي والاقتصاد الإعلامي، ما يبشر بأن الوعي أصبح متنامياً حول أهمية التلاحم بين الإعلام والاقتصاد، على أن يكون ذلك لصالح المواطن أولاً وأخيراً، عبر وسائل إعلامه، التي لا بد أن تضع من أولوياتها العناية بهذا الجانب.

بعد ذلك وقبله تظل المؤسسة الإعلامية والمؤسسة الاقتصادية على علاقة وثيقة ومترابطة ومتلاحمة، وإن لم يكن في الوسائل، ففي الأهداف والغايات الاستثمارية الطموحة.

دور الإعلام في الأزمات:

ودور الإعلام الاقتصادي يبرز أكثر أثناء الأزمات الاقتصادية، من خلال إظهار أسبابها وتداعياتها على المواطن، لأن ما يهم المواطن، هو كيف سيكون تأثير هذه الأزمة عليه اقتصادياً، من ناحية مدخوله وعمله ومشاريعه المستقبلية، شرط أن يبقى إعلاماً موضوعياً من دون تحوله إلى إعلام

تسويقي، كأن يضخم العناصر السلبية أو الإيجابية فيخسر مصداقيته. كما أن للإعلام الاقتصادي علاقة مباشرة بقضايا التنمية وخصوصاً في دول العالم الثالث، لأن التنمية لا يمكن أن تتم من دون مساعدة الإعلام إرشاداً وتوجيهاً وقيادة. فالأوضاع الاقتصادية والحياتية بتطوراتها وتبدلاتها المتسارعة، صارت تشكل لدى شرائح واسعة من المجتمع السوري، قراء ومستمعين ومشاهدين، مركزية اهتمام ومتابعة خلال الفترة الماضية، لأن الرغبة في الاستعلام عن الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية، وتبدلاتها وحالة الأسواق وغيرها، أخذت تسيطر على اهتمامات هذه الشرائح وانشغالاتها، نظراً إلى ما يتركه الاقتصاد من تأثير في حياة الإنسان، من هنا تبرز مهمة مزدوجة للإعلام الاقتصادي في إدارة الأزمات والثورات تتمثل في جانبين:

الأول إخباري، ويتم عن طريق متابعة أخبار الأزمة والتعريف بنتائج مواجهتها، ومحاولات التصدي لها وتحجيمها، ومدى التطور والنجاح في ذلك. ويتم عن طريق نقل المعلومات إلى جمهور الأزمة بأمانة وسرعة ومصداقية، وإحاطته بما حدث فعلاً على أرض الواقع الأزمو.

والثاني، استخدام الإعلام في إحداث المعرفة الاقتصادية المخططة جيداً، والتأثير الإيجابي على تشكيل ثقافة الفرد والمجتمع والمؤسسات والدول، وإحداث الوعي المطلوب بالمشكلات التي قد تواجه الدولة، وتنمية إدراك الجمهور لخطورة الأزمة وأبعادها، فيثير اهتمامهم وتكون لديهم فتاعة معينة تدفعهم إلى القيام بسلوك معين وفقاً لنطاق الأزمة وتزودهم بكل صراحة ووضوح بالأخبار والحقائق والمعلومات والبيانات التي يتم إعدادها بشكل معين، بحيثوى ومضمون معين، لتقديم في وقت معين وفي إطار تحليلات وآراء وأفكار وتنبؤات معينة من جانب رجالات فكر وإعلام لهم وزن وتأثير إعلامي معين.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعلام اقتصادي مختص معني أساساً بمعالجة الأحداث والظواهر والتطورات الاقتصادية بمختلف جوانبها، والهادف إلى التأثير على مسارات التطور والتغيير في الحياة الاقتصادية، ويقوم بطرح مسائل اقتصادية مهمة، ما يترك أثراً إيجابياً لدى الناس، ويخلف لديهم روح الترقب والانتظار للإطلاع على كل ما هو جديد على الساحة الاقتصادية وما يحدث من تطورات.

فالإعلام الاقتصادي هو أكثر أنواع الإعلام دقة وحساسية، وأكثرها طلباً للمهنية والإحترافية

والتخصص، لأنه يجب أن تتوافر فيه المعايير التالية:

- أن يكون عارفاً بأصول الإعلام وفنونه.
- أن يكون دائم الإطلاع على الحالة الاقتصادية في البلد.
- أن يكون عارفاً بتقنيات علم الاقتصاد.
- أن يكون قادراً على استخدام المصطلحات اللازمة ويعرف معانيها ودلالاتها الدقيقة، لأن عليه تقديم المعارف الخاصة، والابتعاد عن الكتابة الغامضة التي من شأنها أن تقدم تعميمات وليس معلومات، كذلك الحاجة إلى قدر عالٍ من الشفافية.

الإعلام الاقتصادي.. قواعده وقوانينه وتقنياته:

ومن المعروف أن إعلام الشفافية هو إعلام له قواعده وقوانينه وتقنياته، لا سيما في المجتمعات ذات الاقتصاد الحر والتعددية الإعلامية. لهذا فإن الشفافية هنا مرتبطة بقدرة وسائل الإعلام على توفير المعلومة الأصح والأنسب للمؤسسات الإعلامية التجارية والاقتصادية الكبرى، كذلك الإعلام الاقتصادي هو إعلام التنمية، تبعاً لحاجة السوق إلى هذا الفن الإعلامي المتخصص والدقيق.

ويُعد دور الإعلام الاقتصادي مساعداً في إبراز نقاط الضعف والقوة في سياسات الدول الاقتصادية، انطلاقاً من موقعه كخبير وكمستشار فقط، وهو كذلك سيف ذو حدين. فمن جهة تقع مسؤولية عظمية على عاتق وسائل الإعلام تتمثل في إيصال المعلومة والخبر الصحيح، إذ من واجبه أن تتحرى الدقة عند نشر الأخبار وأن تتبع طوعياً قيم ومفاهيم الشفافية ورقابة الرأي العام. ومن جهة أخرى تعتمد وسائل الإعلام على وضوح وصحة وصراحة المعلومات التي توفرها البنوك والشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية وعلى سهولة الحصول عليها للتمكن من الوفاء بمسؤوليتها. فالإعلام الاقتصادي والمالي يواجه مساءلة الناس له ومطالبته بنقل حقيقة ما يحصل من حولهم، وخصوصاً ما يمس واقع ومستقبل معيشتهم ومدخراتهم ومصادر رزقهم، وفي الوقت ذاته تقديم الخبر دون تقصّد أو غموض يسبب الصدمة، وكذلك عدم الأخذ بالشائعات المثيرة وترويجها.

ومتى ما لعبت وسائل الإعلام دوراً مسؤولاً في تثقيف المجتمع واحتمت إلى أسس ومعايير واضحة وضعتها بنفسها لنفسها لتعزز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في التغطية الإعلامية، فإن القطاع المالي والمصرفي سيكون ملزماً بأن يواكبها وأن يتبع أفضل الممارسات في الإفصاح.

إن الالتزام بهذه المعايير ليس مقصوراً على فئة معينة بل أمر يجب علينا جميعاً الالتزام به سواء كنا جهات حكومية أو مصرفية أو مؤسسية أو اعلامية. كل عضو في المجتمع الاقتصادي مسؤول عن تطبيق معايير الحكومة في كل ما يمارسه. إن قيام الشركات بالإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب، وقيام وسائل الإعلام بتغطية المعلومات بشكل صحيح وشامل سيخلقان سوقاً أكثر كفاءة وفعالية. فالكشف عن الحقائق والأخطاء والسلبيات التي تعترى عمل وأداء المؤسسات المعنية بحماية وتقديم الخدمة للمواطن وتلبية حقوقه، يؤدي إلى تصحيح هذه الأخطاء قبل استفحالها، وإلى تصويب الأداء وأيضاً إلى تشكيل رأي عام فاعل في التعامل معها في حال تجاهل السلطات.

ومن الخطوات الواجب إتخاذها لتعزيز هذا التطور أيضاً، تطوير التعاون القائم بين القطاع الخاص والصحافة الاقتصادية، فمثلاً التعاون على مستوى المعلومات ضروري بين الطرفين، شرط المحافظة على الاستقلالية التامة بين الشق التجاري والشق التحريري والتحليلي، لتجنب حدوث تضارب مصالح. أما على مستوى دور الإعلام الاقتصادي في إنعاش الاقتصاد وتعزيز الاستثمار في سوريا، فإنه لا يمكننا تحميل المسؤولية للإعلام الاقتصادي فقط، لأن ذلك مسؤولية الدولة والمؤسسات المعنية بجلب الاستثمار، ويرتبط الأمر بالقرارات الحكومية لا سيما تلك التي تحفز الاقتصاد وترفع مستوى التنافسية للاقتصاد، وتجذب الاستثمارات وتحدد المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال، وبالتالي هذا ليس من مسؤولية الإعلام الذي عليه القيام بتغطية هذه القرارات، ومن الأفضل أن يعمل متخذو هذه القرارات على إقناع الإعلام بجدواها، فالإعلام الاقتصادي يشبه بقية أنواع الإعلام، حيث تلعب الرقابة الرسمية والذاتية دوراً في استقطاب الخبرات إليه، وعليه أن يلعب دوراً رائداً في إتخاذ المبادرة، لا أن يحصر نشاطه في نقل الخبر بل الوصول إلى تقديم رأي تحليلي.

جمهورية السودان



رئاسة الجمهورية

السادة/ بنك فيصل الإسلامي

إكراما وتقديرا لإسهاماتكم والتزامكم ودوركم ومشاركاتكم الفعلية في تعزيز وتعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.. نمنحكم هذه الشهادة جائزة التميز... في المسؤولية الاجتماعية، ويأتي هذا التكريم.. إعترافا بفضلكم وتعاونكم.. وتأكيذا على دور مؤسساتكم / شركتكم في رد الجميل إلى المجتمع... بما يتوافق مع الرؤية الوطنية.. وثوابا على مبادراتكم المتميزة.. دفعا لمزيد من العطاء...



صلاح الدين ونسي محمد خير

المسؤولية الاجتماعية ..

بناء جسور التواصل الفعال مع كافة شرائح المجتمع
قيم نستلهمها من ديننا الحنيف ..

خدمة العملاء .. بين الحكمة والذكاء



مقدمة :

خدمة العملاء هي مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى تعزيز مستوى رضا العملاء، بالتأكد من أن الخدمة أو المنتج قد نال رضا العميل. وبتعريف أدق: هي العملية التي يتم من خلالها تلبية احتياجات وتوقعات العملاء من خلال التأكد من تقديم خدمة ذات جودة عالية يترتب عليها رضا العملاء.



أيمن صلاح محمد عمر - إدارة التسويق

وتتفاوت أهمية خدمة العملاء حسب نوع المنتج ونوع العميل، فالعميل الخبير، كمثال، يتطلب خدمة أقل من المبتدئ سواء كان المنتج سلعة أو خدمة.

أنواع العملاء:

عملاء داخليون: وهم الأشخاص الذين يعملون داخل مؤسستك ويعتمدون عليك في أعمالهم. .

عملاء خارجيون: وهم أناس لا يعملون داخل المؤسسة ولهم حاجة تستطيع هذه المؤسسة تلبيتها لهم..

تعتمد خدمة العملاء في جانب كبير منها على الحكمة أو الذكاء الشخصي. فمثلاً من الحكمة أن تدبر وقتاً لعملائك وأن تستجيب لمطالبهم، لكن كثيراً ما لا يحدث هذا.

من الحكمة أن تجعل عملاءك يشعرون بالرضا والسعادة وأن تنصت إليهم و تفهم حاجاتهم ورغباتهم. من الحكمة أن تفعل كل شيء ممكن من أجل مساعدة عملائك والتأكد من أنهم يعايشون أكثر التجارب إيجابية من خلال تعاملهم معك. لكن قلما يحدث هذا، بسبب بسيط وهو أن كثيراً من الشركات والمديرين وموظفي خدمة العملاء يتخلون عن ذكائهم وحكمتهم الشخصية. فهم ينسون ما تعنيه الخدمة وتكون الأرباح والمهمة التي بأيديهم هي شغلهم الشاغل بدلاً عن الاهتمام والتركيز على العملاء الذين يبسطون إليهم أيديهم بالمال.



خدمة العملاء المميزة

لكي تكون موظف خدمة عملاء مميزاً، اخرج قليلاً عن المألوف، إن لم تصنع فارقاً فلن تكون مميزاً عن الآخرين. وعندما لا تختلف في شيء عن الآخرين، فاحتمالات أن يختارك العميل تكون خاضعة للصدفة. لكن إن صنعت فارقاً بجميع الأشياء البسيطة التي تفعلها من أجل عملائك، فسوف تزداد احتمالات اختيار العميل لك، وهذا يعني أن تخرج قليلاً عن المألوف.

عندما يتبع الناس الروتين يتصرفون كما لو كانوا آلات. فهم يغلطون قلوبهم وعقولهم من خلال طبيعة التكرار التي تتسم بها المهام التي يقومون بها، ونتيجة لذلك يصبحون متعبين ومنهكين، ويتم استنزاف أي شعور بالطاقة الخلاقة بسبب عملهم. فعندما يؤدي المرء وظيفته وهو "معصوب العينين"، فإن هذا قد يمنعه من رؤية فرص تتيح له القيام بأشياء جديدة ومثيرة يمكن أن تحفز العملاء، بدلاً من أن تجعل نفسك نسخة طبق الأصل من النظام، من المهم أن تصنع اختلافاً أو فارقاً كل يوم من أجل عملائك وذلك عن طريق التعبير عن شخصيتك الفريدة وأن تكون على طبيعتك. هذا الفارق البسيط هو الذي يساعد على خلق الإثارة وتحقيق التميز، كل عميل فريد من نوعه وإن تعاملت مع جميع العملاء بنفس الطريقة، فسوف تقلل من قيمة العلاقة، لن يشعر العملاء بالخصوصية أو الأهمية لأنك لم تتعامل معهم على هذا الأساس.

خدمة العملاء الجيدة والسيئة

فيما يلي السمات التي يتسم بها كل من مقدمي الخدمة المميزة وكذلك مقدمي الخدمة غير المميزة. فإن كنت تتسم بما يلي، فسوف تكون من مقدمي الخدمة المميزة:

- تحرص على أن يكون لديك موقف إيجابي ومظهر بهيج.
- تستمتع بالعمل مع ومن أجل الآخرين..
- تضع العميل في مركز الاهتمام..
- تتسم بالنشاط والحيوية في العمل..
- تنظر إلى وظيفتك على أنها "مهنة علاقات إنسانية".
- تستمتع بمطالب العميل الجيدة وتجاوب معها بمرونة.
- تسمح للعميل بأن يكون دائماً على حق.

أما إذا كنت تتسم بما يلي، فسوف تكون من مقدمي الخدمة غير المميزة:

- تظهر عليك علامات الإكتئاب وعدم الابدتسام..
- تميل إلى العمل الفردي ويمعزل عن الآخرين..
- تحب أن تكون دائماً في مركز الاهتمام.
- تهتم بدرجة أكبر بالنواحي الفنية للوظيفة عن اهتمامك برضا العميل.
- تميل لأن يتم كل شيء وفق قواعد محددة.
- تعمل من مبدأ أساسي وهو أنك على حق.

راجع سماتك الحالية مع تلك السمات لتعرف بنفسك ما إن كنت من مقدمي الخدمة المميزة أو غير المميزة.

أنواع العملاء وكيفية التعامل معهم:

ربما كان العملاء الذين يتميزون بصفات بارزة من أكثر العملاء حاجة لدى مقدم الخدمة لتطبيق مفهوم الخدمة المميزة. ونوضح فيما يلي كيفية التعامل مع بعض هذه الصفات لكي تسترشد بها في التعامل مع بقية الصفات الخاصة بالعملاء الذين تتعامل معهم:

العميل الثرثار:

- مرح جداً، تجده يحاول أن يحدثك عن مواقف طريفة أو آخر نكتة سمعها.
- كثير الكلام، يتحدث كثيراً عن أعماله ومشروعاته واستثماراته الجديدة، وكيف يديرها.
- يحاول إضاعة الوقت في أحاديث جانبية بعيدة تماماً عن الخدمة التي ستقدمها إليه.
- يعطل العمل حيث أن طول الوقت الذي يقضيه معك يؤخر عملية تقديم الخدمة للآخرين..

كيف تتعامل مع هذا العميل؟

- لكي تتعامل معه بأسلوب فعال يجب عليك اتباع ما يلي:
- أن تحاول دائماً جذبه إلى الخدمة التي تقدمها إليه وما يمكن أن يقترحه لتحسين الخدمة المقدمة إليه.
- ألا ترفض تعليقاته، وأن تقابلها بدرجة من الاستحسان.
- أن تمسك دائماً بزمام الحديث حتى تتمكن من الانتهاء من تقديم الخدمة في الوقت المناسب وبما لا يفضبه.
- بعد تقديم الخدمة له يجب أن توجه إليه الشكر والتقدير على مقترحاته وآرائه التي يمكن أن تساهم في تحسين الخدمة المقدمة للعملاء.

العميل المفكر الإيجابي

- هادئ الطبع. يتعامل بهدوء ولا ينفعل، ويوجه إليك أسئلة بدرجة كبيرة.
- معتدل ويقدم اعتراضات إيجابية ولا تخرج عن نطاق الخدمة وسبل تحسينها.
- منصف جيد، يستمع إلى كل ما تقوله إليه.
- يقدم اقتراحات بناءة هدفها جعل الخدمة متميزة.
- مفاوض جيد يتعامل معك بأسلوب متعقل وموضوعي.

كيف تتعامل مع هذا النمط العقلائي؟

- لكي تتعامل معه بأسلوب فعال يجب عليك اتباع ما يلي:

- حاول اتخاذ منهج فكري وعملي ناضج في التعامل والحوار معه.
- كن أميناً في التعامل معه وأخبره بالمعلومات الدقيقة والمدروسة.

العميل المتردد:

- لا يستطيع اتخاذ القرار بل يحاول أن يعتمد على الآخرين في اتخاذ القرارات له.
- يميل إلى التقيد باللوائح والقوانين والإجراءات التي وضعتها المنظمة كإطار للتعامل معه.
- يحاول بقدر الإمكان أن يؤجل عملية اتخاذ القرار كلما أمكن ذلك.
- تسمع منه دائماً عبارة "في القريب العاجل إن شاء الله سوف يتم كذا وكذا".
- يسعى إلى أن يقتنع من خلال التأكيدات والبراهين والأدلة.
- يسعى إلى مزيد من المعلومات عن الموضوع الذي يحتاج فيه إلى اتخاذ قرار.

كيف تتعامل مع هذا النمط من العملاء

- للتعامل مع هذا النمط عليك اتباع ما يلي:
- كن صبوراً في تعاملك معه ولا تخرج عن شعورك معه.
- كن حازماً بقدر الإمكان بالرد على جميع اعتراضاته أو استفساراته بشكل يزيد من ثقته بنفسه وثقته في الخدمة المقدمة له.
- حاول أن تبرز له مزايا اتخاذ القرار الآن، وما قد يعود عليه من فائدة الآن، وخوفك من تغير بعض الأنظمة أو القرارات التي قد تؤثر على منافعه لو لم يحصل على الخدمة حالياً.

العميل المتعجل:

- نافذ الصبر، ولا يحتمل الانتظار، وتجده دائماً يتساءل متى سيحصل على الخدمة.
- يقاطعك في الحديث، فقبل أن تفرغ من محادثته في أي شيء تجده يلاحقك باستفسار آخر، وقبل أن تجيبه يقاطعك ويجرّك إلى حديث آخر.
- متردد، يؤجل اتخاذ قراراته، بل إنه قد لا يصل إلى قرار نهائي.
- يحاول أن يعوقك عن تقديم الخدمة بأن يفتح حواراً في قضايا كثيرة.
- يمكن أن ينزعج بسهولة من أي طلب أو مستند تطلبه منه لإنهاء المعاملة.

كيف تتعامل مع هذا العميل؟

- في علاقتك و تعاملك مع هذا العميل عليك أن:
- تحاول خدمته بسرعة وبشكل لا يسمح بالدخول معه في قضايا فرعية تجعله يتردد في الوصول إلى القرار المناسب من وجهة نظره.

- ابتعد عن مناقشة التفاصيل أو القضايا الفرعية، وحاول التركيز على الهدف من اللقاء الذي من أجله أتى إليك العميل.
- عندما تشعر بأنه متردد حاول أن تقدم له البراهين والأمثلة التي تدعم موقفك وتجعله يقتنع بحصوله على الخدمة التي يطلبها.
- حاول أن تجعل منه عميلاً مُنصتاً ينتبه إلى ما تقوله باهتمام شديد.
- ابتعد عن العبارات التي يغلب عليها طابع الاحتمال.

العميل الذكي:

- تشعر من نظراته أنه لماح.
- يثق في نفسه، وغالباً ما ينظر إلى غيره على أنهم أقل منه ذكاءً.
- أحياناً يوجه أسئلة صعبة الإجابة.
- لا يقتنع بالعرض المقدم له إلا بعد التأكد شخصياً من مزاياه.
- يقوم بتحليل الأحاديث الموجهة إليه بدقة.

كيف تتعامل مع هذا العميل؟

- عند تعاملك مع هذا العميل يجب مراعاة ما يلي:
- إظهار أنك أنت أيضاً ذكي من خلال الفهم السريع لاتصاله اللفظي وغير اللفظي.
- إقناعه بالعرض المقدم له من خلال براهين وأدلة قاطعة.
- لا تدخل معه في مباراة للذكاء ولكن قدّم نفسك فقط بشكل يُشعره أنك ذكي.
- لا تُجب عن أسئلته الصعبة إن كنت غير واثق من الإجابة، واطلب منه إعطاءك مهلة للتفكير أو الرجوع إلى الرؤساء لمعرفة معلومات أكثر عن الموضوع.

استخدام الاتصالات الهاتفية مع العملاء

- أصبح الهاتف هو الوسيلة السريعة التي يلجأ إليها الكثير من العملاء وللدرجة التي يقال بشأنها أن مهارة الاتصال وجهاً لوجه مع العميل لا تعني إغفال

- مهارات الاتصالات الهاتفية التي يتطلبها العمل حيث أصبحت من الوسائل المهمة لربط المؤسسة بعملائها. ويجب على مقدم الخدمة أن يدرك أهمية الاتصالات الهاتفية وبالتالي يجب أن يخطط لها ويقوم بإجرائها بإيجابية، علاوة على تلافي المشكلات المرتبطة بها واتباع الإرشادات المتعلقة بها.

أهمية استخدام الاتصالات الهاتفية:

- يحقّق استخدام الاتصالات الهاتفية بين المؤسسة وعملائها المختلفين الفوائد التالية:

- تسهيل عملية تقديم الخدمات للعملاء، حيث يُغني الاتصال الهاتفي عن حضور العميل إلى مكان الخدمة خاصة إن كان حضوره يفرض الاستفسار. ومن ناحية أخرى يخفف الاتصال الهاتفي الضغط على مقدمي الخدمة.
- اختصار وقت العميل. حيث يلجأ الكثير من العملاء إلى استخدام الهاتف في الاستفسار أو إنهاء بعض الأعمال البسيطة والتي لا تحتاج إلى حضورهم شخصياً، وبذلك يختصرون الوقت ويدخرونه للقيام بأعمال مهمة تتعلق بتسيير أعمالهم.
- استغلال الاتصالات الهاتفية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة وذلك من خلال اتباع الأصول المهنية للرد على المكالمات الهاتفية والتي تترك انطباعاً حسناً لدى العملاء عن لباقة وكياسة وجدية منسوبي المنظمة.
- تخفيض التكلفة. وذلك لأن معظم الاتصالات الهاتفية لا تستغرق وقتاً طويلاً وقد تتمخض عن عرض فعال للخدمة يكون عائدته في المستقبل أفضل من تقديم الخدمة للعميل وجهاً لوجه. علاوة على ذلك فإن الطرفين أكثر دقة وتحديداً، فيتعلم العميل الطريقة الصحيحة لطلب الخدمة ويتعلم مقدم الخدمة الدقة في تقديمها.



نُظْم وسياسات سعر الصَّرف في السُّودان وأثرها على التجارة الخارجية



د. محمد مبارك مصطفى الإمام
إدارة المخاطر

في بحثه الذي نالَ عنه درجة دكتوراة الفلسفة في الدراسات المصرفية من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، اختار الباحث د. محمد مبارك مصطفى الإمام؛ الموظف بإدارة المخاطر ببنك فيصل الإسلامي السوداني، دراسة (نُظْم وسياسات سعر الصَّرف في السودان وأثرها على التجارة الخارجية) موضوعاً لبحثه، مُقيداً حدود البحث بالفترة الزمنية من "١٩٩٠ - ٢٠١١ م".

يقع البحث، الذي أشرفَ عليه د. ابراهيم فضل المولى البشير؛ عميد كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، في (٣٠٥) صفحة من الورق المتوسط، شاملةً صفحات المقدمة والقوائم والملاحق التي أوفت الدقة والسَّلامة والموضوعية مُستَحَقَّها من حيث الاستخدامات الفنيَّة (الهيكلَة وشكل العرض) وكذلك التوثيق للمصادر والمعلومات. وقد أجزى البحثُ بعد مناقشته بتاريخ أكتوبر من العام ٢٠١٣ م. انتهِجَ الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي عن طريق تحليل الجداول والمنهج الإحصائي القياسي من خلال بناء نماذج قياسية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك باستخدام برنامج E-Views.

وكان مُسوِّغَ الباحث في اختياره للفترة الممتدة من "١٩٩٠ - ٢٠١١ م" كحدود زمنية للدراسة أنَّ هذه الفترة شهدت مرور اقتصاد السودان بمراحل متباينة وظروف سياسية واقتصادية مختلفة أثَّرت على الهيكل العام لخريطة السودان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.



عرض كتاب

استعراض / قيس الصديق

يتكوّن البحث من سبعة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، واحتوى في طياته على مبحثين: المبحث الأول: الإطار العام للدراسة: يشتمل على مقدمة ثم بعد ذلك تأتي مشكلة الدراسة وبعدها يتطرق الفصل إلى أهمية الدراسة وأهدافها، ثم الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة والمنهجية لهذه الدراسة والمصادر لمعلومات هذه الدراسة. أيضاً يحتوي المبحث على الحدود الزمانية والمكانية لهذه الدراسة، ومن ثم يأتي تنظيم وتنسيق هذه الدراسة. المبحث الثاني: الدراسات السابقة: والذي أتى مشتملاً على ما كُتب من قبل الباحثين والمختصين في سياق موضوع الرسالة، والذين كان لهم قدم السبق في هذا المجال.

الفصل الثاني: نُظُم وسياسات سعر الصرف. يحتوي الفصل الثاني على مقدمة ومن ثم تليها أربعة مباحث رئيسية: المبحث الأول حول سعر الصرف والآليات المتبعة تجاهه والنظريات المستحدثة عن حالات سعر الصرف وأوضاعه المختلفة في ظل الاقتصاديات القائمة والتي تعاني من حالة عدم استقرار وتدهور على عكس الاقتصاديات التي بها حالة استقرار وانتعاش. ويأتي المبحث الثاني مشتملاً على النظريات المتعلقة بسعر الصرف. أما المبحث الثالث فيحتوي على النُظُم المتبعة تجاه سعر الصرف. أما المبحث الرابع والأخير فيشمل السياسات المتبعة تجاه سعر الصرف.

الفصل الثالث: التجارة الخارجية. يحتوي الفصل الثالث على مقدمة تعقبها أربعة مباحث: المبحث الأول يتطرق إلى التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فيحتوي على سياسة التجارة الخارجية، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى نُظُم وأدوات حماية التجارة الخارجية، بينما يحتوي المبحث الرابع على أخطار التجارة الخارجية.

الفصل الرابع: ميزان المدفوعات. يحتوي الفصل الرابع على مقدمة وثلاثة مباحث: المبحث الأول يتطرق لميزان المدفوعات والآليات المتبعة والنظريات المستحدثة لميزان المدفوعات وإمكانية وجودها في حالة الاقتصاديات المختلفة، كما يحتوي المبحث على النظريات والأنواع المختلفة لميزان المدفوعات. أما المبحث الثاني فيتطرق إلى الصادرات، ويحتوي المبحث الثالث على الاستيراد.

الفصل الخامس: تجارة السودان الخارجية. يحتوي الفصل الخامس على مقدمة وخمسة مباحث: المبحث الأول يشتمل على الملامح الرئيسية لتجارة السودان الخارجية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى تطورات سعر الصرف في السودان، ويحتوي المبحث الثالث على تطور قطاع الصادر في السودان، ويأتي المبحث الرابع عن ميزان المدفوعات في السودان، أما المبحث الخامس فيتطرق إلى تطور الاستثمار في السودان.

الفصل السادس: الدراسة التطبيقية. يحتوي الفصل السادس على ثلاثة مباحث بدءاً بمقدمة ثم يأتي المبحث الأول مشتملاً على النموذج، أما المبحث الثاني فيحتوي على التحليل، بينما يتم في المبحث الثالث اختبار الفرضيات موضع الدراسة.

الفصل السابع: النتائج والتوصيات. يأتي الفصل السابع ختاماً لهذه الدراسة ويحتوي على مقدمة ثم النتائج المتحصّل عليها من هذه الدراسة وتوصيات الدراسة.

يمكن النظر إلى أهمية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية :

أ - الأهمية العلمية :

والتي تكمن في:

- تطوير النظرية الاقتصادية المبنية على الندرة والاحتياجات بين الدول لإشباع الرغبات من خلال التطورات المستحدثة في عملية التبادل التجاري وظهور عدد من الأنظمة المتبعة من قبل كل دولة وتأثيرها على حركة تجارتها الخارجية "صادرات - واردات" وتسوية الفروقات الناتجة عن عملية التبادل التجاري.

- المساهمة في إثراء دروب العلم والمعرفة والمكتبات المختصة في هذا المجال. ومعالجة القصور العلمي في الدراسات السابقة واتباع منهجية علمية صحيحة في طرح موضوع الدراسة والتحليل العلمي لتغيرات الدراسة المستهدفة. أيضاً لتمثل الدراسة مصدراً ومرجعاً للباحثين والمهتمين في هذا المجال .

- معرفة نُظُم وسياسات أسعار الصرف وأثرها المهم على التجارة الخارجية.

- تقويم الدور الفعلي للصادرات وخاصة الصادرات غير النفطية على الاقتصاد في السودان.

ب - الأهمية العملية :

تنبع أهمية الدراسة العملية من خلال:

- تبني الجهات المختصة لنتائج البحث.

- تعد الدراسة إطاراً مرجعياً لوضع سياسات ونُظُم سعر الصرف من مصارف مركزية وغيرها.

فرضيات الدراسة :

تفترض هذه الدراسة التالي:

أ / هنالك علاقة بين سياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية في السودان، تتمثل في:

- وجود علاقة طردية بين سياسة التجنيب وقطاع الصادر والتوازن في ميزان المدفوعات في السودان.

- انتاج الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي أدى إلى تنمية قطاع الصادر في السودان.

ب / هنالك علاقة بين نُظُم سعر الصرف والتجارة الخارجية في السودان، تتمثل في:

- استخدم الدولة لنظام السعر الثابت يؤدي لزيادة معدل التذبذب في معدل نمو التجارة الخارجية في السودان.

- انتاج الدولة لنظام السعر الحر يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في التجارة الخارجية في السودان.

ج / توجد علاقة طردية بين تحسّن صرف العملة الوطنية "الجنيه" وتدفق رؤوس الأموال من الخارج (الاستثمارات الأجنبية).

د / وجود علاقة طردية بين تحسّن سعر الصرف الجنية السوداني ومعدلات الصادر في السودان.

هـ / هنالك علاقة عكسية بين استقرار سعر الصرف وزيادة الواردات في السودان.

نتائج وتوصيات الدراسة:

٤. وجود علاقة طردية بين تحسن سعر صرف الجنية السوداني ومعدلات الصادرات في السودان.

٥. أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين زيادة الواردات في السودان واستقرار سعر الصرف الجنية السوداني، حيث إن الزيادة في حجم الواردات على السودان تؤثر على استقرار سعر صرف الجنيه.

كما اقترح الباحث عدداً من التوصيات منها:

١. الاستمرارية السليمة في تطبيق سياسة التجنيد في السودان لما لها من آثار إيجابية تجاه المصدرين وقطاع الصادرات في السودان.
٢. تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي على التجارة الخارجية في السودان.
٣. اتباع نظام سعر الصرف الحر لما له من تأثير على انعاش الحركة الاقتصادية.
٤. عدم انتهاز الدولة لنظام سعر الصرف الثابت لأنه يؤدي لزيادة التذبذب في معدلات نمو التجارة الخارجية.
٥. تعزيز سعر صرف الجنيه السوداني من خلال النظم والسياسات المحكمة والمدروسة والتي تعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج "الاستثمار الأجنبي".
٦. عدم تخفيض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار وذلك للحد من الأثر السلبي على حركة قطاع الصادرات في السودان.
٧. تفعيل حركة الصادرات للتقليل من حدة الواردات، وذلك من خلال تشجيع الصادرات الزراعية والحيوانية، حيث إن الزيادة في حجم الواردات إلى السودان تؤثر على استقرار سعر صرف الجنيه.

في الفصل الأخير من الدراسة يُشير الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث بناءً على اختبار الفرضيات وتحليل البيانات. ومن أهم النتائج التي خرج بها البحث:

١. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية في السودان ممثلة في:
 - وجود علاقة طردية بين سياسة التجنيد وقطاع الصادر والتوازن في ميزان المدفوعات في السودان.
 - انتهاز الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي أدى إلى زيادة النمو في قطاع الصادرات في السودان.
٢. أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم سعر الصرف والتجارة الخارجية في السودان ممثلة في:
 - استخدمت الدولة لنظام السعر الثابت أدى لزيادة التذبذب في معدل نمو التجارة الخارجية في السودان.
 - أيضاً أوضحت النتائج أن انتهاز الدولة لنظام السعر الحر أدى إلى تحسن معدلات النمو في التجارة الخارجية في السودان.
٣. وجود علاقة طردية بين تحسن سعر العملة الوطنية في السودان وتدفق رؤوس الأموال من الخارج (الاستثمارات الأجنبية).





د. أبو عبيدة الطيب سليمان - الشئون القانونية

الاختصاص في دعاوى الاعتمادات المستندية

ثانياً: الاختصاص القيمي:
المقصود بالاختصاص القيمي القيمة المالية أو المحددة لمحاكم أول درجة، بحيث لا يحق لأي منها أن تنظر الدعوى التي تزيد قيمتها عن القيمة المالية المحددة.

ويتم تحديد هذه القيمة لمحاكم الدرجات (الثانية - الثالثة) بموجب المنشورات التي يصدرها من حين لآخر السيد رئيس القضاء.

ويجدر التنبيه إلى أن المحاكم تعتمد في تقديرها لقيمة الدعوى على التقدير الذي يأتي به المدعي ما لم يتضح أن هذا التقدير مغاير لما ينبغي أن يكون عليه.

وعلى ما تقدم فإن المحكمة المختصة بنظر منازعات الاعتماد المستندية هي المحكمة التي تدخل في نصابها قيمة الدعوى، وقيمة الدعوى تقدر وفق أسس وقواعد قانون الإجراءات المدنية والتي تساوي مبلغ الاعتماد المفتوح لدى البنك فاتح الاعتماد، ولما كان الاعتماد المستندي يعد من المعاملات التجارية فإن نظر منازعاته سيتم أمام محكمة الخرطوم التجارية وحقوق الملكية الفكرية - كما سترى فيما بعد - وعليه تصبح أسس وضوابط الاختصاص القيمي ليست ذات أهمية بالنسبة للدعاوى التي

(المحاكم المختصة).
• محاكم المدن والأرياف.
وقد بين قانون الإجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣ م سلطات وصلاحيات المحاكم أعلاه، عدا المحاكم المختصة والتي تحدد سلطاتها واختصاصاتها وصلاحياتها في أوامر تأسيسها.

وبالرجوع لنصوص القانون يتضح لنا أن المحكمة المختصة نوعياً بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتمادات المستندية هي المحكمة المدنية العامة، حيث جاء في المادة (٢٠١٨) من قانون الإجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣ م:

تختص المحكمة المدنية العامة دون غيرها من المحاكم بـ:

أ. الحكم ابتدائياً في المسائل المتعلقة بالشركات والمعاملات التجارية وأسماء الأعمال.
ب. دعاوى الإفلاس والصلح الواقعي.
من النص المتقدم يتضح أن المحكمة المختصة هي المحكمة المدنية العامة دون غيرها، فالاعتمادات المستندية تعد من المعاملات التجارية، وقد تحول هذا الاختصاص حالياً لقيام محكمة الخرطوم التجارية وحقوق الملكية الفكرية، وذلك بالنسبة للاعتمادات الصادرة داخل ولاية الخرطوم.

يحدث أحياناً أن ينشب نزاع بين طرفين من أطراف الاعتماد المستندي مما يضطرهما للجوء إلى القضاء لحسم ذلك النزاع.
ونسبة لتعدد المحاكم المدنية واختلاف اختصاصاتها، فإن أطراف الاعتماد المستندي ينبغي أن يعرضوا نزاعهم أمام المحكمة التي يتوفر لها الاختصاص. والمقصود بالاختصاص هنا هو اختصاص محاكم الدرجة الأولى التي أصدرت الحكم المطعون فيه والمحكمة المختصة بنظر أي نزاع يجب أن يتوافر لها الاختصاص النوعي والقيمي والمحلي. ومن خلال هذه الدراسة سنتناول هذه الاختصاصات، كما سنتحدث عن المحاكم المختصة كل في فرع مستقل، حتى تتمكن من إبراز المحكمة المختصة بنظر منازعات الاعتماد المستندي.

أولاً: الاختصاص النوعي:

المقصود بالاختصاص النوعي لجهة من جهات القضاء من سلطة النظر والبت في المنازعات، ويعتبر موضوع الدعوى هو العامل الأساسي لتوزيع القضايا والدعاوى على المحاكم المختلفة.

وتتكون المحاكم المدنية في السودان من:

- المحكمة العليا.
- محاكم الاستئناف.
- المحكمة العامة.
- المحاكم الجزئية (الأولى - الثانية - الثالثة)

يكون موضوعها الاعتماد المستندي، طالما أن الدعوى ستُنظر أمام محكمة الخرطوم التجارية وحقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً: الاختصاص المحلي؛

المقصود بالاختصاص المحلي استقلال كل محكمة من محاكم الدرجة الواحدة بدائرة إقليمية تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بها.

وقد أوضح قانون الإجراءات المدنية كيفية تحديد المحكمة المختصة محلياً، وعليه فإنه بالنسبة للدعاوى العقارية فإن الاختصاص بشأنها يُعقد للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو جزء منه، أما دعاوى التعويض عن الضرر الواقع على النفس أو المال، أو غير الواقع على النفس أو المال فإن المدعي له الخيار في رفع دعوى أمام المحكمة التي يقع في دائرتها محل إقامة المدعى عليه أو محل عمله، أما إذا كان المدعي ليس له محل إقامة أو مكان عمل أو تعذر تعيين المحكمة المختصة، فللمدعي الحق في إقامة المحكمة التي يقع في دائرتها محل إقامته أو مكان عمله، وإذا كان المدعي نفسه ليس له محل إقامة أو عمل فإن الاختصاص يُعقد في محاكم ولاية الخرطوم.

وفيما يتعلق بإقامة الدعوى على الأجنبي الذي له محل إقامة أو عمل في السودان، فإن الاختصاص يُعقد لمحاكم السودان وإذا لم يكن كذلك فإن الاختصاص لا ينشأ إلا إذا كان النزاع متعلقاً بعقار أو منقول أو موجود بالسودان، أو إذا كانت الدعوى متعلقة بالتزام نشأ أو عقد كان واجب التنفيذ في السودان، أو كانت متعلقة بإفلاس شهر في السودان أو أفعال وقعت فيه.

أما محل إقامة الشركات والمؤسسات والجمعيات فإنه يُحدد بالآتي:

- المكان الذي تمارس فيه الشركة أعمالها
- المكان الذي يقع فيه مقرها الرئيس.
- المكان الذي يقع فيه أحد فروعها.

وعلى ذلك فإن تحديد المحكمة المختصة محلياً بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتمادات المستندية يُحدد بالحالة التي يكون فيها المصرف مدعياً وبين الحالة التي يكون فيها مدعى عليه، وذلك فيما عدا ولاية الخرطوم. وبيان ذلك كما يلي:

إذا كان البنك مدعياً فإن البنك يتوجب عليه إقامة الدعوى في مكان إقامة الدعوى في مكان إقامة المستفيد، وإذا لم يكن له مكان إقامة أو عمل فإن البنك يقوم برفع الدعوى في المحكمة التي يقع في

دائرتها مقره الرئيس، أو مقر فرعها الذي أصدر الاعتماد المستندي أو أن يتم رفعها لدى أي من محاكم ولاية الخرطوم.

أما إذا كان البنك مدعى عليه، فإن المدعي (العميل) يتوجب عليه رفع دعوى أمام المحكمة التي يقع فيها المقر الرئيس للبنك أو الفرع الذي أصدر الاعتماد المستندي.

رابعاً: المحاكم المختصة؛

المحاكم المختصة هي المحاكم التي خصها المشرع بنظر نوع معين من أنواع المنازعات لا تنظرها غيرها من المحاكم، إذ أن وجود هذه المحاكم المختصة يتبعه سلب بقية المحاكم المدنية سلطة النظر في تلك الدعاوى التي كانت تختص بنظرها.

محكمة الخرطوم التجارية وحقوق الملكية الفكرية؛

أسست هذه المحكمة بموجب أمر تأسيس محكمة الخرطوم التجارية في ٢٠٠٢/١/٨م، كمحكمة مختصة بالنظر في مجموعة من القضايا المتعلقة بمجموعة من القوانين أوصحها أمر التأسيس. وبالنظر إلى هذه القوانين نجد أنها متعلقة بجميع القضايا المدنية منها والجنائية المرتبطة بالمعاملات الناشئة عن قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة ٢٠٠٣م، والتي تختص بنظرها محكمة الخرطوم التجارية وحقوق الملكية الفكرية دون غيرها من المحاكم.

وبناء على ما تقدم، مقروءاً مع ما نصت عليه المادة (٢) من أمر تأسيس محكمة الخرطوم التجارية وحقوق الملكية الفكرية التي جاء في سياقها: (الدعاوى التي يكون أحد طرفيها من المصارف فيما عدا دعوى الصك المردود المحكومة بموجب المادة (١٧٩) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م، بمعنى أن أي دعوى يكون أحد طرفيها من المصارف - فيما عدا الاستثناء المذكور - فإن الاختصاص بشأنها يُعقد للمحكمة التجارية، إذن فالمحكمة التجارية هي المحكمة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالاعتمادات المستندية فلا حق لأي محكمة أخرى

أن تنظر أي نزاع متعلق بالاعتمادات المستندية.

الاختصاص المحلي لمحكمة الخرطوم التجارية وحقوق الملكية الفكرية؛

أوضح أمر تأسيس المحكمة سابق الذكر على أنه (تختص المحكمة بنظر كل القضايا المتعلقة المشار إليها آنفاً داخل ولاية الخرطوم). إذن فاختصاص هذه المحكمة يقتصر فقط على ولاية الخرطوم، ولكن ماهو حكم النزاعات الناشئة عن الاعتمادات المستندية التي تصدر من فروع البنوك في بقية الولايات؛ هل يتم نظرها لدى محاكم الولايات حيث لا وجود لمحاكم مختصة؟ أم تتم إحالتها إلى محكمة الخرطوم التجارية؟

نرى أنه يتم نظر النزاعات أو القضايا الناشئة عن فتح الاعتمادات المستندية الصادرة من فروع البنوك بالولايات، لدى ذات محاكم الولاية التي يقع فيها فرع البنك الذي أصدر الاعتماد المستندي وذلك تسهياً لإجراءات التقاضي وتضادياً لأزدحام محاكم بعينها بعدد كبير من القضايا، مع مراعاة قواعد الاختصاص النوعي والقيمي والحلي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية.

محاكم الدرجة الثانية المختصة بنظر الطعون المتعلقة بالاعتمادات المستندية؛

تُعد الأحكام الصادرة من محكمة الخرطوم التجارية، أو أي محكمة يُعقد لها الاختصاص في الولايات الأخرى أحكاماً ابتدائية يجوز الطعن فيها، على ذلك فإن الاستئناف تختص بالنظر فيه محكمة الاستئناف بالولاية التي صدر الحكم من إحدى المحاكم التابعة لها؛ فإن كان الحكم قد صدر من محكمة الخرطوم التجارية، فإن الطعن فيها يكون أمام محكمة الاستئناف بولاية الخرطوم، وإن كان الحكم صادراً من أي محكمة في الولايات الأخرى فإن الطعن فيها يكون أمام محكمة استئناف الولاية التي بها مقر المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. أما الطعن بالنقض فإنه لا يكون إلا أمام المحكمة العليا، إذ أن جميع الطعون في الأحكام بالنقض تُنظر أمامها.





أ. محمد الجبري يوسف نور الدائم

دور عناصر الحياة الطَّيِّبَةِ في الإسلام في تحقيق الرفاه الاقتصادي

الوصول إلى الحياة الطَّيِّبَةِ مقصد من أسمى مقاصد الدين، وغاية رغبة من غاياته الكبرى، بل إننا لا نبعد إن قلنا إن كل ما أقره الإسلام من الأقوال والأعمال الظاهرة والخفية ما هي إلا أسباب يتوصل بها العبد إلى الحياة الطَّيِّبَةِ. ومن تأمل آيات القرآن الكريم علم أن للإيمان الحق، وما يتولد عنه من أعمال وأخلاق، جزاء حسناً يُعجِّلُه الله لعباده في هذه الحياة الدُّنْيَا، طمأنينة في القلب ونشراحاً في الصدر ونعيمًا لا يكدر صفوه هم ولا غم، قال تعالى: (مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَّيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) النحل ٩٧، وقال سبحانه: (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلْ وَلَا يَشْقَى) طه ١٢٣، وقال تعالى: (وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَآجِرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) النحل ٤١، وقال تعالى: (وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ) هود ٣.

والمجاعة وغير ذلك لها ارتباط وثيق بالأزمة الأخلاقية والفكرية التي يعيشها الإنسان المعاصر فهي بلا شك من كسبه وفساد عمله.

والسبب الثاني: إيضاح أن الرؤية الإسلامية في بلوغ الرفاه الاقتصادي أشمل وأعمق، وأقدر من غيرها في درء الأزمات التي تهبط بالحياة الإنسانية إلى درك الشقاء.

ما المقصود بالرفاه الاقتصادي؟

يقصد بالرفاه الاقتصادي الانتقال بالإنسان من تلبية احتياجاته المادية الضرورية المُمثلة في المأكل والملبس والسكن إلى تلبية مطالبه التحسينية المُمثلة في الحصول على مستوى معيشي أفضل يرتقي بهذا الإنسان نفسياً وبدنياً وعقلياً.

الشَّهيد سيد قطب - مع شدة ما لقي من رهق وعنت - يقول (ومن ثمَّ عشتُ - في ظلال القرآن - هادئ النفس، مطمئن السَّريرة، قريح الضمير. عشتُ أرى يد الله في كلِّ حادث وفي كلِّ أمر. عشتُ في كنف الله وفي رعايته).

ولاشك أن هذه الحياة الطَّيِّبَةِ التي حدَّثنا عنها القرآن وعاشها المُحسنون من عباد الله حقيقة قائمة في الواقع والضمير، لها أسباب تُفْضي إليها وعناصر تدور حولها، كما أن لها آثاراً كريمة تترتب عليها، وسنُقصر حديثنا هنا عن الآثار التي تتصل بالرفاه الاقتصادي، وذلك لسببين اثنين:

الأول منهما: إثبات أن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها عالم اليوم والمُمثلة في الفقر والبطالة

وقديماً كان العارفون يقولون: إن في الدُّنْيَا جنة من لم يدخلها لا يدخل جنة الآخرة)، يعنون بها جنة الطاعة والاستقامة، ويصفون ما يجدونه فيها من الرِّاحة والسَّرور بقولهم: (لو علم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالدونا عليه بالسيف)، وقال آخر: إنه لتمرُّ بالقلب أوقات يرقص فيها طرباً، وقال آخر: إنه لتمرُّ بي أوقات أقول إن كان أهل الجنة في مثل هذا إنهم لفي عيشٍ طيب).

وما كانت هذه الأحوال الشَّريفة مرتبطة عندهم بأسباب الرِّخاء والسَّعة ورغد العيش، بل هي أحوال مستقرة لا تفرقهم في شدة أو رخاء، فهذا الإمام ابن تيمية يقول وهو في محبسه (المأسور من أسرِه هواء والمحبوس من حبس قلبه عن مولاه، ماذا يفعل أعدائي بي أنا جنتي في صدري). وفي عصرنا هذا كان

الاستهلاكي المُسرف الذي هو سمة من سمات المجتمعات المعاصرة، والذي يقع فيه معظم الناس بسبب التطلع الذي لا يهدأ إلى الرغبة في الاستزادة، ومن هنا فإن التنمية التي تستهدف مضاعفة الأرباح وتراكم الإنتاج، دون نظر للمنفعة - سواء كانت مادية أو معنوية - التي ينصلح بها حال الإنسان فإنها تنمية تأتي على خلاف المنهج الإسلامي الذي يجعل من صلاح الإنسان غايةً أساسية توظف لها الموارد والوسائل.

ولا مراء أن مقاصد التنمية بالمفهوم الغربي المتداول اليوم، مُرادفة للطلب الدائم للاستزادة في الكسب المادي، ولذلك لا يصلح لها إلا المتشبع بقيم الثقافة الغربية التي تنشأ التوسع المادي وفتح أسواق لها ولبضائعها ومنتجاتها في العالم، وقد نبه الكاتب جلال أمين إلى أن اقتصاديات التنمية التي تهتم بالعالم الثالث والتي راجت بعد الحرب العالمية الثانية في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا حتى أصبحت من أهم أولويات برامج الأمم المتحدة وصناديقها وكالاتها، كان الباعث لها هو تصريف فوائض السلع والبحث عن أسواق جديدة، وحتى يتحقق هذا المقصد فإنه لا بد من تعديل ثقافات الاستهلاك والإنتاج في دول العالم الثالث، وإيجاد طبقات عليا "راقية" ترتبط بمصالحها بمصالح الدول الكبرى ويزداد دخلها لتكون سوقا للبضائع الأكثر ترفا.

وقد بلغ السفَه والاستعباد للشهوات والأسواق مداة في عصرنا حيث تطالعنا تقارير تتحدث عن إهدار مليارات الأطنان من المواد الغذائية وطرحها في القمامة، وتقدر هذه الأطنان بنصف المواد الغذائية التي تنتج عالميا، ومن أسباب هذا الإهدار أن عادات المستهلكين اليوم تأنف من شراء بضائع غير جاذبة الشكل والمتاجر الضخمة في العالم الأول تراعي هذه الذائقة فتشدد على مستويات جمالية للثمار والمواد الغذائية حرصاً منها على أغراء الزبائن بشراء كميات كبيرة، كما تغيد تقارير بريطانية أن ثلث المحاصيل في بريطانيا لا تُحصد بسبب مظهرها.

١-٢ منهج التزكية الإسلامي أعدل المناهج في الانتفاع بالموارد الطبيعية التي وهبها الله لهذا الإنسان، ذلك لأن المتزكي يصدر في صلته مع الكون عن تصور صحيح يجعل من الكون مصدرا من مصادر المعرفة يزداد بها حكمة وعقلا، كما يصدر المتزكي في صلته مع الكون عن شعور نفسي بالقرب والوئام فالكون والإنسان آيتان تدلان على عظمة الله وبديع خلقه، قال تعالى: (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ) الذاريات ٢٠-٢١ (سُئِرِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ



والأحاديث النبوية ترد هذه الشعائر التعبدية إلى الحكمة المقررة منها وهي التزكية التي تعني تطهير النفس وتحليصها من عيوبها، كما تعني الارتقاء بها وتكميل فضائلها وخصائصها.

علاقة التزكية بالرفاه الاقتصادي:

تبدو لنا جليلة واضحة في الآتي:

١-١ التزكية منهج شامل يتحرر به الإنسان من الاستعباد للشهوات والأهواء المضلة، ولما كان المتزكي أبعد الناس عن الوقوع في المهلكات الأخلاقية المدمرة للحياة من إدمان على المسكرات وتعاطي للمخدرات وإضاعة للمال في المتعة والشهوات، كان هو الأقدر على تحقيق حياة طيبة يكتسب فيها المال من حله ويضعه في محله. ومن بركات الأخذ بمنهج التزكية أنه يربي النفس على الخروج من مضايق السفه الذي يجعل الإنسان مأسورا بالهث وراء الاستزادة والإسراف والتبذير، قال تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) الأعراف ٣١، وقال تعالى: (إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا) الإسراء ٢٧.

ومن المشكلات الكبرى التي تواجه الإنسان المعاصر أنه يتعرض لسيل جارف من المفاهيم التي تعزز في حياته الرغبة في التوسع والتورط في الكماليات، كما يتعرض لسيل جارف من الإعلانات والدعايات التي تزين له التعلق بالماديات، وتجعله في إحساس مستمر بالافتقار، والرغبة الجامحة في التملك، وتحت ضغط هذه المفاهيم والدعايات المصاحبة يقتني في شره ما لا يحتاج إليه، وربما تكلف فوق طاقته وعرض نفسه وخلقته ودينه للمهلك مجارة لتقاليد الحياة العصرية ومفاهيمها الطاغية. فمنهج التزكية الإسلامي يضبط هذا السلوك

ويرى كثيرون أن تحقيق هذا الرفاه المنشود مرتبط بتحسين الظروف الاقتصادية التي تمكن الإنسان من تحقيق طموحاته وأشواقه في العيش الكريم بلا لهث يقيّد تفكيره ويحدّ حركته ويحصر اهتمامه في حدّ الضرورات.

عناصر الحياة الطيبة في الإسلام:

إذا كان الوصول إلى الحياة الطيبة مقصداً من مقاصد الرسالات كما تفصح بذلك الآيات الكريمات، فإن هذا المقصد لا يتحقق إلا باستكمال عناصر وشروط لها أثر بالغ في تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي ينشده الإنسان ومنها:

١- تزكية النفوس: وهي القضية الكبرى التي من أجلها بعث الله الرسل وأنزل الكتب، قال تعالى: (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) الجمعة ٢، وقال تعالى مخاطباً نبيه موسى عليه السلام: (اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَىٰ أَنْ تَزَكَّىٰ وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ) النازعات ١٧-١٩، ولأهمية هذا الأصل في حياة الإنسان علق الله سبحانه فلاح الإنسان في الدنيا والآخرة عليه: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) الشمس ٩-١٠، (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى) الفاشية ١٤، وجعل الله الشعائر التعبدية التي تقربنا إليه وسائل بها تتطهر النفوس وتزكو، قال تعالى عن شعيرة الصلاة: (اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ) العنكبوت ٤٥، وقال عن شعيرة الزكاة: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) التوبة ١٠٣، (وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى) الليل ١٧-١٨. وهكذا تضي الآيات القرآنية

أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ (فصلت ٥٣ .
والكون عند المتزكي مجال واسع مُسَخَّر لهذا الإنسان
ينتفع به ويحسن استثماره بما يعود على حياته
بالمصالح الجمة، وأدنى هذه المصالح أن يتملى في هذا
الكون آيات الحسن الجمال : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ
فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ
تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ
تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا يَشُقُّ الْأَنْعَامُ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ
وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا
لَا تَعْلَمُونَ) النحل ٥-٨. (أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ
السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ
الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ
سَوْدٌ وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ
كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ
عَزِيزٌ غَفُورٌ) فاطر ٢٧-٢٨.

والعبد المتزكي يسعى في هذا الكون بالصلاح وينتفع
بثرواته بلا تجاوز ولا شطط. قال تعالى : (وَلَا
تَعْلَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) هود ٨٥، (وَلَا تُفْسِدُوا فِي
الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ
اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) الأعراف ٥٦. وقد ذم الله
الفساد الذي يقع فيه الناس أيا كان لونه وبعثه :
(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ
اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى
فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ
لَا يُحِبُّ الْمُسَافِدَ) البقرة ٢٠٤ - ٢٠٥، (فَهَلْ عَسَيْتُمْ
إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ
أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ)
محمد ٢٢-٢٣.

وهذه النظرة الصحيحة الشاملة للكون تقابلها
اليوم نظرات أخرى تتعامل مع هذا الكون البديع
المذلل للإنسان، تعامل الوحش الكاسر، وتنطلق فيه
انطلاق المُفسد المبير الذي لا هم له إلا قضاء وطره
وتحقيق مصالحه، يقول د. خالد حاجي : (لما نزع
الإنسان الغربي عن الطبيعة ما كان لها من قداسة
عند الإنساني البدائي، استحل ما كان محظورا على
هذا الإنسان الطبيعي فتمادى في الاستكثار من المواد
الأولية والاستزادة من الخيرات الطبيعية حتى
أخرجه ذلك التماذي من دائرة الاقتصادى إلى
دائرة الاشتطاط). (وبهذا تكون التنمية بمفهومها
الغربي قد خرجت بالإنسان في الحضارة المعاصرة من
طور العجز أمام الطبيعة والاندھاش أمام ظواهرها
ومن طور الشقاء وضنك العيش إلى طور الرخاء
والنعيم، ولكن بقدر ما للتنمية من أوجه تحسن بها
إلا أن لها أوجهاً تسمح بها، فقد خرجت بالإنسان من
تأليه الطبيعة إلى تأليه الذات). ولذلك يتصرف
هذا الإنسان المعاصر مع الكون والطبيعة والبيئة
تصرف المتسيد في ملكه ولا يزال يغلو في استنزافه

وتبديده للموارد والعبث بها حتى أحاطت به
المشكلات من كل جانب، فها هو ذا يشكو على مستقبله
من الاحتباس الحراري واتساع رقعة الأوزون وتلوث
الأنهار والفساد البيئي واستنزاف الطاقات غير
المتجددة.

٣-١ التزكية ترفد الاقتصاد بالأخلاقيات التي
تسدّد نشاطه وتبارك أثره، ولا يخفى على المتتبع أن
هناك شعورا يتزايد بشأن الألفاظ الأخلاقية التي
جلبتها الحياة المعاصرة على الإنسان، وقد عُقدت
لمعالجة هذه الألفاظ المؤتمرات ووضعت النظريات
وجرى تداول واسع عن أهمية بعث الأخلاق في
مجالات الحياة والعمل والإدارة والإعلام والاقتصاد
وغير ذلك.

ولا مراء أن القيم الإسلامية بما لها من سمو وشمول
هي وحدها التي يمكن أن تمد الإنسان بما يصلح
أحواله في معاشه وكسبه ونشاطه الاقتصادي، ومن
أبرز هذه القيم :

• قيمة السعي لطلب الرزق :

وقد لاحظ الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن
أن القرءان أطلق على هذا النوع من السعي مفهوم
ابتغاء الفضل في عدد من الآيات، قال تعالى :
(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا
أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ
وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لِنَاضِلِينَ)
البقرة ١٩٨، (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ
مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) المزمل ٢٠، (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ
الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ
تَشْكُرُونَ) القصص ٧٣ وقال تعالى : (فَإِذَا قُضِيَتْ
الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ
وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) الجمعة ١٠،
ومن لطائف هذا الإطلاق ما أشار إليه العلامة طه
عبد الرحمن أن يكون البيع والشراء فعلاً مقروناً
بالاعتبار الأخلاقي، فالفضل مشتق من نفس الأصل
الذي اشتق منه لفظ (الفضيلة)، والفضل يدل على
معنى الخير الذي تتحقق به الفضيلة، فالسعة في
سياق ابتغاء الفضل، تكتسي قيمة خلقية فضلاً
عن قيمتها التجارية، ومن جهة أخرى فإن الفضل
في الإسلام يُضاف إلى المتفضل الأسمى، جل وعلا،
ويقترن باسمه، وفي هذه الإضافة معان بعيدة منها
أن يتنبه الإنسان إلى أن ما يكتنيه ويحوزه إنما
هو محض تكرم من الله، فالله هو المالك الحقيقي،
وواجب لمن تفضل الله عليه بالرزق أن يتصرف فيه
بما يقربه إلى الله سبحانه، وفي هذه الحالة يغدو
الاقتصاد أسمى من كونه نشاطاً مادياً يتبادل فيه
الناس السلع إلى تبادل أفضال تعرج بالمستهلكين إلى
الأفق الروحي.

فالمتركي وهو يُنجز أعماله ويكسب ويربح، يستحضر
حقيقة أن كل إنجاز مادي أو معنوي يحققه في حياته
إنما هو من آثار رحمة الله وبركاته وأفضاله، كما
قال ذو القرنين بعد أن أقام ذلك السد المنيع وبذل
فيه من الأسباب ما بذل : (آتَوْنِي زُبْرَ الْحَدِيدِ حَتَّى
إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ
نَارًا قَالَ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ
يُظْهِرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ
رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي
حَقًّا) الكهف ٩٦-٩٨.

• قيمة الاستغناء والاستعفاف :

هذه قيمة كبرى من قيم التزكية، وهي قيمة تجعل
الإنسان في نشاطه الاقتصادي وسعيه في طلب الرزق
عفيفاً مستغنياً عن كثير مما يظنه الناس ذا قيمة،
ولذلك قل أن يراود الشعور بالحرمان قلباً زاكياً
بالإيمان، ومعلوم ما للشعور من أثر مدمر يحمل الأفراد
والمجتمعات على الضغائن والصغائر والإحن والمحن.
وإذا كانت الفلسفة الغالبة على حياة الناس
اليوم تجعل السعادة مرهونة بالتملك، فإن المنهج
الإسلامي يجعل من الشعور النفسي بالرضى أصلاً
في سعادة الإنسان، قال تعالى : (فَاصْبِرْ عَلَى مَا
يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ
غُرُوبِهَا وَمِنْ آثَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ
تَرْضَى وَلَا تَمْدَدْ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا
مِنْهُمْ زُخْرَةً الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ
خَيْرٌ وَأَبْقَى) طه ١٣٠-١٣١، وفي الحديث : (ليس
الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غني النفس).
والعرض كل ما ينتفع به من متاع، ونحن نعلم أن
التملك والاقتناء وإن كان فطرة جبل الإنسان عليها
إلا أن القرءان هذبها ووضع لها من الضوابط ما
يجعلها محققة لمقاصد الإسلام في الكسب والتملك،
وكثير من الناس يجعل من اقتناء الأشياء مقياساً
للرقى والتقدم، وربما جعلوا منه دليلاً على صحة
المذهب، قال تعالى : (وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا
بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُ الْفَرِيقَيْنِ
خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا) مريم ٧٣. وحتى يعالج
الإسلام هذا الشعور النفسي فإنه وإن أباح للناس
أن يملكوا وأقهرهم على التصرف الشمرع فيما
تملكوه، إلا أن القرءان أكثر من ذكر النماذج التي
أساءت التصرف في المال الذي خولهم الله إياه
تحذيراً للناس من التكاثر والاقتناء بالدنيا (الذي
جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ) الهمة ٢-٣، وقال هود في
مقام الوعظ لقومه الذين اتخذوا البنايات العالية
لا عن حاجة ولا لمصلحة راجحة، وإنما عن رغبة
يملها العبث (أَتَبْنُونَ بَكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ
مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ)
الشعراء ٢٨-١٣٠.



والآليات التي تحض على هذا المعنى أكثر من أن تذكر؛ فكم ناشد القراء واجد المال أن يبذله وأن يؤدي حق الجماعة فيه، ليتحقق معنى التضامن والتكافل بين الناس، وبأخذ الغني بيد الفقير، إذ ما من شئ أضر على مصالح الناس ومستقبلهم من طغيان الأنانية التي تجعل الإنسان لا يفكر إلا في حدود نفسه ومصالحه القريبة دون اعتبار لمصالح الآخرين.

ومشكلة علم الاقتصاد المعاصر أنه نشأ وتأسست نظرياته في عهود الاستعمار ليحقق مصالح الاستعمار والقوى الإمبريالية وأصحاب النفوذ، وحينما وقعت الأزمة المالية الأخيرة التي شغلت الدنيا، ظهرت كثير من المقالات والدراسات والتقارير الأكاديمية التي تناولت أسرار هذه الأزمة، وأبرزت بوضوح البعد الأخلاقي وأثره في الانهيار الذي كاد أن يؤدي بنظريات الاقتصاد الرأسمالي ونظمه الحديثة. وقد استعرض الباحث الاقتصادي الدكتور أحمد بلواي عددًا من تلك التقارير والدراسات المتصلة بالأزمة المالية، ومنها ما نشرته مجلة التايم الأمريكية عددها الصادر يوم ٢٩/٩/٢٠٠٨ والذي صدرت غلافه بعنوان (ثم الجشع) وحملت ما حدث من انهيار اقتصادي إلى الأنانية والجشع والانسحاق وراء وهم الرفاه. كما أشار الدكتور بلواي إلى ما خلصت إليه دراسة بريطانية قام بها أكاديميون من جامعة ليستر وجامعة لندن، ترى أن الأبحاث الاقتصادية التي تقوم عليها فلسفة الاقتصاد وتعد مراجع للطلاب في كليات المال والأعمال وأقسام الاقتصاد تُبنى على روح الاستئثار وتوصل للجشع والتفاوت في الدخول والاستغلال.

ولا مخرج من هذه المشكلات الجمة من الأنانية المفرطة والجشع المتوحش والأثرة، إلا بالعودة إلى أخلاق التزكية التي تُكسب الناس شعورا بالرحمة للضعفاء والفقراء وذوي الحاجة كما تُكسبهم شعورا بحقوق الآخرين والعمل على حسن صلتهم ونفعهم، وحينما تترجم هذه المشاعر القلبية إلى أعمال خيرة وبر ورحمة ورعاية، تتجلى حقيقة الإيمان المستقرة في القلوب، وإلا فلا إيمان ولا تصديق، قال تعالى: (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ

الْإِيمَانَ وَلَا يَخُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمُسْكِينِ) الماعون ١-٣، وفي الحديث: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التضامن والشعور بحقوق الضعفاء والمساكين والتعاطف معهم لا ينبغي أن يُحصر في الصدقات اليسيرة التي تبذل، وإنما لا بد من معالجة جذور المشكلات التي أدت إلى الجوع والفقر، ليتمكن البائس الفقير من أسباب الحياة الشريفة ويدفع عن حياته الجوع والمرض وسائر المشكلات. وهذا مقصد لا ينهض به المجتمع وحده إذ لا بد فيه من دور إيجابي قوي للدولة، هذا الدور الذي يُراد له أن يتقلص في ظل السياسات الاقتصادية العالمية التي اتخذت - بشهادة جلال أمين - من شعارات تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي ونظام السوق الحرة أفعنة تقدم في التقارير للرفض التام لأي تدخل حكومي في المسائل الاقتصادية، من أجل تحقيق الإصلاح الذي يشمل تخفيض أسعار العملة الوطنية وتحرير الأسعار الداخلية خاصة الطاقة والسلع الزراعية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإلغاء تدخل الحكومة في الأسعار والتوظيف والتقييد الإداري للاستيراد وإلغاء الإعانات وتضييق نطاق القطاع العام وتحويل مشروعاته للقطاع الخاص.

وتطبيقا لهذا المعنى كان الإمام المصلح حسن البنا يدعو في مصر إلى إعادة النظر في نظام الملكيات في مصر، فتحصر الملكيات الكبيرة، ويعوض أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع، وتشجع الملكيات الصغيرة رعاية لمصلحة الفقراء.

• قيمة الشعور بالكرامة والاجتهاد :

وهي من القيم الأساسية المتصلة بالتزكية ذلك لأن الإنسان مخلوق مكرم، تجلت أوجه تكريمه في مظاهر شتى، منها أنه المخلوق الذي خلقه الله بيديه، وأسجد له ملائكته، ونفخ فيه من روحه وخلقته في أحسن تقويم، وسخر له ما في السموات وما في الأرض، وفطره على معان سامية واستعدادات نبيلة تقوم علىها هويته، وهو المخلوق المؤمن على أسمى المسؤوليات والوظائف في الحياة، قال تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الأسراء ٧٠.

فالكرامة قيمة تدل على تفضيل هذا الإنسان، وترتفع به إلى مقام التفضيل والاجتهاد، كما توجب هذه القيمة حسن معاملة الإنسان وإعانتته على القيام بوظائفه ومسؤولياته، ومن مقتضيات ذلك أن يكون هذا الإنسان :

- حراً في تفكيره واختياره.
- آمناً على نفسه وماله.
- متمكناً من القدرة على تحقيق مطالبه المادية والمعنوية على السواء.

ومتى ما وقع عدوان على هذه المقتضيات والمبادئ التي تمثل جوهر الكرامة الإنسانية فلا ينتظر من هذا الإنسان أن يكون عزيزاً قائماً بوظائفه بعد أن أهدرت كرامته وانتهكت خصائصه.

ومن هنا كانت الأنظمة التي تريد أن تجعل من الإنسان آلة لتوفير المادة وتكثيرها، دون نظر لهويته ومقوماته الشخصية، ترتكس بهذا الإنسان إلى حضيض سافل، وما تحققة هذه الأنظمة من إنجازات مادية، قد تبدو شامخة وعبقرية، سرعان ما تنقلب إلى أسباب شقاء وتكد، ذلك لأن الإنسان مفطور على التعلق بالمثل والأخلاقيات التي أساس تكريمه وبدونها لا يكون إنساناً.

إن البشرية اليوم تتطلع إلى نموذج جديد في النهوض العمراني والرفاه الاقتصادي، ينمي في الإنسان الروح كما ينمي المادة، ويعود عليه بالخير في ذلك كله.

ومن مقتضيات الكرامة الإنسانية أن يكون الإنسان حراً في اختياراته لا يكرهه أحد على دين أو فعل، وبرغم أن عصرنا هذا هو عصر التظاهر بقيم الحرية إلا أن الثقافة الغربية قد استطاعت بما لها من نفوذ أن تفرض نموذجها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على العالم، وتصبغه بصيغة العالمية.

وفي الحياة الاقتصادية نحن أحوج ما نكون إلى تأسيس فكر اقتصادي نعالج به مشكلاتنا، وفق قيم ونظريات تناسبنا، وهذا الدور الإبداعي يتحقق حينما تتجه الجهود إلى كسر الطوق الذي يضربه الغرب علينا بفلسفته في التنمية الاقتصادية، والبدييات الصحيحة لهذا الفكك تكون بالآتي :

- الاتجاه نحو استنهاض هممنا وثقتنا بأنفسنا وقيمنا لنكون أمة لها مفاهيمها الخاصة في التنمية والاقتصاد حتى تخرج نفسها من مأزق التنمية الغربية التي تفد إلينا مصحوبة بقيم الحداثة والتغريب، وبمفاهيم التقدم ومؤشرات التي تركز لحالة التبعية في عالمنا الإسلامي.

- الاتجاه نحو سلوك جديد يستهدف تنمية المجتمعات المحلية تنمية ذاتية وبتمويل ذاتي، وذلك باعتماد ما ينصح به الخبراء من بعث

الصناعات التقليدية وتوظيف الإمكانيات والخبرات والموارد المحلية المناسبة، التي تسمح لهذه المجتمعات بالاكتماء الذاتي (قدر الإمكان) من الغذاء والأدوية والغزل والنسيج والملابس والأثاث المنزلي والسجاد والحصير والفخار، وكذلك الصناعات التي تتعلق ببناء المساكن وإقامة السدود وحفر الآبار.. إلخ، وبهذا يمكن أن نخطو خطوات جادة نحو تنمية اقتصادية تنهض بالمجتمع بعيداً عن الأجندة الغربية الهادفة إلى تحقيق مصالح الدول الكبرى والطبقات الغنية المرتبطة بها.

٢- العنصر الثاني من عناصر الحياة الطيبة في

الإسلام عنصر التعايش الذي يحقق الأمن والسلام

بين الناس: ومعلوم أن السلم هو الأصل في العلاقات الإنسانية (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (الحجرات ١٣)، وفي الحديث (أيها الناس إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا)، قال تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (المتحنة ٨)، ولا يجيز الإسلام الخروج عن هذا الأصل إلى ضده إلا في حالات طارئة كحالة وقوع العدوان، قال تعالى: (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (البقرة ١٩٠)، بل إن من سماحة الإسلام أنه يدعونا حتى في حالات الصراع إلى استبقاء أسباب المودة في القلوب عسى أن يأتي على الناس زمان تتجمع فيه النفوس على الود: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (المتحنة ٧).

وما يعزز عنصر التعايش السلمي في المجتمعات، وفق الرؤية الإسلامية، دعوة الإسلام الملحة إلى إعمال الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن منهجاً لتحقيق الحقائق وتحقيق التوافق، ذلك لأن الاختلاف الفكري والحضاري بين البشر حقيقة من حقائق الحياة، وسنة من سنن الاجتماع البشري لا سبيل إلى تجاوزها (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) (الحجرات ١٣)، قال تعالى (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) (هود ١١٨).

وقد دلت التجربة العملية أن أجواء الحرية والسلم والمودعة التي يشيع فيها الأمن وتحفظ فيها الحقوق وتعظم فيها الحرمات هي أنسب الأجواء لتحقيق الحياة الطيبة، حيث يمكن أن يتناقشوا ويحلوا مشاكلهم بالحُجج والبراهين، وقد علمنا من السيرة النبوية المباركة أن عدد الذين دخلوا في الإسلام

بعد صلح الحديبية أضعاف عدد الذين كانوا فيه من قبل، وذلك بسبب الأمن الذي مكن المسلمين من التواصل وتبليغ الدين بعيداً عن أجواء التوتر، كما تطلعتنا السيرة المباركة بمواقف كثيرة آثر فيها النبي صلى الله عليه وسلم تسكين العداوت وتأليف القلوب ودرء أسباب القطيعة، وقد قال صلوات الله وتسليماته عليه يوم الحديبية: (والذي نفسي بيده لا يسألوني اليوم خطة يعظمون بها حرمت الله إلا أعطيتهن إياها).

والرفاه الاقتصادي والتنمية، يُعديها الروحي والمادي، لا يمكن أن تتحقق في ظل الصراعات والتوترات والحروب والأشلاء والدماء. يورد أستاذ الاقتصاد البروفسر محمد شريف بشير، وجمع من الباحثين الاقتصاديين، حقائق أساسية حول آثار الإنفاق العسكري والتسليح على التنمية، استناداً على تقارير متخصصة اعتبرت التسليح مهدداً خطيراً للأمن ومعوفاً للتنمية وسبباً مباشراً في اتساع رقعة الفقر في كثير من الدول المساة بالنامية. لقد أدى سباق التسليح المحموم بين الدول إلى ازدياد حجم الموارد المنفقة في التسليح، وبالمقابل انخفاض حجم الموارد المنفقة في الصحة والتعليم والرفاهية الاقتصادية، كما تأثرت مكونات الاستثمار والإنتاجية في القطاعات المدنية بسبب سوء تخصيص الموارد المالية في ظل سباق التسليح، وانخفض نصيب الفرد من الاستهلاك والاستثمار، كما انخفض المخزون الاستراتيجي من رأس المال وارتفعت أرقام المديونية الخارجية وازداد معدل التبعية الاقتصادية والاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات العسكرية وما يتصل بها من نفقات التشغيل والصيانة والتدريب.

وما يؤسف له أن الحجم الأكبر من صادرات الأسلحة المدمرة تتوجه إلى المناطق الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، والهند وباكستان. جاء في تقرير صادر عن "صندوق النقد العربي" و"المؤسسة العربية للاستثمار" أن الإنفاق الدفاعي العربي شكّل أكثر من ٧% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول

العربية. وهي من أعلى النسب في العالم، بينما الإنفاق على البحث العلمي لا يتجاوز ٠,٢% من الموازنات العامة، ويُقدّر إجمالي الإنفاق العسكري والأمني التراكمي للبلدان العربية مجتمعة بأكثر من ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

وما روج لذلك الإنفاق الضخم على التسليح أن سماسرة السلاح عمدوا إلى تسويق ما أصبح يُعرف «سيناريوهات التهديد الذي قد يواجه الأمن القومي» في البلدان المختلفة. وهي سيناريوهات مختلفة هدفها بث الذعر في المناطق التي تعودت على الحروب والاضطرابات، وبهذا يتم الضغط على الحكومات للانخراط في صفقات تسليح كبرى من أجل «الدفاع عن الأمن القومي» ضد أخطار وتهديدات لا يعرف أحد مصدرها بالتحديد، إلا أنها جميعاً من صياغة «خبراء إستراتيجيين» يعملون لصالح شركات ومصانع السلاح الضخمة.

كما لا نغفل الدور المتعاظم لتجارة السلاح في السوق السوداء، والفساد المالي الكبير المتشعري في صفقات الاتجار بالأسلحة، حيث يذكر تقرير أعدته منظمة الشفافية العالمية في لندن -بحسب ما نشره موقع ال بي بي سي - إلى أن ثلثي الشركات الكبيرة المصدرة للأسلحة متهمّة بفساد مالي، وذلك بحكم العقود الضخمة في قطاع التسليح وطبيعة السرية التي يتميز بها القطاع فإنه يشكل أرضية خصبة لانتشار الفساد والرشوة وهو ما يكبد الحكومات ودافعي الضرائب خسائر فادحة، ويقدر البنك الدولي حجم الفساد في هذا القطاع بأكثر من ٢٠ مليار دولار سنوياً، وهذا الرقم يعادل تقريباً حجم المساعدات التي تعهدت بها الدول الصناعية لمواجهة أزمة المجاعة في العالم!

ومن هنا نقول إن الاستقرار السياسي للدول والاجتماع على كلمة واحدة في القضايا الأساسية شرط لا بد منه لأي أمة تريد أن تنهض أو تتقدم مادياً واقتصادياً، وإلا فإن الصراع والنزاع سيأتي على الأخضر واليابس. وهذا هو التحدي الأكبر الذي ينتظرنا اليوم في عالم الإسلام.

رواد التأمين التكافلي الإسلامي .. في العالم ..



شركة التأمين الإسلامية المحدودة
ISLAMIC INSURANCE COMPANY LTD.



السودان - الخرطوم - شارع علي عبد اللطيف - برج شركة التأمين الإسلامية
ص.ب : ٢٧٧٦ هاتف : ٨٣٧٨١٥٥٦ - ٨٣٧٧١٧٥١ - ٨٣٧٧٠٥٠٧ فاكس : ٨٣٧٧٨٩٥٩



د. عبد القادر ورسمه غالب
المستشار القانوني ورئيس دائرة
الشؤون القانونية لمجموعة بنك
البحرين والكويت

خطاب الضمان المصرفي مبادئه .. متطلباته .. وأهميته ..

تعتبر خطابات الضمان المصرفية من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك في مجال دعم معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية، ولقد ساعدت البنوك عبر إصدار هذه الخطابات على تشجيع وازدياد حركة التجارة الداخلية والدولية. وهذا الأمر يعود بصفة خاصة إلى أن خطابات الضمان المصرفية تعتبر من أهم وسائل الضمان المطلوبة لمنح الثقة في التعامل بين الأطراف في كل مكان وكل زمان.

ونظرا لأهمية هذه الخدمة المصرفية للتجارة الدولية، فلقد قامت غرفة التجارة الدولية بباريس ببذل جهود متواصلة ومقدرة من أجل وضع قواعد موحدة لتنظيم تقنين استخدام خطابات الضمان في كل العالم على نسق واحد موحد. وفي هذا الخصوص قامت لجنة الممارسات التجارية الدولية بالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالتقنيات المصرفية بوضع القواعد الموحدة المنظمة للضمانات.

ما هو خطاب الضمان؟

تمت الإشارة لخطاب الضمان بأنه التزام خطي من قبل البنك أو أية هيئة أخرى أو أي شخص (ويطلق عليه الضامن) بدفع مبلغ نقدي وفق نصوص وشروط الضمان وذلك بناءً على طلب من (الأمر) وبمقتضى تعليمات أو بناءً على طلب أو تعليمات أية هيئة أو شخص لفائدة طرف ثالث يسمى (المستفيد) من خطاب الضمان.

وفي نفس الخصوص، فلقد قامت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٦ "اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة"

بالنص على أنه لأغراض هذه "الاتفاقية" الأهمية يمثل التعهد (خطاب الضمان) التزاما مستقلا، يعرف في الممارسة الدولية بأنه ضمان مستقل أو خطاب اعتماد ضامن مقدم من مصرف أو مؤسسة أخرى أو شخص آخر، يلتزم بموجبه بأن يدفع للمستفيد مبلغا معيناً أو قابلاً للتعيين لدى تقديم مطالبة بسيطة أو مطالبة مشفوعة بمستندات أخرى، وذلك على حسب ما ورد في أحكام التعهد. وأي من شروطه المستندية تبين أو يستدل منها استحقاق السداد بسبب تقصير في أداء التزام ما، أو بسبب حدث طارئ آخر أو سداد المال المقترض أو المستلف أو سداداً لأي دين مستحق السداد واقع على الأصيل أو شخص آخر. وكما

نلاحظ، فإن اتفاقية الأمم المتحدة فيها توسع في تعريف مفهوم خطاب الضمان ليكون أكثر شمولاً وفائدة على المستوى المحلي والمجتمع الدولي.

خطاب الضمان في التشريعات

وفي هذا الخصوص إذا نظرنا لما ورد في التشريعات الوطنية، فنلاحظ أن قانون المعاملات التجارية في معظم دول الخليج، قام بتعريف خطاب الضمان على أنه تعهد يصدر من المصرف الضامن بناءً على طلب زبون له (الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط، ما لم يكن خطاب الضمان مشروطاً إذا طلب منه ذلك

خلال المدة المعينة في الخطاب، ويوضح في خطاب الضمان الغرض الذي من أجله تم إصدار الضمان. هذا مع العلم أن خطابات الضمان يتم استخدامها كثيراً في منطقة الخليج، وهي من الخدمات المصرفية الراضية.

ومن واقع التجارب نشأت بعض الخلافات بين أطراف خطاب الضمان وصدرت العديد من الأحكام القضائية. ولتفسير ما ورد في القانون فإننا نستشهد بقرارات بعض المحاكم منها المحكمة الاتحادية العليا لدولة الإمارات، حيث ورد في بعض أحكامها أن خطاب الضمان يعتبر من عمليات الائتمان التي تباشرها المصارف، وبمقتضاه يلتزم المصرف بدفع مبلغ الضمان المحدد في الخطاب إلى المستفيد، بمجرد الطلب خلال مدة معينة، أو بغير شرط، فهو التزام يتم بتصرف قانوني وإرادة منفردة من المصرف، على اعتبارات شخصية تراعى في الزبون، وتتعلق بمركزه المالي، والثقة فيه، وفي قدرته على الوفاء بالتزاماته للمستفيد، لأن توقفه على الوفاء بها من شأنه أن يعرض المصرف للمطالبة بقيمة الضمان الوارد في الخطاب. وسبق لمحكمة التمييز بدبي، أن قالت في قضية أخرى، أن خطاب الضمان يمكن أن يكون مشروطاً، ويكون خطاب الضمان غير مشروط حينما يكون من حق المستفيد المطالبة بقيمة الضمان في أي وقت وأثناء مدة سريانه، إذا قام بتأكيد إخلال صاحب الحساب المضمون، وذلك دون حاجة إلى اللجوء إلى أي شخص أو جهة للحصول منها على مستندات تؤيد المطالبة، ويكون الضمان مشروطاً إذا صدر بشروط تلزم المستفيد بتقديم مستندات أو أوراق معينة، بغرض مساندة مطالبته، وتكون هذه المستندات أو الأوراق مطلوبة من قبل صاحب الحساب المضمون، وهذا الالتزام لا ينفي عن تعهد المصرف باستقلاله مادام لا يكون للمصرف بمقتضى الخطاب سلطة التحقق من صدق المستند، بل يكفي أن يكون صادقاً في ظاهره.

ولكي يستحق المستفيد مبلغ الضمان وتظل الاشتراطات مجرد إجراءات شكلية لا تلزم المستفيد على التدليل على صدق ما يدعيه فيها.

متطلبات ومبادئ خطاب الضمان

استناداً إلى ما تقدم في الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية وما صدر من أحكام قضائية، نستطيع القول بأن هناك متطلبات ومبادئ أساسية خاصة بخطاب الضمان المصرفي ويجب الإلمام بها. من ضمنها، أن خطاب الضمان يقوم على مبدأ "استقلال التزام البنك" عن العلاقة القائمة بين المستفيد والزبون. لذا لا يجوز للضامن التمسك بالدفع الناشئة عن العلاقات الأخرى، ويترتب على ذلك

التزام الضامن بالوفاء لدى أول طلب من جانب المستفيد، ورغم أية معارضة من جانب الزبون، حتى ولو أصدر الأخير للبنك أمراً بعدم الدفع. وهنا، يجب أن ننبه إلى أن بعض البنوك، ومساعدة لزيائتها، تتكاسل في تنفيذ أوامر المستفيد وتتخاضى الدفع الفوري حتى يستطيع الزبون معالجة المشكلة مع المستفيد. وهذه ممارسة مصرفية غير سليمة يجب الابتعاد عنها والتعامل مع كل خطابات الضمان وفق الممارسة المهنية السليمة، وإلا هدمنا أخص خصوصيات متطلبات خطاب الضمان.

إضافة لمبدأ استقلال التزام البنوك، فإن خطاب الضمان في العادة يقوم على مبدأ "الاعتبار الشخصي"، إذ أن حق المستفيد من خطاب الضمان من الحقوق ذات الطابع الشخصي، أي أن له وحده سلطة استعماله.

ومن هذا لا يجوز التنازل عن خطاب الضمان من جانب المستفيد ولا يجوز تداوله لأن شخصية المستفيد من الخطاب وأمانته محل اعتبار لدى البنك. ويجب ملاحظة هذه النقطة لأهميتها وخصوصيتها لخطاب الضمان، الذي يجب أن يبقى لمصلحة المستفيد حتى النهاية.

وبالنسبة للضامن (البنك) فهناك مبدأ "التزام الضامن بالوفاء" خلال الأجل المحدد لتقديم طلب الضمان، وكل وفاء بعد هذا التاريخ يعد غير صحيح ويتحمل البنك نتائجه في مواجهة الزبون الأمر. ولذا فعلى البنك عدم إدراج أي فقرة في الضمان قد تخلق غموضاً حول مدة الضمان لما قد يترتب على ذلك من مشاكل حادة أثناء التنفيذ، وهناك قضايا كثيرة أمام المحاكم في هذا الخصوص. مثلاً، أذكر أنه في أحد خطابات الضمان كُتب "... يبقى هذا الضمان حتى حوالي شهر أبريل من عام..." و هذا مما لا ينبغي؛ إذ يجب وضع تاريخ محدد، وإن كانت هناك فرصة للتديد يجب أن تكون محددة وواضحة وإلا فإن البنك سيضع نفسه في مخاطر كبيرة لأن الالتزام سيظل مفتوحاً. وللا التزام المفتوح شروط معينة وإجراءات محددة لا بد من توفرها وإلا فهناك مخاطر مصرفية تترتب على ذلك.

أهمية خطاب الضمان

تقوم خطابات الضمان بدور مهم لأنها تمثل بديلاً عن التأمين النقدي لضمان حسن تنفيذ الالتزامات الناشئة بين المتعاقدين، كما أنها تمنح مزايا متعددة للأطراف سواء الزبون (الامر)، طالب الإصدار، أو المستفيد منه الذي صدر لصالحه الضمان، أو البنك الذي أصدر خطاب الضمان. بالنسبة للزبون مثلاً، فإن خطاب الضمان يحقق له عدة فوائد منها أنه

سيحل محل التأمين النقدي الذي يطلبه المستفيد منه، وبدلاً عن تجميد المبالغ النقدية لدى الجهة المستفيدة من الضمان، يقوم الزبون بإصدار الخطاب ويحصل به على رضا وقبول المستفيد، ويمكن استثمار هذه الأموال في أوجه أخرى. هذا إضافة إلى أن العمولة التي سيدفعها الزبون للبنك مقابل إصداره لخطاب الضمان في أغلب الأحوال أقل من هامش الربح الذي يدفعه إذا ما اقترض قيمة التأمين النقدي من البنك. وبالنسبة للمستفيد فإن إصدار خطاب الضمان من بنك معتمد يعتبر ضماناً كافياً للمستفيد مثل التأمين النقدي المودع لديه، لأن خطاب الضمان يتضمن شروطاً تجعل التزام البنك الضامن التزاماً مستقلاً وملزماً للبنك.

والبنك كذلك يستفيد من إصدار خطابات الضمان، لأنه يتقاضى عمولة من عميله تتناسب مع قيمة الضمان وأجله، ونوع العملية المطلوب تقديم خطاب الضمان عنها. وخطاب الضمان لا تسدد قيمته للمستفيد في أغلب الأحوال، ولا يكلف البنك في إصداره إلا نفقات إدارية بسيطة إذا ما قورنت بالعمليات المصرفية الأخرى. وإضافة لهذا، فإن البنك من وراء إصدار خطابات الضمان يهدف لتحقيق أهداف أخرى منها خدمة الزبائن الذين تربطهم به علاقات مصرفية أخرى تعود عليه بفوائد عديدة.

لنحرص على الاستفادة من خدمة خطابات الضمان التي تقدمها البنوك لأهميتها في دعم وتنشيط العمليات التجارية في جو آمن تضمنه البنوك وتلتزم بتنفيذها عند الطلب لصالح المستفيد. ولكن علينا، صياغة هذه الضمانات بصورة سليمة وواضحة لا تكون "حمالة أوجه" بل مباشرة وبسيطة وواضحة يفهمها الجميع دون عناء كبير. وبهذا نحفظ الحقوق والضمان لجميع الأطراف وفق المتطلبات الخاصة بخطابات الضمان المصرفية.



فوائد الادخار .. في تحقيق مقاصد التنمية



عبد الله الصديق الحسين
جامعة القرآن الكريم

يواجه الفقراء صعوبة في مجال الادخار لأنهم يملكون موارد إنتاجية أقل مع طلب شديد على هذه الموارد المحددة، فضلاً عن فرص ضئيلة وربما منعدمة في الحصول على خدمات ادخارية مأمونة. ومع ذلك فإن الادخار بالنسبة للفقراء يعد شرطاً أساسياً لتحسين مستوى معيشتهم والأشخاص الذين يدخرون يتصرفون بشكل مختلف عن أولئك الذين لا يدخرون؛ فالشخص الذي يملك ما يُعينه وقت الحاجة هو شخص يستطيع أن يتكيف مع الأحداث غير المتوقعة والحالات الطارئة ويستطيع أن يخطط لمستقبله على نحو أفضل، ومن ثم إذا استطاع الفقراء تحسين قدرتهم على الادخار بصورة أكثر فعالية فإنهم بالتالي يستطيعون تخطيط واستثمار تنميتهم وإدارتها بشكل أفضل.

والصناعة التي غدت تحقق المزيد من الادخار، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الادخار، وعلى هذا الأساس «إن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت، أي زيادة توسع الصناعات الحقيقية ثم زيادة كمية العمل المنتج المستخدم، مما يتيح تقسيماً أكبر للعمل الاجتماعي ورفعاً لمستوى الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج الإجمالي وقيمتها وذلك باتجاه تحقيق رفاهية السكان».

ومشهور هجوم سميث على ما كان يعدّه تبديداً للفائض على يد الدولة الإقطاعية، والملكية وانتقاده نفقات النبلاء وأثرياء التجار لأنهم يستخدمون الفائض الاقتصادي بطريقة غير منتجة.

ولم تدرك الدولة الرأسمالية في مرحلة سابقة أهمية تحليل الدلائل الاقتصادية الأساسية، ومنها الادخار على مستوى الاقتصاد القومي، هذا الادخار الذي لا بد منه لكي يكون الحجم الكلي للاستثمار كافياً، فقد أصبحت هذه المهمة من أبرز المهمات الاقتصادية للدولة بعد الحرب العالمية الأولى لمعالجة إفرازات الدورة الاقتصادية وكوارثها ولاسيما بعد صدور كتاب جون مينارد كينز «النظرية العامة» ونظريته في أسلوب معالجة الأزمات الاقتصادية. لقد استنتج الاقتصاديون المحدثون أن عملية الادخار غير عملية الاستثمار وأن المدخر

القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ سادت فيهما الحروب بين الدول وقل الإنتاج وزاد الخوف من قلة الأغذية والمواد الأولية فكان تملك احتياطي ذهبي يعني تملك مزية الشراء نقداً إضافة إلى المزايا الاقتصادية والسياسية الأخرى. وهذا يعني أيضاً أن على الدولة أن تتدخل لتوجيه الاقتصاد الوطني. فالفكر الاقتصادي للتجارين كان مرتبطاً بمرحلة البرجوازية النامية في حوض الإقطاع، وكان على هذه البرجوازية آنذاك أن تدعم نفسها بقوة الدولة. ويعد الادخار كذلك من المعاني التي يوحى بها الفكر الفيزيوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي. فمن المعروف أن ما يميز الإنتاجية لدى أصحاب هذا الفكر هو أن العمل الزراعي يوفر فائضاً في حين أن غيره من الأعمال لا يضمن ذلك.

ويظهر مع التقليديين الكبارين سميث وريكاردو، وهما من أصحاب مذهب الحرية الاقتصادية الاهتمام الواضح بالادخار واستخدامه المثمر. إن سميث يقدم نموذجاً لزيادة الثروة والازدهار يقوم على قاعدة التراكم الرأسمالي. فكل ازدهار اقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لا بد أن يسبقه الادخار.

يقول سميث في كتاب «ثروة الأمم»: «إن رأس المال يزداد بالادخار ويتناقص بالهدر وسوء الإدارة

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي إنه الفرق بين الدخل وما يُنفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية، لذلك يطلق بعضهم أيضاً على الادخار لفظ «الفائض».

ويمكن الادخار في اقتطاع يستهدف تكوين احتياطي، علماً أن هذا الاحتياطي يمكنه أن يفيد بالتناوب للاستثمار أو لاستهلاك أجل.

الادخار ظاهرة قديمة قدم إدراك الإنسان لضرورة الأخذ من وقت الرخاء لوقت الشدة، وقد ضرب الله لنا مثلاً في كيفية تنظيم موارد البلاد والاستعانة بالرخاء على الشدة على لسان نبيه يوسف قال تعالى: «قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون» يوسف: ٤٧.

المنظور التاريخي:

تبلور مفهوم الادخار منذ بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي. فهو من الدلالات العميقة التي تكمن خلف اهتمام الفكر الاقتصادي للتجارين بميزان تجاري إيجابي وزيادة الاحتياطي من الذهب والفضة بوصفهما الثروة الرئيسة المرغوب فيها. وقد أبرز التجاريون أهمية المعادن الثمينة لأنهم عاشوا في

غير المستثمر، وأن الحوافز على الادخار غير الحوافز على الاستثمار، ويبنوا أن الأموال المدخرة تتعادل مع الأموال المستثمرة، لا عن طريق سعر الفائدة، ولكن عن طريق الدخل القومي. ويحدث ذلك عند أي مستوى من الدخل القومي.

الادخار في الفكر العربي:

لا يجد الباحث في المصادر المتوفرة عن الحضارة العربية الإسلامية مدارس اقتصادية بالمعنى الحديث للكلمة، ولكنه يجد الكثير من الأفكار والقواعد الاقتصادية التي تستمد من القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو فقه الصحابة والفقهاء المسلمين الذين جاؤوا بعدهم، كما يجد الكثير من الشروح في كتابات العلماء والفلاسفة العرب. ففي مجال الادخار يُقر الإسلام الوظيفة الاجتماعية المهمة للمال المدخر ويبعد ذلك في تحديده للالتزامات الواقعة على مالك المال في استثمار ماله فيما يفيد والتزام الزكاة والإنفاق في سبيل الله، وعدم استعمال المال على نحو يلحق الضرر أو الأذى بالآخرين أو بمصلحة الجماعة، وعدم الإبقاء على المال عاطلاً وعدم جواز اكتنازه وعدم الإسراف في إنفاقه.

الادخار أحد الأمور المهمة التي نبه إليها ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمع بما فيه صلاحه وسعادته، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (رحم الله امرأ اكتسب طيباً، وأنفق قصداً، وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته) متفق عليه.

والادخار هو الاحتفاظ بجزء من الكسب لوقت الحاجة إليه في المستقبل.

ويقوم الادخار في الإسلام على ركنين أساسيين:

الأول: الكسب الطيب الحلال في ضوء قدرات الفرد وطاقاته. قال صلى الله عليه وسلم: (إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً).
الثاني: الاقتصاد والتدبير في النفقات.

ضوابط الادخار:

وضع الإسلام ضوابط للادخار، هي:
- ألا يؤدي الادخار إلى احتكار السلعة، مما يغلبها على الآخرين فيتضررون به.
- أن لا تكون السلعة من نوع يحتاج إليه الناس، فلا يجوز ادخارها في هذه الحال.
- أن لا يؤدي الادخار إلى ضعف اليقين من رزق غد، فهذا يضر بعقيدة المسلم، وقد جاء في الحديث (يا ابن آدم إنك إن تبدل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك،

ولا تلام على كفاف، وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى) مسلم.
وقال: (يمين الله ملأى سماء، لا يقبضها شيء بالليل والنهار) مسلم.

وقال: (أعط ولا تحصى، فيحصى الله عليك) مسلم.
- ألا يؤدي الحرص على الادخار إلى البخل والشح على من تجب عليه نفقتهم، قال: (كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته) مسلم.

والجزء الفائض من الكسب بعد الإنفاق يكون المدخر أو المستثمر.

والادخار لوقت الحاجة أمر واجب؛ فهو أخذ بالأسباب؛ ولكنه لا يغني عن قدر الله.

وهو حق للأبناء على الآباء؛ قال: (إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم) متفق عليه.

الادخار الاختياري والادخار الإجباري:

يمكن تقسيم الادخار في الاقتصاد الحديث إلى قسمين: الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

الادخار الاختياري: وهو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعاً واستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين؛ وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق. وتسهم جملة من الإجراءات والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين وتنميته، ودعم الضمانة والثقة بالادخار، وتطوير المؤسسات الادخارية وتوسيعها وتحسين خدماتها.

ولا تزال المؤسسات الادخارية في البلدان النامية محدودة العدد وقاصرة على تقديم الخدمات الضرورية للمدخر نتيجة لأسباب إدارية وفنية، إضافة إلى أن الادخارات الفردية مقصورة في الغالب على المدخرين في المدن، ويكاد الادخار أن يكون معدوماً في المناطق الريفية لعدم وجود فروع للمؤسسات الادخارية كالمصارف وصناديق توفير البريد.

الادخار الإجباري: وهو ادخار يُجبر عليه الأفراد نتيجة لمتعضيات قانونية أو لقرارات حكومية أو لقرارات الشركات. وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث وفي مقدمة مجالاته المجالات الخمسة التالية:

(١) نطاق الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية:

وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة لاتساع مجاله ولتمتع بصفة الاستمرار والثبوت.

(٢) نطاق ادخار الشركات: وهذا النوع من المدخرات يتكون عندما تقرر الهيئة العامة لإحدى الشركات دعم احتياطيها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي، فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين.

(٣) نطاق الادخارات عن طريق الضرائب: إذ تحصل الدولة الكثير من الأموال مما يوفر لها إمكانيات أكبر للاستثمار في المشروعات الإنمائية من جهة، وتقليل الاستهلاك من جهة أخرى، ولا سيما الاستهلاك الخاص المرتبط بالتبذير والإنفاقات غير الموسوعة. وللضرائب في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة أثر مهم في معالجة المشاكل الناجمة عن الدورة الاقتصادية وإفرازاتها وإعادة توزيع الدخل الوطني وتغذية خزانة الدولة، ولا سيما في المراحل التي تزيد فيها النفقات زيادة كبيرة إثر الاندفاع نحو التسليح.

أما في الدول النامية، فإن للضرائب أثراً كبيراً في خدمة تمويل التنمية، وهي تسوّغ بالدرجة الأولى بضعف إمكانيات الادخار الحر وضرورة تحقيق الأهداف التالية: ضغط الاستهلاك وكبح جماحه وتحويل الموارد منه إلى الاستثمار، وتحويل موارد مبعثرة من أيدي الأفراد إلى يد الدولة لتمويل الاستثمار العام، وتوفير الحوافز لزيادة الاستثمار وتوجيهه، وتقليل الفوارق الاقتصادية.

هناك بعض العوامل التي تدفع الفرد أو الدولة للادخار، ومنها:

١- مستوى دخل الفرد: فكلما كان الدخل مرتفعاً زادت القدرة على الادخار أو العكس.



٢- مستوى الأسعار: حيث إن هناك علاقة عكسية بين الأسعار والادخار، فإذا زادت الأسعار قلّ الادخار أو العكس.

٣- العائد المتوقع والمكسب الذي ينتظره الفرد من الادخار: فكلما ارتفعت قيمته زاد إقبال الفرد على الادخار وهكذا.

٤- الاحتياط لمواجهة الأزمات: كالفقر والمرض وغير ذلك.

٥- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة: والاستمتاع بدخل أكبر في المستقبل.

٦- الرغبة في توفير الإمكانات اللازمة لأداء بعض الأغراض: كشراء السلع المعمرة كالسيارة أو الثلاجة وغيرها والتي لا يستطيع دخل الفرد تحقيقها بصورته الجارية.

مميزات وفوائد:

مع تعدد العوامل التي تدفع الفرد والدولة إلى الادخار تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه إليه والترغيب فيه، وتقوم أهمية الادخار على أنه:

- ١- وسيلة لتحسين مستوى المعيشة وزيادة الثروات.
- ٢- وسيلة لتمويل المشروعات الاستثمارية.
- ٣- أنه يساعد في تنمية مستوى الدخل القومي للدولة.

خبر الأمور الوسط: ومع حث الإسلام على الادخار وفق الضوابط التي ذكرت فقد نبّه إلى ضرورة الوسطية والتوازن، فقال تعالى: «ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً» الإسراء: ٢٩. وقال - عز وجل - : «والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً» الفرقان: ٦٧.

فإذا كان الإسلام قد شجع على الادخار وبين فضيلته فقد حذر من البخل والاكتناز لما فيهما من تعطيل المال وحبسه، وعدم أداء حقوق الله في هذا المال، قال تعالى: «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم. يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون» التوبة: ٣٤-٣٥.

أدوات الحرب: ومحاربة هذا الخطر شرع الإسلام الزكاة، وجعلها أحد أركان الإسلام، وكذلك فرض الإسلام على كل مسلم الإنفاق على من يعول، ودعا الإسلام المسلمين إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع من المال والثروة عن طريق استثماره وتنميته، ومن وسائل الاستثمار المتاحة أمام المسلم:

- ١- الاستثمار الفردي في مشروعات تجارية أو صناعية.

٢- الاستثمار عن طريق المضاربة الإسلامية مع أطراف آخرين.

٣- الاستثمار عن طريق المشاركات الإسلامية.

٤- الاستثمار التعاوني الإسلامي.

شريطة أن يدور كل هذا في إطار الكسب الحلال والإنفاق الحلال والاستثمار الحلال

الادخار والتنمية:

عرف الانسان الادخار وأدرك أهميته الجوهرية فمارسه بأشكال مختلفة منذ أقدم العصور وقد تطورت اشكال المدخرات وتطورت معها اساليب ووسائل حفظها وتأمينها واستخدامها في مختلف المجتمعات بمرور الزمن حتى عصرنا الحاضر.

لقد أصبح الادخار في العصر الحديث إحدى الخصائص الرئيسية لإنسان ومجتمع هذا العصر، وبالتالي أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المعاصرة.

فتأسست بالنتيجة علاقة بين الإنفاق (الاستهلاك) من الدخل القابل للتصرف وبين الادخار من جهة،

كما تبلورت صلة متبادلة بين الادخار والاستثمار من جهة أخرى، وقد أصبح الادخار أكثر ضرورة للبلدان النامية في العالم الثالث بوجه خاص بل بوجه استثنائي، وبعيداً عن الدخول في أساسيات وتفاصيل علاقة الإنفاق بالادخار وصلة الادخار بالاستثمار، فنحن معنيون في هذه المقالة، بالحدوث أساساً، عن الضرورة الحيوية للادخار من جهة، وعن الدور الفعال الذي يلعبه الادخار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع النامي من جهة أخرى، وذلك برغم أننا سنتحدث هنا بصورة موجزة وحتى يكون حديثنا هذا، حديثاً واقعياً وعملياً، بعيداً عن العمومية والتجريد، فإن نقطة انطلاقنا هي: أن المستوى المتوسط للدخل، هو المصدر الأساسي للسلوك الادخاري وبالتالي، للمدخرات نفسها ونحن نعرف أن مفهوم (مستوى الدخل المتوسط) هو مفهوم نسبي يختلف من مجتمع الى آخر ومن عصر الى آخر، ولكننا نعرف في الوقت نفسه أن هذا المستوى المتوسط من الدخل، هو في جميع المجتمعات وفي جميع المراحل الزمنية، هو مستوى قابل (للاضغوط) بحيث يستطيع ذو الدخل المتوسط، أن يقطع جزءاً من هذا الدخل لغرض الادخار على وجه التحديد.

والواقع أن الضرورة الحيوية للادخار إنما تنبع من كون الادخار ذا فائدة مزدوجة لكل من الفرد (أو الأسرة) والمجتمع معاً.

يمكن تحديد فوائد أو إيجابيات الادخار على نحو واقعي وعملي ملموس إذ أنه يمكن للفرد أو الأسرة التي تمارس الادخار على نحو متواصل، منتظم الوفيرة استخدام المدخرات او جزء منها:

١- للنفقات الطارئة أو غير المتوقعة، مثل التعرض لحادث ينجم عنه ضرر خطير وجدي لواحد أو أكثر من افراد الأسرة، او التعرض لأحد الامراض





الخطيرة أو المستعصية وهو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال، إلى نفقات كبرى واستثنائية يعجز الدخل المنتظم الجاري عن تدبيرها أو تحملها فيعمد الفرد أو الأسرة في هذه الحالة إلى الإنفاق مما لديهم من مدخرات.

٢- لتأمين المستقبل إذ قد يعجز رب الأسرة لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة، مثل المرض المزمن أو العوق المعجز عن العمل أو غير ذلك، فيحدث العجز عن تلقي الدخل المنتظم الذي كان يجري بفعل الوظيفة أو المهنة، فعندها يعمد الفرد إلى استخدام مدخراته وذلك على سبيل المثال بأن يستثمرها في مشروع معين أو أن يُنفق من الفوائد التي يحصل عليها جراء إيداعها في أحد المصارف

والاجتماعية وبالتالي تخفيض الأعباء عن كاهل الدولة في هذا الاتجاه.

ب- استثمار المصارف الاستثمارية لهذه الخدمات في مشاريعها الانتاجية والتجارية والخدمية الخ.

٧. التقليل بأية نسبة من النسب، من اعتماد الدولة على القروض الخارجية وبالتالي تخفيف العبء الواقع على البلاد جراء تسديد الديون الخارجية وفوائدها، وهكذا ينجم بالتالي، التخفيف من النتائج السياسية السلبية المترتبة على ضغط الديون الخارجية على حرية الحركة الخارجية والداخلية للدولة وعلى استقلال القرار السياسي للدولة تجاه الخارج والداخل على السواء.

٨. إن المدخرات مصدر لا ينضب من مصادر التمويل الذاتي لجهود التنمية وبالتالي، الإسهام في رفع مستوى المعيشة لعموم المجتمع بأية نسبة من النسب.

استناداً الى كل ما تقدم، فإن من الضروري الى أقصى حد، أن تتضافر الجهود الرسمية والشعبية باتجاه تجنب الإسراف والتبذير والهدر من جهة وباتجاه رفع مستوى الوعي الادخاري لدى المواطنين من جهة أخرى. وواضح أن لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة وأن لعموم المؤسسات والاطراف الأكاديمية والثقافية والاجتماعية دوراً حيوياً ودائماً بالغ الأهمية في هذين الاتجاهين الضروريين ضرورة قصوى.



إن لاستثمار هذه المدخرات بهذين الشكلين وغيرهما داخل المجتمع النامي فوائد ومميزات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معاً وهي بصورة رئيسية:

١. الإسهام بأية نسبة من النسب في رفع معدل النمو السنوي للبلاد.

٢. التقليل من معدلات البطالة المعروفة بارتفاع معدلاتها في المجتمعات النامية وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة نتيجة لشروع مشاريع صناعية وزراعية جديدة بالعمل والتشاطر بفضل هذه المدخرات.

٣. أرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها إنما تساعد على توسيعها باتجاه استيعاب المزيد من قوى العمل في أكثر من مجال.

٤. خلق موارد نقدية جديدة للدولة وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشروعات الخ. . .

٥. تحضير الاستهلاك وهو الأمر الذي يُفرض بدوره، إلى توسيع نشاطات الانتاج والخدمات وذلك من خلال حصول العاملين الذين كانوا عاطلين سابقاً، على دخول ينفقونها على ما يحتاجونه من سلع وخدمات وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أصحاب المشاريع لنشاطاتهم في مجالي الانتاج والخدمات بحكم زيادة معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات.

٦. دعم جهود الدولة في ميادين التنمية الاقتصادية

٣- لتحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل حيث يمكن في هذه الحالة، استثمار المدخرات في مشروع معين يدر دخلاً إضافة الى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الاعتيادية، وهكذا يستطيع أن يرفع من مستوى معيشته ومعيشة الأسرة.

٤- لإشباع بعض الحاجات التي يعتبرها الفرد المدخر ضرورية ولكن ليس بوسع دخله الحالي إشباعها مثل شراء بيت أو استبدال أثاثه القديم أو تجديده أو إضافة وسائل أو أجهزة منزلية، إضافة الى تلك الموجودة في منزله أصلاً.

٥- لاطمئنان المدخرين على مدخراتهم تجاه أية خطورة قد تطولها مثل السرقة او غيرها باعتبار أن هذه المدخرات هي في حالة أمن أكيد عادة وهي مودعة لدى المصرف.

نتطلق في هذا الصدد، من الحقيقة الموضوعية الراهنة وهي تدني مستوى الدخل القومي لدى عموم البلدان النامية. وهذا ناتج بالطبع عن مجموعة مركبة من القوى والعوامل الداخلية والخارجية التي ليس هنا مجال التطرق اليها، وينجم عن هذا بالتالي، تدني حصة الفرد من الدخل القومي ومن هنا فإن الادخار من قبل متوسطي الدخل وايداع مدخراتهم لدى البنوك، على شكل ودائع (حساب توفير او حساب جار على سبيل المثال).

إنما يُتيح للمصارف التجارية والاستثمارية استثمار هذه المدخرات بعدة طرق منها على سبيل المثال:

أ- توفير المزيد من القروض لأصحاب المشاريع الانتاجية والتجارية والخدمية الخ. داخل البلاد.

تحليل بيئة الأعمال للمصارف السودانية



أحمد معاوية الشريف - إدارة الاستثمار

تُعد دراسة وتحليل العوامل البيئية المرتبطة بالأعمال من الموضوعات المهمة جداً في إدارة وتنظيم العمل بالنسبة للمصارف السودانية. وهي من الموضوعات الحديثة نسبياً في علم الإدارة رغم آثارها العميقة على الممارسات الإدارية منذ زمن بعيد، إذ كان التركيز في الماضي على المشكلات الداخلية للمنظمات كمشكلات العمالة وظروف العمل وزيادة الإنتاجية ورأس المال ومشكلات الآلات وغيرها.

ويشتمل التحليل البيئي للمصارف على كافة الدراسات والتحليلات للبيئة الخارجية والداخلية، ويُعنى بتحديد الفرص والمهددات ونقاط القوة ونقاط الضعف، فهو يتضمن المراحل التالية :-

١ / تعريف البيئة الخارجية :- هي مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على أداء المصرف. ولا يستطيع أي مصرف أن يعمل بمعزل عن البيئة المحيطة به، فالمصرف يحصل على مدخلاته من البيئة، كما أن مخرجاته تصدر إلى هذه البيئة، وقدرة المصرف على الاستمرار تتوقف على إمكانياته في التفاعل مع البيئة التي يعمل فيها. وتشمل هذه البيئة :

(أ) الفرص: هي المجالات المتاحة أو الأحداث المحتمل حدوثها حالياً أو في المستقبل في السوق، والتي يمكن أن يستثمرها المصرف لتحقيق أهدافه عبر اعتماد خطة إستراتيجية مناسبة.

(ب) المهددات: هي العوامل أو الأحداث التي تحول دون تحقيق المصرف لأهدافه بالشكل الذي يسعى إليه ويكون لها أثر سلبي على المصرف.

٢ / تعريف البيئة الداخلية : هي مجموعة من المتغيرات الداخلية التي تؤثر بشكل مباشر على أداء المصرف، وتتضمن :

(أ) نقاط القوة: هي الأشياء الملموسة وغير الملموسة التي يملكها المصرف ويكون قادراً على استخدامها بشكل إيجابي لإنجاز أهدافه بما يجعله متفوقاً على المنافسين.

(ب) نقاط الضعف: تمثل النقص في الإمكانيات والقدرات، والتي لا تمكن المصرف من بلوغ ما يسعى إلى تحقيقه قياساً بالمنافسين، وما ينعكس بالتالي على مستوى الأداء المحقق.

مكونات البيئة الخارجية :-

١ / البيئة العامة :-

أ. عوامل التكنولوجيا :- تمثل التغيرات والأحداث التقنية التي تقع خارج المصرف وتمتلك إمكانيات التأثير على إستراتيجيته كأحد الأبعاد الأساسية والمهمة للتحليل البيئي. وتشمل التطورات العلمية والتكنولوجية التطور في الآلات والمعدات والخدمات، أو في مهارات ومعارف الأفراد، ولا بد لأي مصرف أن يعمل على تكييف نفسه ومواكبة التطور التكنولوجي، إذ أن عدم المواكبة من شأنها إضعاف مركزه التنافسي والتسبب في انخفاض أرباحه.

ب. العوامل الاجتماعية والثقافية :- الثقافة هي الاتجاهات السائدة والقيم والعادات والتقاليد والمعتقدات. وقد تؤدي التغيرات في البيئة الثقافية إلى خلق عدد من الفرص أو التهديدات للعديد من المصارف.

ت. العوامل التشريعية والقانونية :- يلعب كل من الحكومة والبنك المركزي دوراً حيوياً في الرقابة على نشاط المصارف عن طريق سن القوانين

وإصدار التشريعات التي قد تمثل تهديداً أو فرصة للمصارف، حيث أن إضافة أو حذف قيود تشريعية أو قانونية يمكن أن تضع قيداً إستراتيجياً أو تبرز فرصة إستراتيجية.

ث. العوامل الديموغرافية :- قد تمثل الاتجاهات الديموغرافية قوة تأثير مهمة في السوق. والمتغيرات الديموغرافية تشمل عوامل مثل: السن، الدخل، التعليم، الموقع الجغرافي، الديانة.

ج. العوامل الاقتصادية :- تشير العوامل الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المنظمة مثل:

- (أ) الدخل (القومي- الفردي، المتاح للمصرف).
- (ب) الطلب.
- (ت) المرحلة التي يمر بها الاقتصاد.
- (ث) السياسات النقدية (سياسة الإنفاق والاستثمار).
- (ج) أسعار العملات.

٢ / بيئة التشغيل :-

تشمل بيئة التشغيل، أو ما يُطلق عليها بيئة المنافسة أو بيئة المهام، العوامل التي تؤثر وتتأثر بعمليات المصرف بشكل مباشر وتؤثر في قدرته على الحصول على الموارد المطلوبة أو نجاحه في تسويق خدماته بفعالية، وتشمل هذه العوامل: المنافسين والعملاء والممولين.

هل يمكن التأثير في العوامل السائدة في بيئة التشغيل؟

العوامل السائدة في بيئة التشغيل يمكن التأثير فيها والرقابة عليها بدرجة أكبر من متغيرات البيئة العامة، كما أن تأثيراتها تكون أكبر على أنشطة ونتائج أعمال المصرف، من متغيرات البيئة العامة.

لا تكون بالضرورة هي الأفضل، إذ قد تكون هناك منشآت أخرى ملائمة ولكن لم يمتد إليها التحليل. يضاف إلى ذلك أن ظروف المنشأة المختارة قد تكون ملائمة، ولكن ظروف الصناعة التي تنتمي إليها، والتي تترك أثرها في النهاية على المنشأة ذاتها، قد تكون غير ملائمة.



وإذا كان لكل مدخل سماته المميزة، فإن الواقع العملي يشير إلى أن كلاً منهما مكمل للآخر، فعادة ما يتم تحليل الظروف الاقتصادية ثم ظروف الصناعة (المدخل الأول)، في ذات الوقت الذي يتم فيه تحليل ظروف كافة المنشآت الفردية (المدخل الثاني). وإذا ما اتضح أن النتائج النهائية للمدخلين منسجمة، حينئذ تزداد الثقة في إمكانية الاعتماد على النتائج المستخرجة في اتخاذ قرارات الاستثمار. أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك فيعيد النظر في نتائج المدخلين. واستناداً على ما تقدم نوصي المصارف بالآتي:-

- اتباع نماذج تحليلية مرنة في التحليل البيئي والاستراتيجي، بمعنى أخذ المتغيرات الجديدة التي تطرأ في بيئة العمل في الاعتبار.

- اعتماد المسارات الآتية بشكل متوازن من قبل المصارف لصياغة رؤيتها المستقبلية :-
× مسار التحليل البيئي للأعمال.
× مسار التحليل الاستراتيجي.

- أن تقوم الحكومة والبنك المركزي بصياغة تشريعات قانونية من شأنها خلق بيئة عمل مناسبة للمصارف من أجل الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

- أن تقوم المصارف باتباع إستراتيجيات وأساليب عملية تمكنها، ولو جزئياً، من التنبؤ بنقاط الضعف أو التحديات التي سوف تقع في بيئة العمل، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تجنبها أو على الأقل الحد من تأثيرها.

المدخل البديلة لتحليل بيئة الأعمال:

يميل الكثير من المحللين إلى أن يبدأ تحليل بيئة الأعمال بتحليل الظروف الاقتصادية العامة، وينتهي بتحليل ظروف المنشأة ذاتها، وهو ما يطلق عليه بمدخل التحليل الكلي فالجزئي - Macro Micro Approach أو التحليل من أعلي إلى أسفل Top-Down Analysis. وفي المرحلة الأولى من هذا التحليل، يكون التركيز على تحليل الظروف الاقتصادية، بهدف التعرف على التغيرات المحتملة فيها، والتأثير المحتمل لها على سوق رأس المال، يتبع ذلك تحليل ظروف الصناعة في محاولة لمعرفة الصناعة أو الصناعات الواعدة، إما بسبب الظروف الاقتصادية التي يحتمل أن تسود في المستقبل، أو بسبب تطور تكنولوجيا أو تغير اجتماعي، أو بسبب أي متغير آخر يحتمل أن يكون له تأثير إيجابي على الصناعة. وفي المحطة الأخيرة يأتي التحليل على مستوى المنشأة، بهدف معرفة أفضل المنشآت داخل الصناعات الواعدة، التي يوصى المحلل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها.

وفي المقابل هناك مدخل بديل تكون نقطة البداية فيه هي تحليل ظروف المنشآت الفردية، يتبعه تحليل الصناعة أو القطاع الذي تتبعه المنشأة، وبذا تكون المحطة الأخيرة هي تحليل الظروف الاقتصادية التي في ظلها تمارس الصناعات المختلفة نشاطها. هذا المدخل من التحليل يطلق عليه بالتحليل من أسفل إلى أعلى Bottom-up. أو مدخل التحليل الجزئي فالكلي Micro-macro Approach. ولكن أي المدخلين أكثر ملاءمة؟

هناك من يعتقد أن المدخل الأول هو الأكثر ملاءمة، فبمجرد معرفة الصناعة الواعدة تكون قد قطعنا أكثر من نصف الطريق نحو الهدف الذي نرجوه، إذ أن ما يتبقى بعد ذلك لا يخرج عن كونه البحث عن أفضل منشأة داخل تلك الصناعة، وهذا مشكلة سهلة. فالاستدلال على منشأة جيدة داخل صناعة واعدة، هو أيسر من محاولة الاستدلال على منشأة جيدة من بين صناعات عديدة لا نعلم عنها شيئاً.

وعلى الجانب الآخر هناك من يعتقد أن المدخل الثاني هو الأكثر ملائمة، علي أساس أن اتباع المدخل الأول قد يؤدي إلى تخطي منشأة ما يكون الاستثمار فيها مربحاً. يحدث ذلك عندما تكون للمنشأة ظروفها الخاصة المتميزة عن المنشآت الأخرى التي تعمل معها في ذات الصناعة، وأن الصناعة ذاتها استبعدت في المرحلة الثانية من التحليل. وإذا كان هذا انتقاداً موجهاً إلى المدخل الأول، فإن هناك انتقاداً مماثلاً يمكن أن يوجه إلى المدخل الثاني. ذلك أن المنشأة التي يكشف التحليل عن ملائمتها للاستثمار، قد

ومن هنا فإن المصارف تخصص وقتاً وجهداً أكبر لتابعة البيئة الخارجية الخاصة بها عن الجهد والوقت المخصصين لتابعة بيئتها الخارجية العامة.

البيئة الداخلية :-

عند إجراء عمليات التوصيف والتحليل والتقييم الداخلي يجب دراسة كافة العوامل التي تمثل القدرات والإمكانات المتاحة للمصرف سواء إن كانت هذه القدرات والإمكانات مادية كالأموال والآلات والمباني والمواد وغيرها، أو كانت بشرية (إدارية وتنظيمية وتنفيذية)، وذلك من حيث كفاءة البناء التنظيمي ومدى توفر الكفاءات الإدارية المطلوبة بالكم والنوع المناسبين، ومدى توفر الأفراد العاملين بالمهارات والقدرات الفنية، والجهاز الاستشاري والتنظيم غير الرسمي ومدى قوته... الخ، هذا إلى جانب العوامل المعنوية التي تمثل مدى قوة العلاقات بين الأفراد وتماسك جماعات العمل، ومدى حرصهم على مصرفهم، كذلك مدى شهرة المصرف والصورة الذهنية لدى الجمهور عنه.

التحليل الاستراتيجي :-

مفهوم الاستراتيجية :- هي خطط وأنشطة المصرف التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التوافق بين رسالة المصرف وأهدافه، وبين هذه الرسالة والبيئة التي يعمل فيها المصرف بصورة فعالة وذات كفاءة عالية.

مكونات الاستراتيجية :- تتكون الاستراتيجية من أربعة عناصر أساسية هي:

١ / المدى، بمعنى الأشياء التي ينافس فيها المصرف.
٢ / تخصيص الموارد، بمعنى نية المصرف بشأن توجيه موارده.

٣ / الميزة التنافسية، بمعنى المزايا التي يتمتع بها المصرف مقارنة بالمصارف المنافسة.

٤ / التكامل، بمعنى مدى إمكانية اندماج نشاطين أو أكثر من الأنشطة التي يزاوئها المصرف.

تكوين الاستراتيجية وتنفيذها :- يشير تكوين الاستراتيجية إلى مجموعة العمليات اللازمة لتنمية الخطط الاستراتيجية، أما التنفيذ فيعني مجموعة العمليات اللازمة لوضع تلك الخطط في حيز التنفيذ.

مستويات الاستراتيجية :- هناك ثلاثة مستويات للاستراتيجية هي:

أ / إستراتيجية المؤسسة: تحدد هذه الاستراتيجية البرنامج الإجمالي للمصرف ككل.

ب / إستراتيجية النشاط: وهي الخاصة بكل نشاط متميز من الأنشطة التي يزاوئها المصرف.

ج / الإستراتيجية الوظيفية: وهي الخاصة بكل منطقة وظيفية كالتمويل، التمويل، الموارد البشرية وتصميم الهيكل التنظيمي.

الهندسة المالية الإسلامية

مفهومها، خصائصها، وأبعادها ..



أ. يسرا حسن عثمان أبورأس
باحثة في مجال المصارف ومحاضر بكلية الإمام الهادي

القدرة على تخفيض تكلفة النشاطات القائمة والتقليل من مخاطرها، وتجعل من الممكن تطوير منتجات وخدمات وأسواق جديدة.

مفهوم الهندسة المالية

قدّم العديد من كتّاب الهندسة عدة مفاهيم بيّنت أن أساس الهندسة المالية هو إيجاد الأدوات المالية الجديدة لأغراض التحوط والمضاربة والاستثمار، التي تدور جميعها حول إدارة المخاطر. حيث عرّفها أحدهم بأنها التحول النهائي للمنتج المالي (الموجود) لتحسين إيراداته أو تقليل مخاطره ما يجعل له دوراً في تغيير أوضاع السوق المالي، في حين يُقصد بالهندسة المالية الإسلامية: (مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف).

ومن التعريف السابق، يتضح لدى الباحث بأن الهندسة المالية تشمل على ثلاثة أنشطة هي:

١ - تصميم أدوات مالية مبتكرة، مثل بطاقة الائتمان، وأنواع جديدة من السندات والأسهم، وتصميم عقود تحوط مبتكرة.

ولعل من الأهداف السامية لهذا المقال وضع أسس وضوابط من شأنها صناعة أدوات وابتكارات مالية قادرة على التحوط من المخاطرة وتحقيق المنفعة الحقيقية ضد الأزمات، وبالتالي تصحيح سلبيات أدوات الهندسة المالية وجعلها قادرة على خدمة المجتمعات والتنمية بل وتكون أسلحة دمار شامل تهدد النظام المالي العالمي برمّته.

إن محاولة فصل الجدل الكبير القائم بين الاقتصاديين حول أدوات الهندسة المالية التقليدية، تبدو مسألة صعبة؛ حيث يصير البعض على الحذر من التعامل بهذه الأدوات الجديدة بل إنه يصير على عدم التعامل بها مطلقاً بسبب المخاطر الكبيرة التي تصاحبها. أما البعض الآخر فهو أكثر تفاؤلاً حيث يرى بأن هذه التقنية تعد مفتاحاً لحل العديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المتعاملين في الأسواق المالية والتحوط ضد المخاطر. وتنشأ الحاجة للهندسة المالية أمام الاستجابة لفرص استثمارية وفق تطلعات المستثمرين والمؤسسات معاً، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية، ودرءاً للمخاطر واللايقين المحيط بالأنشطة الاستثمارية، وهي في ذلك تعتبر من أدوات التحوط المالي.

وتتحدد مقاصد الهندسة المالية وفق الحالة التي تواجه المؤسسة المعينة، فالهندسة المالية تمتلك

ظهرت الهندسة المالية للوجود في منتصف الثمانينات بهدف عون وخدمة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغط التي يفرضها السوق وبيئة المنشآت.

ظهور مصطلح الهندسة المالية يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين بطبيعتهم، وهذا أمر لا يدعوا إلى الدهشة لأن هذا المجال مازال مغلقاً ولم يتم تعريف هذا المصطلح تعريفاً محدداً.

وتعد الهندسة المالية عملية تطويرية انطلاقاً من الدور الذي تؤديه في تنشيط البورصات المالية العالمية، وكذلك بوصفها ابتكارات جديدة في المؤسسات الاستثمارية بصورة عامة. فضلاً عن الأثر الذي أحدثته في التفكير الاستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية وظهور الأسواق المالية الناشئة والمراكز المالية العالمية. وتعد الخيارات إحدى أهم أنواع أدوات الهندسة المالية، والتي تعطي المستثمر فيها فرصة مهمة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها من خلال استبدال موجود معين بموجود آخر بسعر محدد وفي موعد أو قبل موعد محدد في المستقبل، حيث تساهم في تيسير عمليات التداول في الأوراق المالية المتنوعة (أسهم، سندات، أسعار الصرف، وغيرها) لغرض الاستثمار، المضاربة والتحوط من تقلبات السوق.

٢ - تطوير الأدوات المالية، أي تلبية هذه الأدوات المبتكرة لإحاجات تمويلية جديدة، أو التغيير الجذري في العقود الحالية لزيادة كفاءتها فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد.

٣ - تنفيذ الأدوات المالية المبتكرة، أي ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة من شأنها أن تكون منخفضة التكلفة ومرنة وعملية. ويمكن توضيح الأساس الإسلامي لفهوم الهندسة المالية في الإسلام من خلال حديث النبي (صلوات الله وسلامه عليه) حيث قال: (من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً. ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا يتنقص من أوزارهم شيئاً).

والهندسة المالية الإسلامية بذلك تعتبر منهجاً لنظم التمويل المعاصرة يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة.

ومن التعريفات الأخرى لهذا المفهوم:

- عرّف فينرتي ١٩٨٨م الهندسة المالية بأنها تصميم وتطوير أدوات مالية يمكن من خلالها معالجة المشكلات المالية والاقتصادية.

- كما عرّفت الجمعية الدولية للمهندسين الماليين الهندسة المالية بأنها "عملية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة والاستغلال الفرض المالية، فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات".

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الهندسة المالية بأنها عملية تطوير لأدوات مالية أو استحداث أدوات جديدة الفرض منها حل أو علاج لمشكل التمويل، وتشمل النقاط التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار وتطوير أدوات تمويلية جديدة وحلول جديدة.

مبادئ الهندسة المالية من منظور إسلامي

المقصود بالهندسة المالية هو تحقيق ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين في السوق المالية وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا هو ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار، وهو ما يميز الهندسة المالية من محاولات الالتفاف على الأنظمة والقوانين والاحتيايل على الأحكام الشرعية. فالجيل

الشرعية والفقهية لا تنتج قيمة مضافة ولا تلبية حاجة فعلية، بل ولا تدخل تحت مفهوم الهندسة المالية المنشودة في الصناعة المالية الإسلامية. وقد حدد "السويلم" مبادئ الهندسة المالية الإسلامية في أربعة مبادئ؛ اثنان يتعلقان في المبادئ: التوازن، والتكامل، واثنان يختصان بالمنهج: الحل، والمناسبة.

مبدأ التوازن

المقصود من هذا المبدأ هو التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، سواء مما يختص بالمصالح الشخصية أو بالمصالح الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بتحقيق الربح وما يتعلق بالأعمال الخيرية، وما يتعلق بالمنافسة وما يتعلق بالتعاون، فالشرعية الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات والرغبات ووضعت الكل في الإطار المناسب.

مبدأ التكامل

يحكم تطوير المنتجات المالية: حيث إنه التكامل بين المصالح الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية.

مبدأ الحل

هذا المبدأ ينطلق من قاعدة أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصاً أو قاعدة شرعية. وبناء على هذا فإن قاعدة الحل هي الأساس للابتكار المالي، لكن بشرط أن يلتزم هذا الابتكار حدود دائرة الحلال التي لها حدود واسعة، وأن يبتعد عن دائرة المحظور أو الحرام المحصور في حدود ضيقة مقارنة مع دائرة الحلال الواسعة.

مبدأ المناسبة

المقصود بالمناسبة هنا تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون القصد مناسباً وملائماً للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية "العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمعاني".

أهمية الهندسة المالية الإسلامية:

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لتغيرات البيئة الاقتصادية. وقد بينت الممارسة المصرفية التقليدية أن الاعتماد على منتج واحد (مثل الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة) يعتبر غير كافٍ للتأقلم مع تطلعات العملاء المتنامية، حيث ظلت المؤسسات المالية ولفترة طويلة حبيسة أدوات محدودة تستلزم معها بالضرورة أن تتطور لملاءمة المستجدات.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وخصوصاً في عالمنا المعاصر اليوم، من حيث أنها تقوم بالموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معاً، وهذه المهمة ليست بالسهلة حيث تحتاج إلى تضافر جهود على شكل تنظيمي بين الشرعيين والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين للخروج بمبتكرات فعالة.

إن هذا التصور لأهمية الهندسة المالية تحتاجه البنوك الإسلامية أكثر من البنوك الربوية، لأن البنوك الإسلامية تتعامل بالعديد من العقود الحساسة في إجراءاتها، وتتعامل أيضاً في ظل نظام مصرفي غير ملائم لطبيعتها وهو ما يجعلها أشد حاجة للهندسة المالية، ويزيد في أهمية الهندسة المالية بالنسبة للبنوك الإسلامية أنها تتعامل ضمن الضوابط والقيود الشرعية التي تنظم آلية أعمالها التمويلية والاستثمارية، ولهذا يجب على المهندس المالي في البنوك الإسلامية مراعاة هذه الضوابط وعدم اللجوء إلى الحيل، لأن الأحكام والضوابط الشرعية جاءت لتحقيق مصلحة للفرد والمجتمع معاً.



خصائص الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي:

تهدف صناعة الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصادقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

وعليه ينبغي أن نفرق ابتداءً بين دائرة ما هو جائز شرعاً، وبينما تطمح إليه الصناعة المالية الإسلامية. فالصناعة الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية. بينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجياً بمقياس العصر الحاضر، وما ليس كذلك. السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان، وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتتباين، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر. بينما الحلول التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجاً للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل النماذج تعبيراً عن الإسلام. ويمكن لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمررة العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية. إن الخاصيتين المشار إليهما؛ المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية، والعكس صحيح.

نماذج الهندسة المالية الإسلامية

يمكن الإشارة هنا إلى بعض النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرون المتخصصون في الاقتصاد الإسلامي بتطويرها باستخدام أسلوب الهندسة المالية ومنها:

١ - نموذج المrabحة: يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المrabحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

أ- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى البنك الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشاركة.

ب- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته،



يكون الوصف تفصيلاً ولا يدع مجالاً للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامعي، تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساقاً دراسياً معلوماً بزمته ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلاً، ويمثل السند حصة ساعية واحدة، ولحامل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه من ثمنه للسند الذي يمثل ملكيته للمنفعة. إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفاء للموارد، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية، كما أوضحناه آنفاً.

يتضح مما تقدم أن الهندسة المالية قادرة على إيجاد حلول وبدائل جادة ذات كفاءة تخدم جميع أطراف العلاقة في المعاملات المالية الإسلامية، وهذا ما نأمل الاهتمام به في الوقت الراهن من قبل المصارف الإسلامية.

أبعاد الهندسة المالية للتمويل الإسلامي:

إن ظهور الهندسة المالية سوف يعطي مجالات ابتكار متعددة ومتطورة في المستقبل وهذا الاتجاه أكثر من يحتاج له علماء المالية أو التمويل الإسلامي في سعيهم الحثيث للتخلص من الأوراق المالية الربوية واستبدالها بأخرى توافق الشرع الإسلامي من حيث المنشأ والاستمرارية والانتهاة وكذلك استهلاك المستجندات الأخرى التي قد يفرزها العصر. وكما أصبح معروفاً ومشاعراً بين الناس فإن هناك صيفاً إسلامية كثيرة متاحة للتمويل، وخاصة في

ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية.

ج- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق.

وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المrabحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة، ويكون أيضاً مكملاً لعمل التاجر وليس منافساً لهم.

٢ - نموذج الوكالة بأجر، ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني، وهي اختلاف مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفيه الاستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين، وهو يحول دون تحديد الربح أو الخسارة الفعلية العائدة لأي ودعية بعينها، ويقترح عطية أن تكون علاقة البنك بالمودعين قائمة على أساس الوكالة بأجر بدلاً من المضاربة، حيث يعتبر البنك وكيلًا عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت أو نسبة من مبلغ الودعية ذاتها، وهذا المقترح يجعل دخل البنك مستقلاً عن مواعيد ونتاجات عمليات الاستثمار الفعلية.

٣ - نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة، سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية، وهي جمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم، وآليتها أن تكون هناك الخدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلاً بحيث

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نسبياً. فمثلاً يمكن لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة والمرابحة... الخ أن تتمكن من سد الحاجة للتمويل قصير المدى إذا ما وجهت الوجهة الصحيحة ووضعت لها الضوابط الشرعية ونظم المتابعة والرقابة. وفي الغالب فإن الحكومات لا تلتزم بالإطار الإسلامي للتمويل، أي تلجأ للبدائل التقليدية لسد حاجاتها من الأموال ومقابلة العجز في موازنتها عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة أو بإصدار وبيع أدوات اقتراض ربوية. هذا وقد أصبح من المسلم به الآن جنوح الخيارات لخلق عدم الاستقرار النقدي وزيادة حدة التضخم.

إن ما هو متاح للحكومات التي تريد أن تتخذ من القواعد الإسلامية موجهاً خيارين في الأغلب هما إما القروض ذات المخاطر، أو الأدوات والأوراق المالية ذات الحصص من الأرباح والخسائر.

ومن هذه القواعد تبين الفرق الواضح بين الموجهات الأساسية في الاقتصاديات الربوية والاقتصادية الإسلامية فأهم ما تنطوي عليه موجهات الاقتصاديات الربوية تقليل تكلفة المعاملات وتقليل أبعاد المخاطر لجهات أو أطراف أخرى في المعاملة. أما الموجه الأساسي في الاقتصاد الإسلامي لأوراق وأدوات الدين فهو مبدأ المشاركة في المخاطر وليس بالضرورة إبعادها لجهة أو طرف آخر. ففي تمويل المدى القصير يمكن للحكومة المراقبة لقواعد الشرع استعمال مبدأ الهدية الذي أقره الكثيرون كمبدأ أصيل في الإسلام لحديث صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جابر الأنصاري رضي الله عنه الذي قال فيه: - "كان لي على النبي دين فقضاني وزادني" (مشكاة المصابيح: كتاب البيوع

ص ٢٩٢٥. رواه أبو داود وتصنيف الألباني: الجزء الثاني). وقد رأى كثير من الفقهاء عدم جواز هذا النوع من الهدايا معتمدين على بعض الأحاديث النبوية الشريفة (وليس هنا مجال للتوسع في هذا الاختلاف).

أما في المدى المتوسط والطويل فيقدم مفهوم الهندسة المالية طرقاً للحكومات تمكنها من الاستدانة من غير الإخلال بقواعد التمويل الإسلامية. والمرتکز لهذه الطرق، ربما جميعها، هو مقاسمة الأرباح والخسائر الناتجة. فمثلاً إذا كانت هناك حكومة تريد أن تمول مشروعاً معيناً أو أنها تتوقع إيرادات معينة من الضرائب فيمكن للحكومة في هذه الحالة استدانة أقل مبلغ ممكن، وعند تاريخ الاستحقاق يمكن دفع أصل الدين مع علاوة متغيرة أو عائمة (فهذا مثال لأداة مالية مبتكرة مبنية على مبدأ المشاركة في الأرباح وغير ذلك يمكن للحكومة استعمال أدوات الدين ذات المخاطر مثل سندات الدخل أو الدين شبه المشارك في الملكية). وقد نشأت سندات الدخل أول ما نشأت من إجراءات الإفلاس إذ عن طريقها تتمكن المنشأة أو الجهة المصدرة من تجنب مخاطر الإفلاس حتى تجد دخلاً كافياً لمقابلة التزاماتها الأصل. أما أوراق الدين شبه المشارك في الملكية فهي تقوم على مبدأ المشاركة في التدفقات النقدية، إذ يقاسم المقرض في الدخل ويستفيد المقترض من أنه يحافظ على ملكية منشأته ويستفيد من مزايا القروض كوسيلة من وسائل التمويل (، وهذه الابتكارات في وسائل التمويل مبنية على المبادئ المالية الإسلامية في تقاسم الأرباح وتقاسم المخاطر. وقد استعملت هذه الأدوات والأوراق المالية في كثير من البلدان الإسلامية، فمثلاً استعملت الحكومة الماليزية أدوات خزينة مبنية على الضرائب المشاركة لتمويل

مشاريع طويلة الأجل. وكذلك استعملت وزارة الأوقاف الأردنية سندات الدخل لتمويل المشاريع طويلة الأجل. أما قطاع المؤسسات في باكستان فقد استعمل شهادات مشاركة.

إن هذا القول لا يلقى جزافاً بل إن كثيراً من الدراسات التجريبية المنشورة قد برهنت على أن هذه الأدوات والأوراق المالية المبنية على هذه المبادئ المتماشية مع روح التمويل الإسلامي لا تقل كفاءة ولا فعالية عن رديفتها الربوية، بل إنها قد فاقتها في كثير من الأحيان. وقد أصبح معروفاً لدى الكثير من كتاب الاقتصاد الغربي ما يُعرف بـ (Equity Premium Puzzle) وهي ظاهرة أن شهادات الملكية أو القائمة على المشاركة في العوائد لها علاوة غير مبررة أو غير ظاهرة مقارنة بالأوراق الربوية.

الهندسة المالية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي

تستلزم الإدارة الفعالة للمخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية تقسيم مجمل المخاطر إلى أصغر العناصر الممكنة ثم تصميم أدوات مالية لتلبية شروط مفهوم العائد لكل عنصر جزئي من المخاطر. إن استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر والتحوط منها لا يمكن حصرها بسبب تشعبها فهي كما أشرنا من قبل لا تقتيد بقيود. لكن يمكننا عموماً تقسيم استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر إلى قسمين، الأول منها يستخدم عقوداً تقليدية إسلامية في الفقه الإسلامي، والثاني يستخدم العقود المستحدثة (مثل المشتقات الإسلامية والتوريق) وهي التي ما يزال النقاش دائراً حول مدى مشروعيتها أصلاً.

شبكات الجيل الخامس

كيف ستغير حياتنا .. و مواصفات أجهزتنا المحمولة ؟



محمد مبارك العجب - سفارة الكويت بالسودان



باتت تقنيات الاتصال عبر الأجهزة المحمولة تشكل جزءاً مهماً في رسم ملامح حياتنا اليومية، وقد غيّرت هذه التقنيات حياتنا في الماضي، وسيغيرها من جديد مع التطورات القادمة.

وها هو جيل جديد من تقنيات شبكات الاتصال بدأت ملامحه ترسم في الأفق، وهو جيل جديد من إمكانيات وقدرات شبكات الاتصالات عبر الأجهزة المحمولة، والتي ستغير حياتنا من جديد؛ إنها شبكات الجيل الخامس 5G.



ما هي شبكات الجيل الخامس 5G؟

لا تزال شبكات الجيل الخامس 5G مجرد مفهوم في المرحلة الراهنة، وهي بالجمال عبارة عن شبكات تركز على تعزيز التغطية وسرعة نقل البيانات، إلا أنه لم يتم الاتفاق على وضع معايير محددة لشبكات الجيل الخامس 5G حتى يومنا هذا. وجل ما نعرفه هو أن الاتحاد الدولي للاتصالات يسمح لشركات الاتصالات بإطلاق اسم الجيل الرابع 4G على أي شيء طالما أنه يقدم مستوى أفضل في الأداء والقدرات تفوق شبكات الجيل الثالث 3G. وهكذا يمكننا المجازفة بالقول بأن شبكات الجيل الخامس 5G ستكون ببساطة عبارة عن أي شيء أفضل من شبكات الجيل الرابع.

دعونا بدايةً نستعرض في عجالة كافة أجيال شبكات الاتصالات حتى يومنا هذا بشكل مبسط يسهل فهمه:

الجيل الأول : وهو عبارة عن تقنيات أتاحت إجراء الاتصال باستخدام الهاتف أثناء التنقل.

الجيل الثاني : وهو عبارة عن تقنيات قدمت إمكانية إرسال الرسائل النصية عبر شبكات الموبايل عبر تحويل البيانات إلى إشارات رقمية.

الجيل الثالث : وهو عبارة عن تقنيات قدمت إمكانية إرسال واستقبال اتصالات الوسائط المتعددة، الصوت والصورة والنص.

الجيل الرابع : ركزت التقنيات التي تنطوي تحت تصنيف الجيل الرابع على سرعة البيانات، خدمة LTE، التي هي واحدة من تقنيات الجيل الرابع، تقدم سرعة بيانات أسرع بـ 8 مرات مقارنة مع تقنيات الجيل الثالث.

الجيل الخامس : أخيراً من المتوقع إطلاق الجيل الخامس والذي سيقدم إمكانية تنزيل بيانات بحجم 1 جيجابايت في الثانية الواحدة، وذلك أسرع بـ 200 مرة من اتصالات الجيل الرابع الحالية. ومن المتوقع طرح شبكات الجيل الخامس تجارياً للمستخدمين في عام 2020.

سرعة شبكات الجيل الخامس

حالياً يمكن لأقصى سرعة لتقنيات شبكات الجيل الرابع وهي LTE-A البالغة 225 ميجابايت في الثانية تنزيل فيلم عالي الدقة يبلغ حجمه 800 ميجابايت في غضون 28.4 ثانية. وعند تنزيل نفس الفيلم بسرعة 50 جيجابايت في الثانية،

وهي السرعة القصوى لشبكات الجيل الخامس، سيستغرق الأمر أقل من ثانية واحدة.

نحن نتطلع قدماً لنعيش بإذن الله شبكات الجيل الخامس والتي ستحول خيالنا إلى حقائق، بما في ذلك المكالمات الفيديوية ثلاثية الأبعاد، ومكالمات هولوجرام، كما أن مفهوم إنترنت الأشياء سيكون بأبهى حلة مثل السيارات الذكية والمنازل الذكية وخدمات الرعاية الصحية الذكية والأسواق الذكية وغيرها.

فالجيل السحري لجعل المستحيل ممكناً وتحويل أحلامنا إلى حقائق يكمن في توفير تقنيات قادرة على تحميل ملف حجمه 1 جيجابايت في الثانية عبر شبكات الاتصال المحمولة.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لنا كمستخدمين؟

قامت سامسونج لتوها بتقديم سرعات مذهلة لتحميل البيانات وصلت إلى 1 جيجابايت في الثانية، وأشارت إلى أن مستخدمي الأجهزة المحمولة المتصلين بشبكة من الجيل الخامس سيكون بمقدورهم تحميل فيلم كامل في غضون ثانية واحدة. وإذا أصاب الباحثون في جامعة كورنيل فإن شبكات الجيل الخامس ستقدم للمستخدم تجربة سلسلة ومذهلة. وستضع السرعات المذهلة للجيل الخامس حداً للانتظار العقيم والتطبيقات البطيئة.

ولاشك بأن جميعنا قد عانى من الاحباط عند إجراء المكالمات الفيديوية، أو من الانتظار حتى تتم عملية التخزين المؤقت لدى مشاهدة الفيديوهات على الإنترنت، وهكذا يتوقع الخبراء بأن هذه السبلات ستكون شيئاً من الماضي لدى إطلاق شبكات الجيل الخامس.

كيف تعمل شبكات الجيل الخامس 5G ؟

من المقرر أن تلعب تقنية تعرف اختصاراً بـ MiMo أي "مداخل متعددة ومخارج متعددة" دوراً رئيسياً في معايير الكفاءة وذلك وفقاً للباحثين. وتستخدم تقنية MiMo هوائيات صغيرة عديدة لتقديم تدفق البيانات بشكل منفرد. وقد اعتمدت سامسونج على هذه التقنية لتوفير سرعات مذهلة لتنزيل البيانات.

ومن المرجح أن تستخدم شبكات الجيل الخامس عدد أكبر من محطات البث، بما في ذلك المواقع الكبيرة المخصصة للبث ومحطات أصغر تعتمد طيف من تقنيات الراديو لتضمن تغطية أفضل. وكان وزير الاتصالات الاسترالي، مالكوم تورنبول، قد اقترح

أنه من الممكن أن يكون هنالك محطة أرضية لشبكات الجيل الخامس في كل بيت أو في كل عمود إنارة. وإذا نجح الأمر فإن هذا النموذج والمعايير يمكن أن يتم تبنيه في كل أنحاء العالم.

متطلبات خاصة لمواكبة شبكات الجيل الخامس

إن الهواتف الذكية وأجهزة الموبايل الحالية غير مزودة للاستفادة من منافع تقنية اتصالات الجيل الخامس. وقد بدأت الشركات مثل سامسونج و LG + U وهواوي بالفعل بإجراء بعض التجارب على تقنيات الجيل الخامس الجديدة. وفي الوقت الذي لا تزال هذه التطورات في مراحلها الأولى، فإن الأجهزة المحمولة المستقبلية على الأرجح ستكون مزودة بطاريات ذات عمر أطول.

وستتيح تقنيات الجيل الخامس لمستخدمي الأجهزة المحمولة إمكانية العمل بسرعة أكبر وإنجاز مهام بفعالية أكثر. وربما ستحمل هواتف الجيل الخامس الجديدة هوائيات متعددة، ففي الوقت الحالي لا يمكنها أن تحتوي على أكثر من هوائيين اثنين، لكن ليس هنالك أي معلومات عن عدد الهوائيات التي ستوفر في الأجهزة الجديدة التي ستدعم تقنية الجيل الخامس.

كم علينا الانتظار لننعم بتقنيات الجيل الخامس؟

استناداً إلى دورة الحياة الطبيعية لتطور شبكات الاتصالات، فإنه من المتوقع توفر شبكات الجيل الخامس في عام 2021 تقريباً، إلا أن الحكومة في كوريا الجنوبية استثمرت 1.5 مليار دولار في إجراء تحديثات تمكنها من تجربة شبكات الجيل الخامس في عام 2017 كتجربة في جزء من كوريا الجنوبية على أن يتم تعميمها في البلد بحلول 2020. ويرى خبراء آخرون أيضاً أن تقنية الجيل الخامس لن تصل الولايات المتحدة حتى عام 2018، وربما حتى موعد إقامة الألعاب الأولمبية في عام 2020. وليس من المرجح أن يتم تقديمها كخدمة قبل عام 2025. وتوقع أريكسون توفر شبكات من الجيل الخامس بحلول 2020، إلا أن التطور التدريجي للوصول إلى شبكات الجيل الخامس بدأ لتوه.

ملاح ومراحل تصميم نظام أمن المعلومات لمقار معلومات المصارف على شبكة الإنترنت



بقلم : د. صلاح الدين محمد علي عبد الحميد
باحث في التقنية المصرفية وأستاذ مشارك بجامعة افريقيا العالمية

يمثل تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل في جملة الأمور التي يشملها؛ الأمن والتصديق والخصوصية وحماية المستهلك، مطلباً لا غنى عنه لخدمات الصيرفة الالكترونية وبناء الثقة بين جميع مستخدمي الخدمة ويتطلب الأمر في النهاية تشجيع ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني إقامة توازن بين تدابير تعزيز الأمن من ناحية وضرورة كفاءة حماية البيانات والخصوصيات وتجنب إقامة حواجز تعترض النفاذ من ناحية أخرى.

استطاعت الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافرة عن طريق الشبكات أن تقدم فرصاً هائلة للبنوك فهي تتيح لهذه البنوك التوسع وخلق فرص تنافسية كبيرة في أسواقها من خلال الاستثمارية في أنشطة جذب الودائع ومنح الائتمان بصورة أكبر، كما تتيح لها تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة أو دعم وتقوية وضعها التنافسي في السوق عن طريق تقديمها واستخدامها لأنظمة المدفوعات المتاحة حالياً. وفي عصر المعلوماتية لم تعد المصارف مهددة فقط بالمنافسين وسرعة التغيرات بل أيضاً بمحتري الجرائم المعلوماتية والهواة من المخترقين الذين تتزايد مظاهرهم وأشكال الأضرار التي يلحقونها بالأعمال الالكترونية يوماً بعد يوم.

ولعلّ ولوج البنوك لرحاب الصيرفة الالكترونية لتطوير بنيتها وبيئة أعمالها واستخدام واستحداث التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والمحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً على التقنيات والاتصالات بشكل متطلب طبيعي في عصر العولمة، وهذا الاقبال الكبير على التقنية الحديثة وخدمات الإنترنت في المصارف، قد تصاحبه بعض المخاطر الحقيقية. لذا فآمن المعلومات يشكل حجر الزاوية لإنجاح هذه التقنية لأن إحساس المستخدم بالأمان تجاه هذه التقنية يشكل دافعاً لإعادة استخدامها والاعتماد عليها مستقبلاً في العديد من المجالات.

ومن الطبيعي في ظل هذه الظروف أن تركز المصارف عند بناء هذه الخدمات الالكترونية على سياسات وإجراءات الحماية الواجب اتباعها في تصميم النظم والبرمجيات التي تقدم هذه الخدمات. وكذلك في متابعة ومراقبة حسن تنفيذ استثمار هذه الخدمات. إضافة إلى الاجراءات الوقائية الواجب اتخاذها وذلك للتخفيف من الأذى القابل للحدوث في حال اختراق هذه الأنظمة من قبل بعض الجهات العابثة بهدف مقصود أو في حال العبث غير المقصود.

أولاً: مراحل تطور مفهوم الأمن المعلوماتي:

أ / مفهوم الأمن المعلوماتي:

تشكل المعلومات للمنظمة البنية التحتية التي تمكنها من أداء مهامها، إذ أن نوع المعلومات وكميتها وطريقة عرضها تعد الأساس في نجاح عملية صنع القرارات داخل المنظمات المعاصرة، وعليه فإن للمعلومات قيمة عالية تستوجب وضع الضوابط اللازمة لاستخدامها وتداولها ووضع السبل الكفيلة بحيازتها، لذا فإن المشكلة التي يجب أخذها في الحسبان هي توفير الحماية اللازمة للمعلومات وإبعادها عن الاستخدام غير المشروع لها.

ومن أجل فهم الأمن المعلوماتي Information Security لا بد من تحديد معناه، حيث عرّفه (السالى) بأنه: مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم سواء في المجال التقني أو الوقائي للحفاظ على المعلومات والأجهزة والبرمجيات، إضافة إلى الاجراءات المتعلقة بالحفاظ على العاملين في هذا

المجال، أما (المشهداني) فقد عرّفه بأنه: الحفاظ على المعلومات الموجودة في أي نظام معلوماتي من مخاطر الضياع والتلف أو من مخاطر الاستخدام غير الصحيح سواء المتعمد أو العفوي أو من مخاطر الكوارث الطبيعية. أما (أنور) فقد عرّفه: بأنه مجموعة من التدابير الوقائية المستخدمة في المجالين الإداري والفني لحماية مصادر البيانات من أجهزة وبرمجيات وبيانات من التجاوزات أو التدخلات غير المشروعة التي تقع عن طريق الصدفة أو عمداً عن طريق التسلسل أو الاجراءات الخاطئة المستخدمة من قبل ادارة المصادر المعلوماتية فضلاً عن إجراءات مواجهة الأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية المحتملة التي تؤدي إلى فقدان بعض المصادر كلياً أو جزئياً، ومن ثم التأثير على نوع ومستوى الخدمة المقدمة. من كل ما سبق يمكن أن نعرف الأمن المعلوماتي بأنه ذلك الحقل الذي يهتم بدراسة طرق وحماية البيانات المخزنة في أجهزة الحاسوب إضافة إلى الأجهزة الملحقة وشبكات الاتصالات والتصدي للمحاولات الرامية إلى الدخول غير المشروع إلى قواعد البيانات المخزنة أو تلك التي ترمي إلى نقل أو تغيير أو تخريب المخزون المعلوماتي لهذه القواعد.

عبر أوروبا بأكملها تخضع للتنصت والمراقبة بشكل منهجي مضطرد، حيث يتم جمع المعلومات ذات الأهمية من قبل المركز الاستراتيجي البريطاني (لارسالها إلى المقر العام في وكالة الأمن القومي (أن.اس.أي) وتخضع هذه الاتصالات جميعها للتفكيك والانتقاء ثم الدمج في بنك معلومات مشترك بين الدول المعنية).

ورغم هذه المعلومة المهمة جداً فإن أوروبا لا تستطيع أن تمنع نفسها من الاستفادة من إيجابيات ثورة الاتصالات، فهل تستطيع أن تلغي الإنترنت والبريد الإلكتروني؟، وإن أقدمت على ذلك فهل تستطيع إلغاء الفاكس أو الهاتف؟ إن الحل ليس إذاً في إغلاق الأبواب بل في استخدام القواعد الأمنية المناسبة لفتحها وضمان أمن الرسائل التي تمر بها. وهناك حلول مقبولة لهذه المشكلات، فقد تعاونت المؤسسات البرمجية الكبرى على إنجاز بروتوكولات أمنية بمستويات مختلفة، فمن المعروف أن السرية المطلوبة في المراسلات العادية تختلف عن سرية اتصالات رجال الأعمال، ولكل مستوى من هذه المستويات نظم حماية خاصة به.

ويمثل الهدف من أي برنامج أمن يعد لنظام المعلومات هو حماية معلومات المنظمة أو المنشأة المعنية بتقليل المخاطر التي قد تؤثر على توافر المعلومات وسريتها وسلامتها بمستوى مقبول ومحدد.

ويتضمن برنامج أمن المعلومات الجيد توافر عنصرين رئيسين يتمثلان في تحليل المخاطر وإدارة المخاطر.

وفي مرحلة تحليل المخاطر يُراعى مستودع البيانات والمعلومات لكل النظم المتوافرة في المنظمة. أما إدارة المخاطرة فهي من جهة أخرى تتضمن أساليب الرقابة ومقاييس الأمن التي تقلل تعرض المنظمة لمستوى مقبول ومسموح به من المخاطر. ولكي يكون أمن نظام المعلومات فعالاً ويعكس الاحساس للمشارك يجب أن تعمل إدارة المخاطر مع إطار الأمن حيث تكمل مقاييس أمن المعلومات من خلال القوى العاملة المهنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة إلى جانب مقاييس أمن الطبيعة.

ثالثاً: ملامح ومراحل تصميم نظام أمن المعلومات لمقار المعلومات في المصارف؛

تعد عملية تصميم نظام الأمن والمعلومات إحدى المهام الصعبة بل قد تصل إلى حد التعقيد في بعض الأحيان، ورغم ذلك فإنه يمكن تحديد أهم الملامح الأساسية اللازمة لتصميم نظام أمن المعلومات في النقاط التالية:

- يُعد مفهوم الوقاية من المخاطر والتهديدات أحد أهم المفاهيم النظرية المرتبطة بمراحل تصميم نظام أمن المعلومات، بل يمكن القول إن تلك الوقاية يصعب تنفيذها في الواقع العملي نظراً لأنها قد تتطلب تكاليف وجهود واحتياجات قد تتعارض مع تحليل المنافع والتكاليف المتصل بتصميم نظام أمن المعلومات.

- بالإضافة لمفهوم الوقاية السابق ينبغي أن يتصف النظام بالقدرة على تسجيل محاولات الدخول الفاشلة، ومحاولة الكشف عن مصادرها وأسبابها، ونقصد بذلك أن نظام الأمن قد يوفر الوقاية ضد الدخول غير المسموح به كما أنه يسجل محاولات الدخول الفاشلة لكشف ومعرفة نوعية الأنشطة التخريبية والأشخاص القائمين بتلك الأنشطة.

- بالإضافة إلى مفهومَي الوقاية والكشف السابقين ينبغي أن يتصف النظام بالقدرة على توفير الردع المناسب لتلك الأنشطة التخريبية لأن ذلك يؤدي إلى خوف المخربين من اكتشاف أمرهم ومحاسبتهم.

مر مفهوم الأمن المعلوماتي بمراحل تطور عدة أدت إلى ظهور ما يسمى بأمن المعلومات، ففي الستينات كانت الحواسيب هي كل ما يشغل العاملين في أقسام المعلومات، وكان مهمهم هو كيفية تنفيذ البرامج والانجازات ولم يكونوا مشغولين بأمن المعلومات بقدر انشغالهم بعمل الأجهزة. وكان مفهوم الأمن يدور حول تحديد الوصول أو الاطلاع على البيانات من خلال منع الغرباء الخارجين من التلاعب في الأجهزة لذلك ظهر مصطلح أمن الحواسيب Computer Security والذي يعني حماية الحواسيب وقواعد البيانات. وفي السبعينات تم الانتقال إلى مفهوم أمن البيانات Data Security ووافق ذلك استخدام كلمات السر البسيطة للسيطرة على الوصول للبيانات، إضافة إلى وضع إجراءات الحماية لمواقع الحواسيب من الكوارث واعتماد خطط ل تخزين نسخ إضافية من البيانات، ومن البرمجيات بعيداً عن موقع الحاسوب. وفي مرحلة الثمانينات والتسعينات ازدادت أهمية استخدام البيانات وساهمت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات بالسماح لأكثر من مستخدم للمشاركة في قواعد البيانات، كل هذا أدى إلى الانتقال من مفهوم أمن البيانات إلى أمن المعلومات وأصبح من الضروري المحافظة على المعلومات وتكاملها وتوفرها ودرجة موثوقيتها، حيث أن الإجراءات الأمنية المناسبة يمكن أن تساهم في ضمان النتائج المرجوة وتقلص اختراق المعلومات أو التلاعب بها. وكانت شركة IBM الأمريكية أول من وضع تعريفاً لأمن المعلومات، وكانت تركز على حماية البيانات من حوادث التزوير والتدمير أو الدخول غير المشروع على قواعد البيانات، وأشارت الشركة إلى أن أمناً تاماً للبيانات لا يمكن تحقيقه ولكن يمكن تحقيق مستوى مناسب من الأمانة. والسؤال الذي يُطرح هنا: ماذا سيكون بعد أمن المعلومات؟ البعض يقول إنه أمن المعرفة Knowledge Security وذلك لانتشار أنظمة الذكاء الاصطناعي وازدياد معدلات تناقل البيانات بسرعة الضوء أو التفاعل بين المنظومات والشبكات وصغر حجم أجهزة الحاسوب المستخدمة.



ثانياً: البروتوكولات الأمنية؛

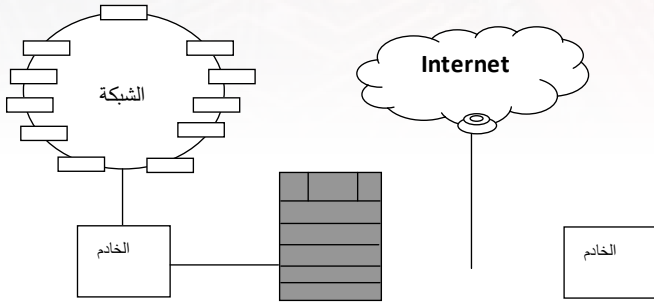
تعد مسألة الأمن من أهم العقبات التي تُعيق انتشار الإنترنت، لأن الخوف من تجسس المشتركين الآخرين ومن التخريب وسرقة الهوية الذاتية والاعتمادات المالية، كل ذلك قاد إلى الحذر من الاقتراب من الخدمات المباشرة التجارية ولبعض هذه المخاوف أساس، فقد نشرت صحيفة (الموندو) الإيطالية مقالاً عن اكتشاف شبكة تجسس مختصة في الاستخبارات الإلكترونية، تُدار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزلند، تهدف إلى التنصت على كل الاتصالات العالمية عبر الأقمار الصناعية، كما أنها تملك أقماراً صناعية تجسسية وضعتها وكالة الأمن القومي الأمريكي على مدارات حول الكرة الأرضية منذ عام ١٩٧٠ وهي مزودة بشبكة حاسوبية تدعى (قواميس) تستطيع استرجاع وتفحص ودرس وتمحيص عدد هائل من الرسائل الرقمية تصل إلى مليوني محادثة أو رسالة في الدقيقة.

وقد أشارت لجنة الخيارات التقنية والعلمية في البرلمان الأوروبي إلى هذه الشبكة العالمية وفعاليتها في تقرير جاء فيها: (إن كل الاتصالات الهاتفية والفاكس والنصوص المرسلة بالبريد الإلكتروني

خادم الملفات العام بعد حائط المنع الأول ويضع خادم الملفات الخاص تطبيقات وقواعد بيانات الشركة بعد حائط المنع الثاني.

- ينبغي أن يكون النظام قادراً على إتخاذ الإجراءات اللازمة لسرعة استعادة الأجزاء المفقودة منه من خلال استخدام النسخ الاحتياطي.

ويوضح الشكل رقم (٢-٤) البناء الهيكلي لنظام حوائط المنع المزدوجة.



- ينبغي أن يكون النظام قادراً على اكتشاف نقاط الضعف فيه وتصحيحها بصفة مستمرة.

- عندما تفشل جميع إجراءات الأمن في التغلب على تهديد معين فإنه ينبغي إعادة تصميم النظام مرة أخرى مع إتخاذ الإجراءات الأمنية الجديدة التي تعمل على منع مثل هذا التهديد.

- ينبغي على مصمم النظام أيضاً أن يقوم بدراسة كافة التهديدات المحتملة التي يمكن أن تواجه النظام وسبل التغلب عليها.

- ينبغي أن تقوم منهجية تأمين تصميم النظام من خلال تحديد مسائل التحكم التي يمكن الاستعانة بها بحيث يتم دمجها في داخل البرنامج التطبيقي.

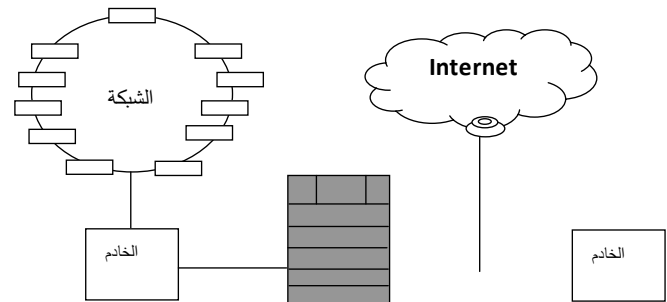
- ضرورة وضع النظام الإداري الملائم الذي يضمن تحقيق أهداف النظام.

رابعاً : أمن مقار المعلومات على مستوى الاتصال بالشبكة :

- إن وضع الحوائط المانعة بالنسبة للشبكة يعد أحد العناصر الأساسية في تحديد مستوى التأمين حيث يوجد أكثر من طريقة وأسلوب يمكن استخدامه.

- الأسلوب الأول : (إتاحة العام وإغلاق الخاص) : ويقصد به وجود خادمين للملفات أولها توضع عليه البيانات العامة والتي ترغب الشركة في إتاحتها للمستخدمين في سهولة ويسر، ويوضع هذا الخادم خارج حوائط المنع ويكون خادم الملفات الثاني هو الخادم الخاص بتطبيقات وقواعد بيانات المصارف ويوضع بعد حائط المنع.

ويوضح الشكل رقم (١-٤) البناء الهيكلي لهذا الأسلوب :



- يوفر هذا الأسلوب أعلى درجة تأمين للنظم الداخلية للبنك إلا أنه يؤدي إلى تعقيد تنفيذ المعاملات التجارية والمالية التي تتطلب تكامل النظم الداخلية للمؤسسة مع مقر معلومات البنك. يناسب هذا الأسلوب البنك الذي يقوم بإجراء الدورة الكاملة للتجارة الالكترونية Full Loop E-Commerce.

- بالرغم من ارتفاع مستوى الحماية التي يوفرها هذا الأسلوب للنظم وقواعد البيانات الداخلية للبنك إلا أنه يترك مخاطر في التعامل مع الخادم العام والتي تقلل من فاعلية هذا الأسلوب للتجارة الالكترونية، حيث تجرى كافة المعاملات على الحاسب غير المؤمن ما يمثل مخاطرة للمشتريين من كشف معلوماتهم.

- تُتيح بعض نظم حوائط المنع إمكانية استخدام الحاسب الخاص بحائط المنع ليعمل كخادم ملفات عام ويحقق له درجة من السرية والتأمين ولكنه لا يضمن درجة عالية تتناسب مع متطلبات التجارة الالكترونية أو إجراء المعاملات المالية عليه، لذا يجب الحرص عند التعامل مع هذا النظام.

- النظام الثاني يسمى (حوائط المنع المزدوجة) : وهو يستخدم حائط منع ويضع

خامساً : تجارب بعض الدول في أمن المعلومات

التجربة الأمريكية :

تُعد التجربة الأمريكية في مجال أمن المعلومات هي الأكثر ثراءً وعراقة مقارنة ببقية دول العالم، فأمريكا ما تزال الدولة الرائدة في مجال المعلوماتية بشتى صورها.

ولأمريكا القُدح المعلى في هذا الأمر لأنها هي السابقة في تكنولوجيا المعلومات وهي التي اقترحت شبكة الإنترنت (مشروع عسكري أمريكي)، وهي الأكثر حجماً والأضخم عدة والأوسع انتشاراً في استخدام المعلومات في العالم. ولها ثلاث منظومات أساسية تبلور العلاقة بين الأمن وأمن المعلومات.

١ / القوانين الفدرالية التي تنظم التعامل مع أمن المعلومات في منظور قومي.
٢ / المنظومة التي تضطلع بوضع المعايير الفنية الموحدة للتعامل مع أمن المعلومات.
٣ / منظومة الهيئات والوكالات الفيدرالية المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق سياسات أمن المعلومات.

مراحل التحول من الإطار التقني إلى القومي:

بدأت اليابان منذ عام ٢٠٠٠ تدرس كيفية الانتقال بقضية أمن المعلومات من الإطار التقني المحدود لتتبوأ مكانتها اللائقة بها ضمن خطط الأمن القومي الياباني.

المرحلة التمهيدية: أو مرحلة الارهاصات من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ وشملت صدور القانون الاساسي لتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٠.

صدرت خطة عمل خاصة بالإجراءات الدفاعية المضادة للارهاب الالكتروني ٢٠٠١.

وفي العام ٢٠٠٢ صدرت الارشادات والخطوط العامة لسياسة أمن المعلومات في القطاع الحكومي.

في العام ٢٠٠٣ تم تنفيذ اختبارات لقياس مدى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها نظم المعلومات بالهيئات والوزارات المختلفة. وفي العام ٢٠٠٤ تم تحديد البرامج ذات الأولوية في استراتيجية اليابان الالكترونية، وضمن هذه الاجراءات تشكلت لجنة تضطلع بأمن المعلومات، ورفعت اللجنة تقريرها في نوفمبر من نفس العام وكان من ضمن التوصيات التي قدمتها اللجنة إنشاء المجلس القومي لسياسات أمن المعلومات وذلك في مايو ٢٠٠٦. وتحدد مهام هذه اللجنة كما يلي:

- تطوير الاستراتيجية الأساسية (خطة طويلة الأجل - متوسطة وخطة سنوية).

- التقييم بأثر رجعي لسياسة أمن المعلومات ونشرها.

- تطوير ارشادات السلامة لأمن المعلومات.

- تقييم ارشادات السلامة لأمن المعلومات

- تقييم سياسات أمن المعلومات لكل وزارة واختيار أفضلها إستناداً لإرشادات السلامة العامة للحكومة.

- رد الفعل للأحداث الطارئة التي تقع في منتصف السنة.

تم إنشاء المركز القومي لأمن المعلومات برئاسة نائب رئيس الوزراء ومعه عدد من المختصين ومستشاري أمن المعلومات.

ووضعت الاستراتيجية القومية لأمن المعلومات تحت شعار (اليابان المؤمنة) على أن تنفذ خلال ثلاث سنوات مشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتتلخص أهدافها في الآتي:

- التطوير المستمر لليابان كقوة اقتصادية كبرى بالاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات.

- تحقيق حياة أفضل للمواطنين باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- الاستجابة للتهديدات الصاعدة التي تسببها تكنولوجيا المعلومات.

- الاستجابة للتهديدات الصاعدة التي تسببها تكنولوجيا المعلومات.

بناء أمة متقدمة في أمن المعلومات:

أما القسم الثاني في الاستراتيجية فيتناول الاجراءات التي يتعين القيام بها لتصبح الاستراتيجية القومية لأمن المعلومات طرفاً دافعاً ومساهمياً رئيسياً في تحقيق الاهداف الخمسة السابقة. وتحدد الاستراتيجية هذه الاجراءات في

إنشاء بيئة عمل لاستخدام الأمن لتكنولوجيا المعلومات والتي تحقق غرضين:

الأول: اتخاذ إجراءات وقائية كافية في مواجهة الكوارث والحوادث والهجمات.
الثاني: إنشاء بيئة تضمن هذه الاجراءات لتكون ذات خبرة مستقرة بالكامل مع فهم كاف للهيكل والتكنولوجيا.

وهناك حزمة من القوانين التي تنظم أمن المعلومات منها (قانون تقليص استخدام الورق - قانون نتائج الأداء الحكومي - قانون اصلاح ادارة تكنولوجيا المعلومات واصلاح الاستحواد الاتحادي.

القانون التنفيذي - قانون مكتب المحاسبة والادارة - الحرية الالكترونية لتعديل قانون المعلومات - قانون التخلص من استخدام الورق نهائياً - قانون إعادة التأهيل - قانون الحكومة الالكترونية - القانون الفيدرالي لادارة المعلومات - قانون الكفاءة الاحصائية وحماية المعلومات السرية - قانون باتريوت - قانون الأمن الداخلي.

ومنظومة المعايير تتكون من المعهد القومي للتكنولوجيا والمعايير ولجنة السياسات القومية لتشفير المعلومات.

التجربة الألمانية:

تجربة بدأت منذ ١٩٨٠ واستوت على سوقها عام ١٩٩٠، ومن مكتب يعرف بالمكتب الفيدرالي لأمن المعلومات (موقع المكتب الفيدرالي الألماني لأمن المعلومات).

يضطلع بمسؤولية أمن المعلومات في المجتمع الألماني ويُعد اكبر روافد الأمن الداخلي والأمن القومي. من الوثائق العديدة المتاحة، فإن جذور التجربة الألمانية في الخروج بقضية أمن المعلومات من المستوى التقني البحث إلى المستوى الاستراتيجي والذي بموجبه أوصى البرلمان الألماني بضرورة إعادة تشكيل وإعداد استخدام تكنولوجيا المعلومات وتمت تنفيذها تحت اشراف وزير الداخلية وكان من بينها:

تشكيل اللجنة الادارية الوزارية المشتركة لأمن المعلومات:

- تحويل الوكالة المركزية للقضاء الالكتروني إلى الوكالة المركزية لأمن المعلومات واصدرت الحكومة الألمانية عام ١٩٨٩ ما عُرف بالإطار العام لسياسات أمن المعلومات والذي تضمن مبادئ واحتياجات محددة في أمن المعلومات.

- أمن نظم تكنولوجيا المعلومات اصبح شديد الأهمية.

- إن الدولة تقع عليها مسؤولية تخفيض تهديدات أمن المعلومات.

- لا بد من إنشاء سلطة فيدرالية مستقلة تضطلع بالقيام بعمليات سليمة وصحيحة لتحليل المخاطر وتطوير مفاهيم أمن المعلومات. وعلى ضوء هذه السياسات أقرت المهام الاساسية لمكتب الاشراف على النحو التالي:

- تأمين التطبيقات والبرامج

- تأمين البنية الاساسية والحيوية للبلاد

- تكنولوجيا التشفير

- المؤسسات العلمية في أمن المعلومات

- الاجراءات المضادة للاختراق والتجسس والتهديدات الأمنية

- القيام بمهام التصديق والاعتماد للمؤسسات والجهاد والنظم ذات العلاقة بمراجعة وتقييم أمن المعلومات.

التجربة اليابانية:

تُعد اليابان أكثر المجتمعات كثافة وعمقاً في اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات بمختلف أنواعها وأدواتها. وبحسب الدراسات فإن ٦٠% من الشعب الياباني يعتمد على الإنترنت اعتماداً كبيراً في حياته، ففي مطلع عام ٢٠٠٥ كشفت دراسة عن أن ١٩ مليون ياباني يستخدمون خطوط الاتصال عالية السرعة في التعامل مع



واحة العدد

جاء رجل إلى أحد السلف الزاهدين العابدين، هذا الرجل أسرف على نفسه في المعاصي، فقال للزاهد: عظمي حتى لا أعود إلى معصية، قال له الرجل الزاهد: إن استطعت على خمس أمور فلن تعصي الله: إذا أردت أن تعصي الله فاعصه حيث لا يراك، قال: وكيف ذاك وقد وسع علمه السموات والأرض؟ وإذا أردت أن تعصي الله فاخرج من داره، قال: وكيف ذاك وكل ما في السموات والأرض ملك لله؟ وإذا أردت أن تعصي الله فلا تأكل من رزقه، قال: وكيف ذاك وكل ما في السموات والأرض رزق الله؟ وإن أردت أن تعصي الله فإذا جاء ملك الموت فقل له: أخرني إلى أجل قريب، قال: وكيف ذاك وهو القائل: ((فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ)) النحل: ٩٦١. ثم قال: وإن أردت أن تعصي الله فإذا جاءك زبانية جهنم ليأخذوك معهم فلا تذهب معهم، فما كاد أن يسمع إلى هذه الخامسة حتى بكى الرجل بكاءً شديداً وعاهد الله أن لا يعود إلى معصية.

فلنعد إلى الله فهو القائل: ((قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)) الزمر: ٥٣ وهو الذي يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها وهو القائل: ((يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني إلا غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني لغفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، يا ابن آدم لو جئتني بقراب الأرض خطايا ثم جئتني لا تشرك بي شيئاً لغفرت لك على ما كان منك ولا أبالي)).

ولا يزال مهما هفا العبد عفا

سبحان من يعفو ونهضو دائماً

اللهم أصلح لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا، وأصلح لنا دنيانا التي فيها معاشنا، وأصلح لنا آخرتنا التي إليها معادنا. اللهم لا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، اللهم ارزقنا خشيتك في الغيب والشهادة.



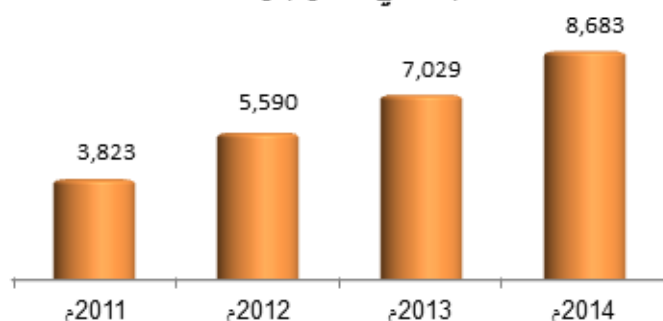
مليون جنيه

إجمالي الودائع



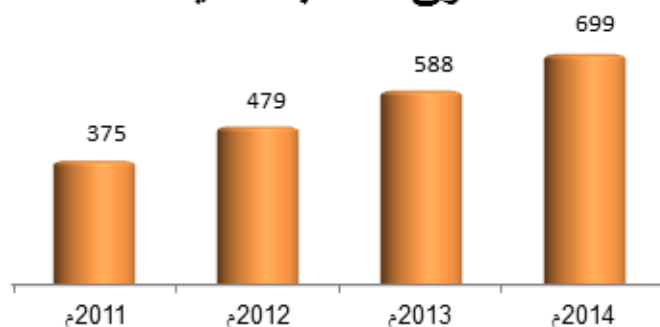
مليون جنيه

إجمالي الموجودات



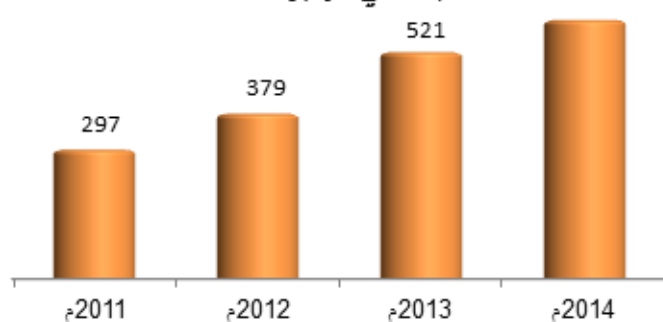
مليون جنيه

حقوق أصحاب الملكية



مليون جنيه

إجمالي الإيرادات



خيارات متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية
المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ..



بنك فيصل الإسلامي السوداني

FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)

بمن الرواد